مكتبة الأسرة
1999
الأعمال الفكرية

ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي ١٩١٤ ١٩٢١

عبد الرحمن الرافعي









الهيئة المصرية
العامة للكتاب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثورة ١٩١٩



ثــورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى

من ١٩١٤ إلى ١٩٢١

عبدالرحمن الرافعى





مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

ثورة ١٩١٩

عبدالرحمن الرافعى

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : هيئة الكتاب

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان: محمود الهندى
المشرف العام:
د . سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

بيـــان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

(١) مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى.

(٢) أسباب الثورة .

(٣) تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث .

(٤) مقدمات الثورة .

(٥) الثــورة .

(٦) الثورة فى الأقاليم .

(٧) ذكرياتى عن الثورة .

(٨) مواجهة الثورة

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من الكتاب

أبريل سنة ١٩٤٦



الفصل التاسع

مهـادنـة الثـورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضى إلى إخمادها، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدى إلى الغرض الذى ترمى إليه، لأنها تؤجج نار العداوة والبغضاء فى النفوس، وتزيد فى حفيظة الشعب عليها، فرأت ، وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً، أن تجنح ولو مؤقتا لمهادنتها ، والتخفيف من حدتها ، والتحبب ظاهراً إلى الأمة، وإذْ اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد وصحبه ، فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنه، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب، وتكسر من حدة ثورته، وبهذا نصحها الجنرال أللنبى السامى البريطانى، وأزجى لها هذا الرأى فى برقية بعث بها إليها فى ٣١ مارس ولما يمض على قدومه إلى مصر أسبوع ، فأخذت بنصيحته.

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عُدتها فى مؤتمر الصلح، لكى يرفض مطالب مصر، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة الصلح، فلم تر فى الإفراج عن سعد وصحبه، ولا فى التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر ، ضرراً يلحق أهدافها السياسية، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج نار العداوة فى نفوس المصريين ، بإبقاء سعد وصحبه فى الاعتقال.

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقرّ عزمها على إصدار هذا القرار مهّد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة ، أذاعه مساء الأحد ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، نصحها فيه بالكف عن المظاهرات ، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، ونشر في «الوقائع المصرية» وفي الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب في شعوره الوطني ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جليا بينه وبين كتابه إلى رشدي باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦).

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سارّ، ستفاجأ به البلاد ، قال:

«إني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري من الوقت الذي أخذت تتوارد إليّ فيه ملتمسات الأماني القومية نحو مستقبل البلاد، وإني بالطبع لا أعني بالبلاد إلاّ بلادنا المباركة، لا أعني بالبلاد إلا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه .

«جلس جدّي رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم في شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب في راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر في أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، فضرب لنا بذلك مثلا شريفا لا يجدر بنا أن نضل بعده أبدا.

«فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجري في عروقي أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذي لا ترضى نفسي بأن يكون محبوبا لغيري أكثر مني فيزداد اهتمامي بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله .

«ولما كنت عاملا على هذا المبدأ الشريف بكل ما في وسعي فإني أطالب أبنائي المصريين بما لي من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصراف كل إلى عمله، وهذه هي يد المساعدة التي أطلبها منهم .

«وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهيئ لنا فى أعمالنا من أمرنا رشدا».

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ - ٦ أبريل سنة ١٩١٩ «فؤاد»

منشور الجنرال أللنبى بالإفراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - الاثنين ٧ أبريل - أعلن الجنرال أللنبى قراره بالإفراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشورا قال فيه:

«الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أُعلِن أنه لم يبق حجر على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا . وحمد الباسل باشا . يطلقون من الاعقال ويكون لهم كذلك حق السفر».

٧ أبريل سنة ١٩١٩

نائب جلالة الملك الخاص

أ . هـ . هـ . أللنبى

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد إذاعة هذا المنشور، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير فى تاريخها الحديث، فقد عدّت الأمة بحق أن الإفراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى، لأن السلطة التى اعتقلت سعدا هى ذات السلطة التى اضطرت إلى الإفراج عنه، تسكينا للثورة، أو ترضيةً لها، أو مهادنةً لها، فهو على أى اعتبار مكسب لها ، إذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الإفراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها.

لم يكد هذا النبأ يصل إلى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فورا تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك الجمهور مظهرا من مظاهر الفرح والابتهاج إلا فعلوه ، فرفعت الأعلام على المحال التجارية ، وزينت قطر الترام بغصون الأشجار والأزهار ، وازدانت المركبات بالأعلام والرياحين ، والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون فى يد تمثال إبراهيم باشا فى ميدان الأوبرا علماً مصريا كبيرا منشوراً ، فكان يبعث الحماسة والبهجة فى النفوس.

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، وأطلقوا عليهم النار ، فقتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا.

وقامت مظاهرات الفرح فى معظم العواصم والثغور والبنادر وكثير من القرى فى الأيام التالية للإفراج عن سعد.

مظاهرة ٨ ابريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومى ٧ و ٨ أبريل ، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنا ، وأوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفى الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعا ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عقيلات العائلات الكريمة ، وابتدأ الموكب يسير فى الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل إلى ميدان عابدين أمام السراى السلطانية ، وهناك هتف المتظاهرون بحياة «السلطان العادل» . فاستقبلهم بالسراى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ورجال التشريفات وضباط الحرس يبلغونهم تحيات السلطان ، وطاف الموكب ببيت الأمة ، وبالجملة كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف ، هذا إلى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والغبطة ، فكأن القاهرة كلها قد خرجت إلى الشوارع فى هذا اليوم المشهود.

الاعتداء على المتظاهرين

على أن هذا اليوم - كسابقه - لم يستمر موسوما بمظاهر الغبطة والسرور ، بل جدّ فيه من اعتداء الجنود الإنجليز ما بدّل الفرح حزنا، ذلك أنه بينما الموكب يسير أمام حديقة الأزبكية إذا بطلقات الرصاص تدوى فى الفضاء ، فأخذ الجمع يتبيّن الخبر ، فرأوا بعض الجنود الإنجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالمين ، فقتلوا عددا منهم ، بينهم فتى صغير، وجرح كثيرون ، فارتجّ نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله ، لولا أن تغلبت الحكمة على العنف ، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه ، وذهبوا به إلى قصر عابدين ، وطلبوا أن يطلّ عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء ، فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدوهم بتبليغ السلطان ما حدث ، فهدأ روع الجمهور قليلا .

أشارت السلطة العسكرية إلى الاعتداء الذى وقع يوم الاثنين فى بلاغها الصادر يوم ٨ أبريل بقولها: «وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها فى خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس فى القاهرة والاسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم ، والتحقيق جارٍ فى هذه الحوادث، أما الحالة فى الأقاليم فلم يطرأ عليها تغيير» .

وأشارت إلى الاعتداء الذى وقع يوم الثلاثاء فى بلاغها الصادر يوم ٩ أبريل بقولها:

«وصل إلى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف فى خلال مظاهرات أمس، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق فى الحال عن هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا» .

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المجرمين ، وتبين أن الغرض من هذا البلاغ إنما هو تهدئة للخواطر وأن يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر.

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين ، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ أبريل : عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من

الجامع الأحمر. إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعراني. الحاج أحمد عبدالكريم الـربانى من الوايلى. محمد أفندى أبو شادى من كوم الصعايده قسم عابدين . الغلام رجب إبراهيم (سنة ١٢ سنة). من باب الشعرية ـ سيد صقر أومباشى سوارى من عطفة الشعار . إبراهيم بدوى جاويش بفرقة المطافىء من عطفة الشعار . مصطفى أحمد سليم من عطفة الشعار. سيد يوسف من عطفة الشعار. عبدالعزيز المستكاوى من عطفة الشعار أيضا.

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قبل السلطان استقالتها فى أول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج١ ص١١٧) ، وظلّت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس، وهو الذى شبت فيه الثورة.

فلما قبلت مطالب رشدى الأولى بإباحة السفر لمن يشاء من المصريين ، وأفرج عن سعد وصحبه ، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد، فقبلها وكانت وثيقتا العرض والقبول وجيزتين فى مبناهما ومعناهما ، ولم يرد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله إنه ارتضى تأليف الوزارة «أملا فى حل يرضى الأمة» ، وهاك نص كتاب السلطان إليه:

«عزيزى رشدى باشا

«إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها ، وإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد».

«صدر بسراى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ – ٩ أبريل سنة ١٩١٩» «فؤاد»

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير إلى تأليف الوزارة

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى :

«يا صاحب العظمة»

«أتقدم إلى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة ، فنظرا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب ، وأملاً فى حل يرضى الأمة، أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت إرادتكم السنية إحالتها على عهدتى ، ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده ، وإذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رياسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضا إدارة وزارة أخرى، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص» .

«القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ – ٩ أبريل سنة ١٩١٩» «حسين رشدى»

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرآسة والمعارف (مؤقتا) . يوسف وهبه باشا للمالية. عدلى يكن باشا للداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . جعفر ولى باشا للأوقاف . أحمد مدحت يكن باشا للزراعة . حسن حسيب باشا للأشغال والحربية والبحرية.

ويلاحظ أن رشدى باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة، وهم : إسماعيل سرى باشا . وأحمد حلمى باشا. وأحمد زيور باشا . لأنهم لم يتضامنوا معه فى سياسته الأخيرة التى أدت إلى استقالته ، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد، وهم : جعفر ولى باشا ، وكان وكيلا لوزارة الداخلية ، أحمد مدحت يكن باشا وكان محافظا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا وكان مديرا للغربية.



الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الإفراج عن سعد وصحبه ، وتأليف وزارة رشدى، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة ، فإن روح الثورة كانت لاتزال تضطرم فى النفوس، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية.

تعددت مظاهر الثورة فى هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار للمظاهرات ، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين ، إلى استمرار إضراب الطلبة والمحامين ، وتعدد الاعتقالات والمحاكمات العسكرية، ثم إضراب الموظفين ، واضطرار وزارة رشدى إلى الاستقالة، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن.

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة ، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقا ، وكثر عدد قطارات الترام التى سيرتها الشركة، وانتهى إضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة فى إجابة مطالبهم التى قدموها واشترطوا إجابتها ليعودوا إلى العمل ، وهى مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية.

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترع ، وأنه لم تعد حاجة إلى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة أنها تفضل طلبات الترخيص التى يقدمها من ينتمون إلى الطبقات الآتية :

١ – الأشخاص المسافرون إلى إحدى الموانىء للسفر وكانوا يحملون جوازت بمغادرة البلاد.

٢ – الأشخاص الذين يريدون السفر إلى أى بلد يمكن السفر إليها وكانوا من :

(أ) موظفى الحكومة الذين يحملون تصريحا من رئيس المصلحة التى ينتمون إليها .

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية.

(جـ) النزلاء الحقيقيين النازلين فى المدن التى يريدون السفر إليها.

(د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم.

(هـ) أصحاب الصنائع ومندوبى البيوت التجارية الكبرى الذى يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو أشغالهم.

وقالت فى ختام بلاغها إنه «لايمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الأحوال ولكنها ستمنح فى الأحوال التى ذكرت أو إذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة، وليس هناك فى هذه الآونة سفر إلى الوجه القبلى بواسطة القطارات ، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر إلى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامى البارودى الآن) رقم ١٢».

استمرار اعتداء الجنود الإنجليز

استمر اعتداء الجنود الإنجليز على المصريين الآمنين ، من متظاهرين وغير متظاهرين ، فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ أبريل ، واستمر الاعتداء فى الأيام التالية ٩و١٠و١١ أبريل ، وصدر بلاغى رسمى بتاريخ ١٠ أبريل جاء فيه أن خمسة جنود بريطانيين قتلوا ، منهم واحد فى ميدان عابدين، واثنان فى شارع محمد على ، واثنان وهما من الهنود فى الخليج المصرى، وأن الجنود اضطروا إلى إطلاق النار ، فقتل من المصريين عدد كبير ، وأبلغ مستشفى قصر العينى مساء ٩ أبريل أنه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا ، وبلغ عدد القتلى لغاية ١٠

أبريل ٣٨ قتيلا ، ومائةجريح ، وفى ١٠ أبريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، وأخذوا يطلقون النار على الآمنين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة فى شارع بولاق.

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة : أحمد مصطفى من غيط العدة . زكى محمد من بولاق . فرج حسن. أحمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة. أحمد إبراهيم من الخرنفش . إبراهيم خشبة من شبرا. محمد المصرى من بلبيس . حسين محمود الحمامى من باب الشعرية . موسى محمد الخليفة من بولاق. محمود أحمد العريجى من الناصرية . شاكر عبد الملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية . محيى الدين حامد (سنه ١٦ سنه) من الجمالية. حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة. عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليوب . عبده أحمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصور من الماوردى . بيومى حسين من قسم السيدة. محمد شبراخيت من الناصرية . عبدالجواد حسنين من أطفيح مركز الصف . محمود مصطفى من باب الشعرية . شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة . أحمد جمعة من مصر القديمة. محمود محمد سرموح من مصر القديمة . سيد أحمد كامل من الماوردى . إمام السيد من بولاق . السيدة عائشة عمر من السروجية قسم الدرب الأحمر. عبد الفتاح إبراهيم الزناتى من باب الشعرية. الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد (١) من الخرطة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد الفيلالى من حوش قدم بالغورية . محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة . محمد جمعة من الدرب الأحمر . محمد بدر حسن من المنيرة . أحمد فهمى من المغربلين . السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر . غالى بولس من بولاق . محمد أبو السعود من شبرا البلد . محمد مرسى سالك من قسم السيدة.

وجاء فى البلاغ الرسمى الصادر بتاريخ ١٢ أبريل : «حدثت الخسارة التالية بين الجنود البريطانية فى القاهرة فى ٨و٩و١٠و١١ أبريل وهى : ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا ، و٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندى جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية فى الـ ٢٤ ساعة الماضية التى انتهت ظهر يوم ١١ أبريل : ٣ من القتلى و ١٥ جريحاً من الملكيين» (أي من المصريين طبعا).

وشيعت في يوم ١١ أبريل جنازة أربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه ، وهي الجنازة التي تقدم الكلام عنها (ج١ ص١٥٧).

سفر الوفد إلى باريس

سافر أعضاء الوفد المصري من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل إلى بورسعيد ، ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة ، وأبحروا جميعا إلى باريس.

وعلى ذلك صار الوفد الذي ذهب إلى أوروبا مؤلفا كما يأتي : سعد زغلول باشا. علي شعراوي باشا. إسماعيل صدقي باشا. حمد الباسل باشا. حمد محمود باشا . عبدالعزيز فهمي بك. أحمد لطفي السيد بك. محمد علي علوية بك. عبداللطيف المكباتي بك. سينوت حنا بك. جورج خياط بك. مصطفى النحاس بك. الدكتور حافظ عفيفي بك. حسين واصف باشا. محمود أبو النصر بك. ثم انضم إليهم بعد ذلك عبدالخالق مدكور باشا.

ورافق الوفد من هيئة سكرتيرته: محمد بدر بك رئيسهم، والأستاذ جورج دوماني ، وسافر معهم الأستاذ عزيز منسي. والأستاذ ويصا واصف . وعلي بك حافظ رمضان . وضم الوفد إلى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله إلى باريس.

كان سفر الوفد موضعا لحفاوة الشعب من القاهرة إلى بورسعيد حتى أقلعت الباخرة، وفي الحق ان الوفد قد لقي من تأييد الشعب له ماديا وأدبيا ما لم تلقه أية هيئة سياسية أخرى، فقد أيده بالتوكيلات التي أكسبته صفة التحدث عن الأمة، وأمده بالمال الذي ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج، وبلغ مجموع الاكتتابات التي جمعت له نيفا ومائتي ألف جنيه ، وكان أكبر تأييد لقيه أن شبت الثورة في البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه ، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالبا إطلاق سراحهم وتمكينهم وزملائهم من السفر إلى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخرا في نهوض الوفد واستمراره في العمل.

الموظفون ووزارة رشدي باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدي باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون ، ولا يعودوا إلى الإضراب، إذ كان إضرابهم احتجاجا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من

التعريض بوطنيتهم (ج، ص ١٨٧)، ولكن روح الإضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة ، وألفوا اللجنة التى سبق لهم التفكير فى تأليفها منذ الإضراب الأول (ج١ ص١٨٧) ، وقد سميت «لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها»، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوباً عنهم، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوا ، ثم صاروا ٥٧.

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩، وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية : (أولا) أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانيا) أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالث) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصرى.

واستُثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب الوزراء لمدة أسبوع، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم.

رَفَعت اللجنة هذا القرار إلى رشدى باشا، وطالت المباحثات بينهما، ولم ينتهيا إلى اتفاق ، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ بيانا من رآسة مجلس الوزراء، يهيب فيه بالموظفين أن يعودوا إلى أعمالهم ، قال:

«الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام فى خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانيها حق قدرها، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كما أنها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييداً للمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم.

«إن الإصرار على الإضراب عن العمل فى الحالة الحاضرة يؤدى إلى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسئولية الهائلة التى تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد إلى مثل تلك الأخطار.

«والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية مقدمة لإناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع إلى الحالة العادية».

وفى الفقرة الأخيرة من هذا البيان إشارة إلى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهرى - الخاص بإلغاء الأحكام العرفية، ولم يكن من الميسور له أن يلغيها بجرة قلم، بل كان لابد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية، إذ كان إعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى.

ولكن لجنة الموظفين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبها ، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ أبريل ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوبا ، وقررت بالإجماع استمرار الإضراب حتى تجاب مطالبها جميعا.

وقررت أيضا أنه إذا لحق أحد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة أو تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه، ولا يعودون إلى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر ، ويضربون من جديد إذا كانوا قد عادوا، وقررت أن يستثنى من الإضراب الخدمة السائرة .

وأصدر رشدى باشا فى ١٥ أبريل بيانا ثانيا بدعوة الموظفين إلى الرجوع إلى عملهم فى اليوم التالى ، قال:

«إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدا الأربعاء ، وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل».

ولكن اللجنة اجتمعت فى ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار إضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة إياهم ، ووضعت تقريرا بمطالب الموظفين رفعته إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول.

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة، ردا على ما قيل من أن إضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة، واختاروا الأزهر ليعقد فيه المؤتمر.

ففي يوم الأربعاء ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، وانعقد المؤتمر العام بالأزهر برآسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعا، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين، وبعد أن ألقيت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين فى إضرابهم ، كما قرروا جميعا الإضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، وكتب بذلك قرار رفع إلى السلطان وإلى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول.

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الإضراب العام حتى الكناسين ، فإنهم تضامنوا فى حركة الإضراب ، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الإنجليز.

وأصدرت السلطة العسكرية إعلانا بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يحرض الموظفين على الاستمرار فى الإضراب ، قالت فيه : «توجد حملة لإرهاب مستخدمى الحكومة وغيرهم، فالقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال».

ولما طال الأمر والموظفون والعمال على إضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية وأنذروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم إذا استمر إضراب موظفى مصلحة البريد.

استقالة وزارة رشدى باشا - ٢١ أبريل

لم توفق وزارة رشدى باشا إلى إقناع الموظفين بالعودة إلى العمل، ورأت حركة الإضراب فى اتساع، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين ، فقدم رشدى باشا إلى السلطان استقالة الوزارة فى مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، وبناها على أسباب صحية، فتلقى يوم ٢٢ أبريل جواب السلطان بقبول الاستقالة.

قال رشدى باشا فى كتابه:

«يا صاحب العظمة : إن حالتى الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى، لذلك أرانى مضطراً إلى تقديم استقالتى ، وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر

على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع الأمين، والخادم المخلص المطيع».

«القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩» «حسين رشدى»

فأجابه السلطان بالكتاب الآتى:

عزيزى رشدى باشا

«إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم، كما ورد بكتابكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، قد استلزم مزيد الأسف لدينا، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكراً لكم ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم»

«وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه»

«قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩» «فؤاد»

ولعمرى ان لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفاً ينطوى على شيء كثير من العنت والتحدّى، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة، فهم قد أحرجوها بالمطالب الشديدة، ولكنهم لم يطلبوا مثلها، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩، ولا من وزارة يوسف وهبة باشا وغيرها، فلماذا اختصّوا وزارة رشدى بهذه المطالب المحرجة؟

أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثاً كبيراً يدوّى فى أرجاء البلاد، ويمحو ما أخذ عليهم من الإحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته، على أنهم كان يجب عليهم أن يتخيروا عملا نافعاً يفيد البلاد ولا يضرها، أو لعلهم اطمأنوا إلى وزارة رشدى إذ كانت متضامنة مع الحركة الوطنية، فوقفوا منها هذا الموقف المحرج، معتقدين أنها لابد نازلة على إرادتهم، ولا تخالف لهم أمراً، وعلى أى حال نعتقد أنهم كانوا فى موقفهم حيالها متجنّين متعنّتين، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسايرتها وعضدتها، فأبقوا عليها، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصيبة، ولو أنهم

سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى إلى بقاء رابطتهم قوية متينة، ولكان لها أثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث، ولكن الذى حدث أن هذا العُنْف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى ، حتى اضطروها إلى الإستقالة، قد تراخى ولم يلبث أن تبدّد، وانحلّت لجنتهم عقب استقالة الوزارة ، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوتٌ فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد، وسايروا كل وزارة أُلفت ، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد ، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف، لا تلبث أن يعتريها التراخى والفتور، ثم تتلاشى وتتبدد، وغالباً ما تنقلب على عقبيها ، وتتنكر لبدايتها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يُكفل لها البقاء والاستمرار.

عودة الموظفين إلى العمل

ومن عجبٍ أنه على أثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل، وقرروا عودة جميع الموظفين إلى العمل! لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال أللنبى قد أعد إنذاراً للموظفين بالعودة إلى عملهم ، وأن هذا الإنذار سيُذاع فى اليوم التالى ، فبادر العشرة الأعضاء إلى الاجتماع على عجل، ليصدروا قراراً بالرجوع ، غير مبنى على إنذار أللنبى ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن اعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل، إذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم إلا فى الساعة الحادية عشرة مساء، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلا لينفذ فى الصباح.

إنذار الجنرال أللنبى للموظفين

وفى صبيحة يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال أللنبى منشوره للموظفين ، أنذرهم فيه بالعودة فوراً إلى أعمالهم، وإلا تشطب أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة ، قال:

«إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أُعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل إلغاء الإدارة الملكية ، وقد فرض على

جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث ان عدداً من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثاً مراكزهم وظهر صريحاً أنهم فعلوا ذلك بقصد إملاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التى وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر، وحيث ان أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أشغالهم لما ندبهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء ، وحيث ان كل موظف أو مستخدم يغيب عمداً عن مقر وظيفته فى الظروف المبينة أعلاه يرتكب جرما ضد المنشور السالف الذكر، وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية، وحيث انه قد آن الوقت لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر ، تأييداً للإدارة الملكية ، فإنى أنا إدمند هنرى هينمن أللنبى بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر، أصدر أمرى هذا الآن إلى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون إذن ، ليعودوا إلى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم ، بدون إذن لا يتقاضون عنها راتباً ، وكل موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوب منه بالدقة يُعدّ من كل وجه مستعفياً ، ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة ، وكل شخص بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقى القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى».

أذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديريات كافة، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد، وعلى أثرهما عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ أبريل، وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من تسرب الظن إلى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال أللنبى لا بناء على قرار العشرة الأعضاء، وفى الحق إن الجمهور لم يفُتْه أن يدرك بفطرته السليمة أن إنذار الجنرال أللنبى هو الذى حمل الموظفين على العودة إلى العمل ، وأن قرار العشرة لم يكن إلا ستراً لموقف يدعو حقا إلى الخجل.

قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل

وفى يوم ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية، فأقرت قرار العشرة، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على اسستقالة الوزارة، لا على تهديد الجنرال أللنبى ، وكان الرؤساء الإنجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم إلى العمل، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء العاملة ، وقررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذى اعتقلوا بسبب عدم عودتهم إلى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى، وإعادة الذين منعوا منهم من مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم.

وإنا ناشرون فيما يلى نص القرار مذيلا بتوقيع أعضاء اللجنة، فإنه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم فى حركة سنة ١٩١٩ ، قالوا:

«اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ أبريل سنة ١٩١٩، وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ أبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم ، وبما أن هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما أنه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب إلى العودة لاسيما وان قبول الاستقالة لم ينشر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل الحاضر- وبما أنه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولايزال بعضهم متخلفا ، وبما أن الطلبات التى طلبها الموظفون تأييداً للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها إضرابا عاما وأقرتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقراراً تاما - إنما طلبت من الوزارة الرشدية، فلما لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت بصحتها استقالت ، وبما ان الاستقالة فى هذه الحالة هى فى حكم الإجابة ، فلذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتى:-

أولا : إقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قراراً صادراً من اللجنة بأجمعها.

ثانيا : الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الإنجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذى أقرت الحكومة المشار إليها رسميا بأن إضرابهم كان لتأييد المطالب القومية.

ثالثاً : توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، وإعادة الذين منعوا عن أعمالهم إلى وظائفهم .

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام. محمد عاطف بركات ناظر المدرسة القضاء الشرعى . أحمد شرف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية. محمد زكى الإبراشى وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاض. على ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية . حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق . صادق حنين مدير الإدارة والإحصاء بالزراعة . محمود زكى مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية . محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال . محمد حلمى عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحقانية . محمد عبدالهادى الجندى قاض. عبدالعظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة. محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية. محمود حسن مفتش إدارة الأمن العام بالداخلية . أحمد صادق وكيل قسم الإدارة بوزارة الداخلية . محمد شكرى طلحة بإدارة الأمن بالداخلية . محمد قطبى وكيل مصلحة السجون . أمين فريد رئيس إدارة بمصلحة السجون . إبراهيم دسوقى أباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة . محمود عباسى وكيل إدارة بوزارة الحربية. عبدالباقى صالح وكيل إدارة بوزارة الحربية. أحمد حسن بوزارة الحربية. محمود حبيب وكيل إدا م قضايا المالية. عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية . فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية . مصطفى شوقى بالمطبعة الأميرية. نجيب إسكندر دكتور بمصلحة الصحة. روفائيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . أحمد مختار بخيت مندوب قلم قضايا الأشغال. عبدالعزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد. أحمد فهمى وكيل إدارة بالأشغال. مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر. وهبه مينا باشكاتب المبانى بوزارة الأشغال . إبراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة . على زيتون قومندان مدرسة البوليس . أبو الفتح

الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى. مصطفى سعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة. إسماعيل نيازى وكيل إدارة بالخارجية . بدرخان على وكيل مديرية الجيزة».

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين ، وانطوت صفحتها ، إذ كان هذا القرار آخر عمل لها، ولم تعقد أى اجتماع بعد، فكان عملها هو إحراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة ، وبذلك مهّدت السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية، حقًّا لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة، لكنه نتيجة لعملها ، ولخطة التحدى التى اتبعها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا، ولوتدبروا الأمر مافعلوه .

عودة المحامين

وفى أواخر أبريل قرر المحامون العودة إلى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد أسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة.

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة إلى أعمالهم فى أواخر أبريل أيضا.

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

أبريل سنة ١٩١٩

صُدمت الثورة صدمةً شديدة، فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ ، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر ، فى حين كانت الأمة تعلق على مبادىء ويلسن آمالا كبيرة، فجاء اعترافه بالحماية مخيّبا هذه الآمال.

واغتيظت الدوائر الإنجليزية بهذا الاعتراف، وبادرت «دار الحماية» إلى إذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ ، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد، قالت ما تعريبه:

«تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الأمريكية فى القطر المصرى»، وهو:

«وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة. القاهرة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩.

«ياصاحب الفخامة. أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى، على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة.

«وتقبل ياصاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم» (الإمضاء) «همبسون جارى» قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم، وألقى صدوره شيئا من الضوء على حقيقة مبادىء ويلسن، فاستبان أنه لم يكن جادا فيها، إذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه مع أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب، صاحب الشأن، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب، فكيف يعترف بحماية فرضت قسرا على مصر من دولة تعهدت نيفا وستين مرة بالجلاء فيها، كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها، مطالبة باحترام استقلالها التام؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادىء لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية؟

مهما يكن من الأمر ، فالواقع أن ويلسن قد أخلف وعوده للأمم ، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر ، فصار أداة فى أيدى المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نَهْباً مقسما بينها ، ومما لاشك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد چورچ رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر فى مؤتمر الصلح، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه ، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما فى حمله على هذا الاعتراف، دون تردد أو ممانعة ، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة فى مصر ضد انجلترا ، وأن كلمةً منه كفيلة بتهدئة الخواطر الثائرة فى وادى النيل، وردّ المصريين إلى النهج الذى يبتغيه ، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقاً لأطماع دولة غربية كان عوناً لها فى سياستها الاستعمارية؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن ، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادئ التى أعلنها ومخادعته الشعوب فى خطبه وبياناته السابقة ، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهراً بارزاً ، لكى لايزيد من تآمر خصومه عليه ، ولايدخل اليأس إلى قلبه ، وحسناً فعل.

تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدى باشا بغير وزارة ، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة فعلية ، وثورة فى الأفكار ، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى، تنجلى الحالة، أو تخف حدة الثورة ، فيأمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها!

ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو فى ذاته مظهر من مظاهر الثورة، فقد قررت دار الحماية تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجنرال أللنبى بلاغا عسكرياً بهذا المعنى فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ ، قال:

«قد رُخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير، وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية، بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة».

وكـان وكـلاء الوزارات حـين صـدور هذا البلاغ والبـلاغ الذى سـيلى ذكـره هم : محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية . اسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف . الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية . المسترارنست دوسن وكيل وزارة المالية . المسترجون لانجلى وكيل وزارة الزراعة . المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال . محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف . المستر جورج موريس مدير إدارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية .

وأصدر الجنرال أللنبى فى اليوم نفسه بلاغات أخرى بتعيين المستر ارنست دوسن وكيلا لوزارة المالية إبتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والمستر باترسن مساعداً له وعضواً فى اللجنة المالية إبتداء من أول إبريل والمستر تريلونى مراقبا عاما للإدارة والحسابات وعضواً فى اللجنة المالية ابتداء من أول أبريل والكولونل كليلنج مديراً عاما لمصلحة المساحة ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والكولونل جارنر مديراً عاما لمصلحة الصحة ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والدكتور جيمس ليزمفتش صحة مصر وكيلا عاما لهذه المصلحة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩١٩ ، وقد صدرت هذه البلاغات فى يوم واحد وقعها الجنرال أللنبى بصفته قائد قوات الجيش البريطانية فى القطر المصرى .

ثم أصدر بلاغا بتعيين البريجادير جنرال السرجورج ماكولى مراقبا عاما لوزارة المواصلات التى لم تكن أنشئت بعد، وتخويله سلطات الوزير.

استمرار إضراب الطلبة

وإنذار الجنرال أللنبى

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وأبريل سنة ١٩١٩ ، فدعاهم الجنرال أللنبى إلى العودة إلى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ، ولكنهم ظلوا على إضرابهم ، فأصدر بلاغا فى ذلك اليوم، أنذر فيه بقفل المدارس إذا لم يعد العدد الكافى لفتحها ، قال:

١ - إن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة فى السنة المكتبية المقبلة .

٢- ولايقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة فى أى امتحان يعقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتى : (أ) أن يعود إلى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩، (ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان.

٣- وتطبّق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المقيدين الآن فى سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة.

«ا.هـ.هـ. أللنبى (جنرال)»

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجا عليه، بدلا من الإذعان له، ففرّقتهم القوات البريطانية، ولما لم يعودوا إلى مدارسهم فى الموعد المحدد فى البلاغ وهو ٧ مايو، أعلن إغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى، فانتهز الطلبة هذه الفرصة، واستمروا فى إقامة المظاهرات الكثيرة، وتعرض لم الجنود البريطانيون، فأصيب كثير منهم، كما قبض على آخرين.

عيد جلوس ملك بريطانيا

فى يوم ٣ مايو نشرت رآسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قراراً قالت فيه : «احتفالا بعيد جلوس جلالة ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩».

وأرسل هذا القرار بالتلغراف إلى المحافظين والمديرين، ونشر قسم المحروسة التابع لوزارة الحربية فى الأوامر اليومية فى أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة فى جميع المكاتب.

وقد أثار هذا الإعلان غضب الجمهور، فعمت المظاهرات نواحى القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجا على جعل ذلك اليوم عطلة رسمية، وأقيم اجتماع عظيم فى الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار.

تفريق الاجتماع فى المقاهى

وفى ١٠ مايو اقتحم البريطانيون محل جروبى، حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشتركين فى الحركة الوطنية، وأخذوا يفتشون الجالسين جزافاً بحجة العثور على أسلحة أو منشورات ، ولما لم يوفقوا إلى ضبط شيء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية فى اليوم التالى (١١ مايو) أمراً بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات فى المقاهى ، ورد فيه ما يأتى:

«محظور عقد أى اجتماع مخلّ بالنظام فى الحوانيت أو القهوات أو المطاعم أو الملاهى فى دائرة محافظة القاهرة، وكل شخص يشترك فعلا فى مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفى، ويعد اجتماعا مخلا بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص إذا ألقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادى يكون من المحتمل عقلا أن يؤدى إلى الإخلال بالأمن العام، وكل حانوت أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومى يعقد فيه اجتماع مخل بالنظام يغلق فى الساعة السادسة مساء فى المخالفة الأولى، ويغلق نهائيا فى المخالفة الثانية».

إصلاح السكك الحديدية

أتمت الحكومة إصلاح معظم الخطوط الحديدية وأباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحرى (فيما عدا منطقة قناة السويس)، دون حاجة إلى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها وإليها: قليوب . قها . سندنهور . قويسنا . الشين . المرابعين . سخا . أبو الشقوق . ههيا . ميت القرشى . دنديط . الحلواصى.

وألغيت جوازات السفر إلى الوجه القبلى ومنه ابتداء من أول يونية سنة ١٩١٩ .

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد فى أول يونيه بلاغا بأن جميع فروعها التى كانت معطلة بسبب الاضطرابات عادت فى جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التى لاتقف فيها القطارات.

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ومعاهدة فرساى

صُدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة فى شهر مايو ، إذ أُعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء، وسلمت إلى الوفد الألمانى فى مؤتمر فرساى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها انجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ماقبلته من شروط الصلح، وصارت جزءاً من معاهدة فرساى التى أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩.

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة فرساى

وهناك تعريب المواد الخاصة بمصر فى تلك المعاهدة.

«القسم الرابع - مصر»

«المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تُعد ملغاة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«ولايمكن لألمانيا ، بأية حال من الأحوال، أن تتسمك بهذه العقود وتتعهد بأن لاتتداخل بأى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر.

«المادة ١٤٩ – يكون إجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام.

«المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط إقامتهم فيه .

«المادة ١٥١ – توافق ألمانيا على إلغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة.

«المادة ١٥٢– توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ (١) عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

«وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية.

«المادة ١٥٣ ـ جميع الأعيان والأملاك التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض.

«وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج، كالإمبراطورية والدول الألمانية ، وكذلك الأعيان الخاصة التى لامبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية.

«ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) .

المادة ١٥٤ – تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنجليزية» .

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما إن علم الوفد المصرى، وكان لا يزال بباريس ، بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها، وأرسل فى هذا الصدد الكتاب الآتى إلى المسيو جورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر.

«باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ .

«جناب المسيو جورج كلمنسو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

«لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظراً لما قامت به من المساعدة التى أدت إلى النصر- لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

«إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادىء التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساساً للهدنة ثم للصلح، ولا إلى المبادىء التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصاراً لها، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولا بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة .. وعدد سكانها .. لايذكر، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئاً من أعباء الحرب . ومصر التى قامت بنصيب وافر منها وعانت ماعانته فى سبيل الفوز النهائى يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميادين القتال.

«لايمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى إلى استتباب النظام فى الحجاز بل وفى بلاد اليونان ، والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عوملت به شعوب أفريقيا الوسطى، وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها.

«ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذى اتخذه المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها، وهى التى أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى إعلان الحماية عليها كرها، وإنما هى ترمى فى سياستها إلى استقلال هذه البلاد.

«ونهاية القول أن العقل لايمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلّبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح، ولاشك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هى التى ساعدت انجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو .

«نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لايمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادىء التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادىء السامية التى أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك معهم فى تشييد صرحها . إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء، فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا.

«لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به، وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجرفيها. وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره، لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر. إنه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة .

«لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف روسو وهو: «ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام» ما يساعدها على التذرع بالصبر. أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل، ولاشك أنه ما كان لتلك المبادىء الجديدة إلا أن تصادف فى مصر وسطا مستعداً لقبولها لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها.

«إن الأمة المصرية لاتقبل أبداً أن تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الأقوياء. ولاشك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب وأرقاها، أبعد منها فى أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير. فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادىء الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية!

«إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذرر اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى. وقد قال الرئيس ولسن:

«إن الصلح لايمكن أن يكون صلحاً وطيد الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعاً بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم».

«فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضاً عن أن نشاطرهم متاعب القتال.

«إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نُسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيىء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة. وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه باشتراكه فى العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عالياً للاحتجاج. لأنه وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أمينا فى الحرب .

ولكن الأمة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لاتمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها».

«عن الوفد المصرى رئيس الوفد»

«سعد زغلول»

اشتداد الاضطهاد
بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساى بالحماية أثر أليم فى نفوس المصريين ، ورأوا فيه إهداراً لحقوقهم فى ذلك المؤتمر العتيد، على أن هذا الإخفاق لم يفتّ فى عضد الأمة، ولم يزلزل عقيدتها ، بل استمرت فى كفاحها فى سبيل الاستقلال.

وازداد الإنجليز إمعاناً فى اضطهاد الحركة الوطنية، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد فى أنحاء البلاد ، وأخلت بين الجنود الإنجليز ونهب القرى، وأسرفت في إذلال المصريين، واستخدمت الكرباج فى معاقبة كل من يشتبه فى أمره ، وارتكب الجنود الإنجليز كثيرا من جرائم النهب والاعتداء.

خطبة اللورد كيرزون - ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على اثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية فى عدوانها على مصر ، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذى نالوه فى المؤتمر ،

وبدت هذه الغبطة فى خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو فى مجلس اللوردات عن الحالة فى مصر، ذكر فى مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذى قبل، ولو أنه لايمكن وصفها بأنها تبعث على الرضا والارتياح ، وقال إن النظام عاد إجمالا فى المديريات، ووقعت فى بعض المدن ، ولاسيما القاهرة ، قلاقل متقطعة يقتضى الحال إخمادها بالقوة ، ولايزال الأزهر مركزا للتحريض ، وكان للطلبة أكبر دور فى الحض على الاضطراب ، وأشار إلى حادث ديروط الذى قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين ، وندد «بما انطوى عليه من الفظاعة» ، ثم أشار إلى الاعتداء الذى وقع على الأرمن - ولم يذكر الاعتداء الذى وقع منهم - وقال إن عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين ، وأن بضعة آلاف منهم نقلوا إلى ملاجىء فى حماية الجنود البريطانية ، وألمع إلى ما نسب إلى أولئك الجنود من استعمال الفظائع والقسوة، فقال إنها بعيدة عن الحقيقة، وانه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد بعض هؤلاء الجنود ، وأشار إلى إضراب الموظفين وإخفاقه بعد إنذار الجنرال أللنبى لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل، وان الطلبة لم يعودوا إلا قليلا منهم إلى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا الإنذار إليهم، فأغلقت المدارس ، وأشار إلى السلطة التى خولت للجنرال أللنبى عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الإفراج عن سعد وصحبه، والتصريح لمن يشاء بالسفر إلى الخارج ، قال: وقد أفضت هذه المنحة إلى تأليف وزارة رشدى باشا، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة إلى العمل، ولكنها أخفقت فى هذه المهمة فاستقالت فى ٢١ أبريل، ومنذ ذلك التاريخ تدار شؤون مصر دون معاونة الوزراء المصريين، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وماسبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها، قال : وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام، وتساءل عن الفائدة التى جناها المصريون من الثورة ، وأشار إلى فداحة الأضرار التى أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأملاك العامة، وإلى أن الخسارة فى ذلك واقعة على الأهالى، وأنه إذا كان الغرض من هذه الثورة وماصحبها من الخسارة فى الأرواح والممتلكات إنهاء علاقة

البريطانيين بمصر، وتحقيق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل ، وان حكومة جلالة الملك لاتنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، ثم أبدى عطفا «على الأمانى المشروعة فى دائرة الحماية» ، وقال انه لاينكر أن كرامة المصريين قد جرحت لعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح، مع تمثيل الهند والحجاز فيه، وأن منع الوفد من السفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من أسباب الهياج الذى وقع ونوه بما اعتزمته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من إيفاد لجنة كبرى برآسة اللورد ألفريد ملنر إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى الذى يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية «فى ظل الحماية البريطانية»، وأعرب عن ثقته فى أن نتيجة إيفاد هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية» على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة.

وجملة القول ان هذه الخطبة كانت إيذانا بإصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها، ومناوأة الأهداف القومية، وإلقاء اليأس فى نفوس المصريين، لكى يذعنوا للأمر الواقع، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة فى ميدان الجهاد.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا
٢١ مايو سنة ١٩١٩

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبا بعد استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا (١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، فى نفس اليوم الذى نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون، وهى أولى الوزارات التى تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، والاستخفاف بها، وذلك أن وزارة رشدى باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأي العام، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لتضامن الأمة أمام العدوان البريطانى، مما أدى إلى إحجام المستوزرين عن قبول الوزارة ، لأن قبولها رجوع إلى الحالة العادية التى ينشدها الإنجليز، فجاء

تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة، فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط ، لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، بحيث تساير الحركة الوطنية ولا تعرقلها ، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته «إدارية» لاتمت إلى السياسة بسبب، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية ، وهى بدعة تنطوى على الخداع والمراوغة، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعة، وهى أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسى قبل كل شيء.

وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا، وجواب سعيد باشا عليه، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية، فجاء هذا مثيرا لاستياء الرأى العام من ناحية تأليفها، وزاد فى شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفاتح ممثلى الرأى العام فى أمر وزارته ، وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك، واثنين من الوزراء السابقين إستبعدهما رشدى باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التى أدت إلى استقالة وزارته الثالثة، وهما إسماعيل سرى باشا وأحمد زيور باشا، فبدا على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأى العام، والاستخفاف به، ومناوأة الحركة التى كان على رأسها سعد.

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى، ثم صار زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد، وبعد قيام الثورة، فتشكيل سعيد للوزارة فى مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدّى لسعد، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى فى ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ حينما استهدف سعد لغضب السراى!

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية.

وهاك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة.

كتاب السلطان - ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

«عزيزى محمد سعيد باشا

«إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة فى القيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رآسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرآسة الجليلة لعهدة لياقتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به، والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته، وأن يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد والعباد إن شاء الله». «فؤاد»

جواب سعيد باشا - ٢١ مايو سنة ١٩١٩

«ياصاحب العظمة

«بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى بتشكيل الوزارة الجديدة، فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالإحسان برتبة (الرياسة) الجليلة ، ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى إلا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة، وإننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية ، فإذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فألتمس التكرم بإصدار المرسوم السلطانى باعتماده.

«ولا زلت لمولاى ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»

«محمد سعيد»

وصدر المرسوم السلطانى فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة عل النحو الآتى:

محمد سعيد باشا للرآسة والداخلية . إسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية . يوسف وهبه باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبدالرحيم صبرى باشا للزراعة. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق نسيم بك للأوقاف.

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات.

وفى يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالإسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس المرسى وطافت فى بعض الشوارع ثم فرقها البوليس ، وفى يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى، إذ عقد اجتماع كبير فى مسجد أبى العباس ، وخرج المجتمعون فى مظاهرة سارت فى الشوارع تهتف ضد الوزارة، وتدخل الجنود البريطانيون ، فجرح ضابط بريطانى وقتل أحد المتظاهرين ، وقبض على كثير منهم ، وشيعت جنازة القتيل فى مشهد رهيب.

وعقد اجتماع كبير فى الأزهر ألقيت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة، وبالجملة كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام، وفى ذلك يقول سعيد باشا فى حديث له بجريدة «الطان» الباريسية (عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩): «إنى لا أجهل الطعن الشديد الموجه إلى وزارتى ، فإنه لايمر يوم إلا ويكون زملائى كما أكون أنا نفسى موضع تهديدات توجه إلينا مباشرة، ولا يخفاك أنه قد أطلقت فى إحدى الليالى طلقات نارية على منافذ منزلى، وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة ، غير أنى مع ذلك ممتلىء ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم..»

القران السلطانى السعيد - ٢٤ مايو سنة ١٩١٩

تم فى ذلك الحين حادث سعيد، كان له الأثر الحميد، فى مصر والبيت المالك، وهو عقد قران عظمة السلطان (الملك) فؤاد بصاحبة العظمة السلطانية (الملكة) نازلى،

وقد عقد القران بسراى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ ، وأذاع القصر السلطانى هذه البشرى السعيدة فى البلاغ الرسمى الآتى:

«نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول سلطان مصر المعظم بعين الحكمة العالية الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف فى أمر الزواج والاهتمام به عملا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأى وفقه الله وأسعد أيامه ، انجاز ما عقد عليه عزمه الشريف نحو ذلك، وتم عقد القران السلطانى السعيد بقصر البتسان فى صبيحة أمس (يوم السبت المبارك الموافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٧ - ٢٤ مايو سنة ١٩١٩) على سلسلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى وقد تولى مولانا السلطان أيده الله العقد لنفسه بنفسه إجلالا لأحكام الشريعة المطهرة حيث كان الوكيل عن عظمة السلطانة حضرة صاحب المعالى والدها الماجد عبدالرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالاً بشهادة كل من حضرات أصحاب المعالى محمود شكرى باشا رئيس الديوان العالى السلطانى وسعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية ، وقد باشر صيغة القعد المبارك حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا الشرعية بحضور حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ أحمد هارون رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية، وكان فى مقدمة المحتفلين بهذا العقد السعيد حضرة صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين . والأمير على حيدر فاضل . والأمير يوسف كمال . والأمير عمر طوسن. وحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء. وحضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية وحضرات أصحاب المعالى الوزراء وكبار رجال الحاشية السلطانية رافعين أصدق عبارات التهانى الخاصلة والدعوات الصادقة لعظمة مولانا السلطان، جعله الله قرانا سعيدا محفوفا باليمن والبركات ، عائدا على البلاد بالخير والسعادات ، بجاه سيد العرب والعجم ، القائل إنى مباه بكم الأمم ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين».

اهتمام الوزارة بإحياء ليالى رمضان

أرادت الوزارة أن تتودد إلى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذى كان يكتنفها، فأذاعت منشوراً طويلاً فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ لمناسبة قرب

حلول شهر رمضان (أول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه: إن وزير الداخلية (رئيس الوزارة) قد انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية «على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين فى التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه، بقراءة القرآن الكريم، واستماع الذكر الحكيم، وتأدية سائر العادات التى ألفوها فى مثل هذا الشهر المبارك، وإن الأوامر المؤكدة صدرت إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة فى القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين فى استعمالهم لأنوار مساكنهم، وعدم التعرض لهم فى غدوّهم ورواحهم، للتزاور خارج بيوتهم، مع احترام ما جرت به عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها فى المطاعم والقهوات، كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكن من الاجتماع، وتأدية الصلوات المفروضة والمسنونة، وتلاوة القرآن الكريم واستماعه، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها فى مساكنهم».

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة فى صرف الأمة عن الكفاح السياسى، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد، فإن الصوم إنما هو رياضة للنفس والروح، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد، أو تمضية لياليه فى المطاعم والقهوات، ولكن عقلية الوزارة، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة، ويبدو لنا أنها أرادت أن يكون لها أسوة بما فعل نابليون فى مصر على عهد الحملة الفرنسية، إذ ظن أن المصريين من السذاجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن إدراك الحقائق الجوهرية، فأراد أن يجتذب قلوبهم بمشاركتهم فى حفلاتهم الدينية، والتعظيم من شأنها، ولكن هذه السياسة «سياسة الحفلات»[١] لم يكن لها أى أثر فى نفوسهم، وظلت قلوبهم منكرة نافرة، فلا غرو أن قوبل منشور الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب، أسوة بما فعل أسلافه فى عهد الحملة الفرنسية.

وقد احتفل المسلمون مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧هـ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) برؤية هلال رمضان المعظم، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائعاً، وزار الأقباط

المسلمين فى القاهرة بالجامع الأزهر، وفى الإسكندرية بجامع أبى العباس المرسى لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك.

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم، فصرفهم بذلك عن التفكير فى المسألة العامة، وقد نفذ ما وعدهم به، فقرر مجلس الوزراء فى ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه لمنحهم العلاوات فى شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين فى المائة، هذا إلى تحسين درجات كثير من الموظفين والإغداق عليهم بالرتب والنياشين، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم إلى صفها، وكان لهذه العلاوات أثرها فى إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية، وتراخى صلاتهم بها، بل التنكر لها أحياناً، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب فى تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه فى عهد وزارة رشدى باشا الأخيرة، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها، كما تقدم بيانه، بينما فترت هذه الحماسة، وحل محلها البرود والصمت العميق فى عهد وزارة سعيد باشا.

الإفراج عن بعض المعتقلين

فى ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا فى رفح (بالقرب من العريش)، وهم: حسن عبدالرحمن، محمد أبوطايلة، السيد أحمد غلوش، على الجندى، وهم من موظفى مصلحة البريد بالإسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على الإضراب). إبراهيم خليل، جاد محمد حسنين، سليمان عبدالله، وهم من الإسكندرية. عبدالله على دلدول، محمد أباظة، محمود عبده عيد، وهؤلاء من الإسماعيلية، محمد حسن البنا من بورسعيد، سعيد أباظة الطالب بالزقازيق، يوسف حسين القاضى.

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين فى القلعة وهم: أحمد خضر بك من ذوى الأملاك. سعد حلمى الموظف بوزارة الحقانية، زكى فوزى أبوريه بك من ذوى

الأملاك، عبداللطيف جاويش من ذوى الأملاك، كامل المويلحى الطالب بالحقوق، محمد مكاوى، محمود الطوخى الفلكى، محمد الإسلامبولى، محمد زكى عارف المفتش بشركة ترام الإسكندرية.

وأفرج أيضاً عن سبعة من موظفى وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم الموظفين على الإضراب، وهم: على عمر بك، فؤاد شيرين، أحمد فريد أبوحديد، محمد زكى عمر، عبدالحميد سالم، محمود فهمى النقراشى، حسين فتوح، وأعيدوا إلى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفى الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم للسبب نفسه، وهم: أحمد فوزى، محمد فضالى، حسن الأهوانى، على حسن هدايت، محمد صفوت، محمد حمدى وكيل مدرسة التجارة العليا.

وأفرج فى يوليو عن معتقلين آخرين فى رفح، وهم: الشيخ مصطفى القاياتى، الشيخ محمود أبوالعيون، الشيخ محمد يوسف، من علماء الأزهر، السيد فؤاد الخولى وكيل مديرية القليوبية، محمد أبوشادى بك، محمد كامل حسين المحامى، حامد العبد، القمص مرقس سرجيوس.

وأفرج أيضاً عن معتقلين آخرين فى قلعة القاهرة، وهم: محمد أحمد الحاتى، اليوزباشى أحمد نبيه قبودان، الدكتور عبدالفتاح يوسف، اليوزباشى حافظ محمد قبودان، أحمد صادق، اليوزباشى محمود رُياض، حسن عيسى، محمد أفندى فريد، أحمد سابق.

وفى شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين فى مالطه، وهم: محمد إبراهيم، الدكتور شفيق منصور، الدكتور عبدالغفار متولى، الدكتور حسن نورالدين، سلامة محمد الخولى، محمد صبرى منصور، محمد عوض محمد، محمود إبراهيم الدسوقى، ثابت الجرجاوى، عبدالحميد النحاس، عبدالعزيز النحاس، محمد راضى، الأمير العطار، محمد عوض جبريل، أحمد حمودة، الأميرالاى خليل حمدى، حامد المليجى، محمد مصطفى عهدى، على فهمى خليل، عبدالرحيم صبحى، عبدالحميد حمدى، حامد العلايلى بك، البكباشى حسنى شفيق، محمد عبدالرحمن الصباحى، محمد أمين حلمى، محمد نافع، عبدالمعطى الحجاجى، عبدالحميد أبوالسعود، الأميرالاى أحمد بكرى بك، محمد بكرى بك، عطا حسنى بك.

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن اضطهاد الأهلين، بل استمرت تَفْتَنّ فى ضروب القسوة والاعتساف، فمن ذلك أنها ألقت القبض فى أواخر مايو على محمد حمدى بك وكيل مديرية المنيا، ويونس بك صالح رئيس نيابتها، وقد انتحر حمدى بك فى السجن قبل محاكمته، وكانت تهمتهما أنهما ساعدا اللجنة الوطنية التى تألفت فى المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة فى إبان الثورة، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم فى حوادث الثورة.

وخوطب سعيد باشا فى أمر التوسط لهؤلاء فى الإفراج عنهم، فاعتذر قائلاً: إنه لا يستطيع التدخل فى شأنهم وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس، وهو اليوم الذى وقع فيه الهجوم ضد الحامية البريطانية بأسيوط (ج ١ ص ١٧٠)، فحكم عليه بالإعدام؛ ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٩.

وفى سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة أسيوط من منصبه، لمناصرته للحركة الوطنية.

النشرات والصحافة السرية

وإذا كانت الصحافة مقيدة لا تنشر إلا ما تأذن به الرقابة، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التى كانت تحمل الحملات الشديدة على الإنجليز وعلى الوزارة والسراى، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصرى الحّر)، ولها مطبعة سرية خاصة، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف، ويتبادلون الاطلاع عليها، فعمدت السلطة العسكرية إلى طريق الإرهاب فى مقاومة هذه الحركة، وأصدر الجنرال بلفن أمراً فى يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كان من يشترك فى إخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها، قال:

«كل شخص يطبع أو يجدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شىء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى

عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية، وأى شخص يوجد فى حيازته نشرة أو صورة فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفاً يعد مرتكباً لجريمة ضد الأحكام العرفية».

القائد العام بالقطر المصرى - «لفتننت جنرال بلفن»

عيد ميلاد ملك بريطانيا

فى يوم الثلاثاء ٣ يونية سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا بتعطيل الوزارات والدواوين، ورفع الأعلام على المبانى الأميرية، وإطلاق ٢١ مدفعاً من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

إنشاء وزارة المواصلات
وتعيينات أخرى

فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطانى بإنشاء وزارة للمواصلات، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيراً لها، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيراً للمعارف، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلاً من سبعة.

وفى اليوم نفسه عين عبدالفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلفة وكيلاً لوزارة الداخلية، وكان هذا المنصب شاغراً منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه من قبل جعفر ولى باشا الذى عين وزيراً للأوقاف فى وزارة رشدى باشا الرابعة. وعين محمود فخرى باشا الأمين الأول محافظاً للعاصمة، وحسن عبدالرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظاً للإسكندرية.

فرض غرامات على البلاد
بسبب تدمير المحطات ومبانى الحكومة

فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغاً فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمبانى الحكومية وهى:

١٠٤٠٨ (جنيه) منطقة الدلتا

٤١٠٢٠ (جنيه) المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم

١٦٨٠٣٤ (جنيه) المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبوتيج

٢١٩٤٦٢

٤٨٩٣ (جنيه) غرامات فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا

٢٢٤٣٥٥ (جنيه) مجموع الغرامات

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالى مقابل تدمير المحطات والمبانى الحكومية المصرية، فكان من المنطق أن تؤول إلى خزانة الحكومة المصرية، ولكنها آلت إلى الخزانة البريطانية.

إمضاء معاهدة الصلح
٢٨ يونيه سنة ١٩١٩

أمضيت معاهدة الصلح فى قصر فرساى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩، وسميت «معاهدة فرساى»، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر، وهى الشروط التى سبق بيانها (ص٢٤)، وأهمها إقرار الحماية البريطانية.

ولما وردت الأنباء إلى مصر بإمضاء هذه المعاهدة، قررت الحكومة ابتهاجاً بها إطلاق مائة مدفع ومدفع، فى كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وعطلت الوزارات والمصالح فى جميع نواحى القطر يوم الاثنين ١٤ يوليه.

ومن المتناقضات حقاً أن تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر إقرار الحماية التى فرضتها انجلترا عليها!

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك انجلترا، وفى المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والإسكندرية حفلات باهرة ابتهاجاً بهذا النصر.

أما الشعب المصرى فقد قابل إمضاء المعاهدة بالوجوم والسخط، والحزن العظيم، لما فيها من إهدار حريته واستقلاله، وجدد العهد رغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه فى الحرية والاستقلال، تلك الحقوق التى لاتزول بمعاهدات أو اتفاقات، أياً كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم.

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشوراً لمناسبةعقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لاتتجاوز السنتين.

إيقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج إمضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية فى بعض مطالب طلبتها الوزارة، فمنها أنها اتفقت معها على إيقاف المحاكم العسكرية، وكانت قد حكمت فى أهم القضايا، فأصدرت الوزارة بلاغاً بهذا المعنى فى ٩ يوليو سنة ١٩١٩، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من إيقاف هذه المحاكم، وإحالة الباقى لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات إلى المحاكم العادية، وأن تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يوليه، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية، وكان هذا الإيقاف مؤقتاً، لأنها عادت إلى العمل فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبدالرحمن فهمى بك وآخرون وحوكموا فى شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى:

وطلبت الوزارة أيضاً من القائد العام الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، فأجاب بالإيجاب وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج.

إلغاء الرقابة على الصحف

وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يوليه ١٩١٩، عقب توقيع معاهدة الصلح، ونشرت رآسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بياناً بهذا المعنى، قالت فيه: «إن الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح،

فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال، ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كى لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط».

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاءً صورياً، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت إلى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التى عددتها فيها، وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة، ويكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف، بشكل مستتر، وهاك ما تضمنته تلك المذكرة:

١ - لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على إحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل إلى ذلك باسلوب مباشر أو غير مباشر.

٢ - لا يجوز نشر أى مادة تنطوى على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغييرات الدستورية.

٣ - لا يجوز نشر شئ فيه ميل إلى الإخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إثارة عداوات دينية أو جنسية فى أى طائفة من المجموع، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إزعاج الطمأنينة العامة ببث الإشعاعات الموهومة أو الأراجيف.

٤ - لا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء.

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى أللنبى، ولايجوز نشر شىء آخر من هذا القبيل إلا وصف ما يكون سبق إعلانه من تلك الحفلات.

٦ - لا ينشر شىء عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالى الوزراء إلا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية.

٧ ـ يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العنوانات (إن كان) على الصورة التى صدرت بها تماماً.

٨ ـ كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لايجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمى.

٩ ـ كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمى يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى.

١٠ ـ حركات الجنود من مصر والسودان أو إليهما أو فيهما وحركات السفن الحربية والنقالات فى البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندى أو قناة السويس لا يجوز نشر خبرها إلا إذا صدر عنها بلاغ رسمى أو وردت بها تلغرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية.

١١ ـ الخطابات التى ترد من رجال قوات صاحب الجلالة، وتكون محتوية على شئون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواى.

١٢ ـ لا يجوز نشر أى شئ من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان.

١٣ ـ لا يجوز الإشارة إلى هذه التعليمات ولا إلى الرقابة التحفظية التى كان معمولاً بها قبل إصدار هذه التعليمات.

١٤ ـ عبارات «صدر بها بلاغ رسمى» و«بلاغ رسمى» التى جاءت فى هذه التعليمات إنما يقصد بها البلاغات والأخبار التى تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو إدارة المطبوعات ولا يعتبر أى شيء آخر رسمياً.

١٥ ـ تسرى هذه التعليمات على كل المواد التى تنشر سواء كانت أصلية أو منقولة عن أى مصدر خارجى محلياً كان أو أجنبياً.

١٦ ـ تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها.

١٧ ـ تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية.

الاعتداء على محمد سعيد باشا

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة، وذلك أنه بينما كان راكباً سيارته فى طريقه من داره برمل الإسكندرية إلى سراى الوزارة ببولكلى، ألقى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامى الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس، القريبة من دار الرئيس، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه، ونجا من الاعتداء.

وتبين أن المعتدى طالب بمعهد الاسكندرية الدينى، وقد حوكم أمام محكمة جنايات الاسكندرية فقضت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

قرار لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى، ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها.

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى فى البلاد، وفاضت أعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار فى أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية.

وانتهى النقاش فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠)، فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة، لأن تخلى أمريكا عن ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسباً للقضية المصرية، إذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر.

احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليزالقاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بهذا الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية، هذا نصها:

«جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية بلندن. أتشرف بأن أحيط جنابكم علماً بأن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال انجلترا لمصر، وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم، لافتة نظركم إلى أن الشرف الذى دفع انجلترا إلى خوض غمار الحرب دفاعاً عن المعاهدات الدولية - ولاسيما الخاصة منها ببلجيكا، كما صرح جنابكم مراراً وتكراراً - هو نفس الشرف الذى يحتم على انجلترا أمام الإنسانية بأسرها أن تحترم عهودها لمصر فتجلو عنها «لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال إنجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال أنه احتلال مؤقت وأن انجلترا ترى مخالفاً للشرف أن تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأى حال من الأحوال.

«وإننا يا جناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تنتابنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما أخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة، ولابد أن جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة أولئك الماليين المستعمرين على الشرف والعدل والحق، وننصرح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها إذ أنها تشعر، بل تؤمن إيماناً صادقاً بأن لا كرامة فى الوجود لأمة تغفل حقها فى الحرية والاستقلال».

«وكيل الحزب الوطنى .. على فهمى كامل»

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يوليه سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبوالنصر منفصلين عن عضويته، وبنى قراره على ما نسبه إليهما من مخالفتهما مبدأ الوفد وخطته، وفصل أيضاً حسين واصف باشا، وهذا أول انشقاق حصل فى الوفد، وقرر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر إلى الوفد مع بقائه فى مصر يعمل مع العاملين بها، وذلك على أثر فصله من منصبه.

تأليف لجنة لتعويضات حوادث الثورة

فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التعويض المرتبطة بحوادث الثورة فى القطر المصرى ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩.

وجاء فى ديباجة المرسوم أن السلطان قرر «منح تعويضات إلى ضحايا الفتن والقلاقل السياسية التى وقعت فى القطر المصرى منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩»، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر فى طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو ضد مصالحها والتى ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية، إما برفض الطلب أو بقبوله بتحديد قيمة التعويض، وقد ألفت هذه اللجنة برآسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وودرنتون وعضوية كل من المستر سندرس القاضى بمحكمة الإسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاوضروس بك مدير الأموال المقررة والمسيو سان بلانكا الأستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية.

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع طلبات التعويضات التى تقبلها اللجنة.

وأصدر القائد العام للجيش البريطانى فى مصر أمراً فى ١٥ أكتوبر بعدم اختصاص المحاكم المختلطة فى طلبات التعويض التى تقدم من الأجانب عن حوادث

الثورة، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت فى طلبات التعويض التى قدمت إليها.

وفاة زعيم الوطنية «محمد فريد»

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار ربه زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد، أدركته الوفاة فى منفاه ببرلين على أثر مرض طويل ألحّ عليه، كان فيه القضاء المحتوم، ونقلت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته، وكانت البلاد تضطرم بالثورة، فراعها نعى زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة.

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨، على اثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين، قوة الاحتلال، وقوةالحكومة الأهلية، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين، وناله من أذاهما وشرهما ما ناله، وحوكم سنة ١٩١١ فى تهمة صحفية لا أساس لها من الحق، فحكم عليه بالحبس ستة أشهر، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى التى أصابته فى حياته الوطنية، لم يهن ولم يضعف، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد، قوى العقيدة والإيمان، ومضى فى جهاده لا يلوى على شىء، ليكمل العمل الذى بدأه مصطفى، فاستخدم الوسائل والأسلحة التى ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها فى أوروبا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩، وفى مؤتمر السلام العام باستوكهلم فى أغسطس سنة ١٩١٠، وعقد المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠، وأسمع العالم فى هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها فى الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها فى مصر، إذ كانت تقوى فى نفوس الأمة روح المقاومة، والشجاعة، وتعوّد أبناءها النضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية، والفضائل القومية.

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية، وأحياها بجهاده، وخطبه ومقالاته، وأحاديثه واجتماعاته، ورحلاته وأسفاره، كما غذاها بثباته وتضحياته، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء فى الدفاع عن القضية الوطنية، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمساك بمبدئه، ثم ضحى بمهنته التى اختارها بعد استقالته من وظيفته، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤، لكى ينقطع للجهاد، فعظمت بذلك تضحياته المالية، وحرم مورداً كان يدر عليه الربح الوفير، ضحى بالمناصب والرتب والألقاب التى كان ينالها لو سلك مسلك غيره فى تأييد الاحتلال، أو لو أنه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب فى رغد الحياة ورفاهية العيش، واستهدف للسجن والنفى والتشريد، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢، فلم ينقطع جهاده فى سنوات النفى، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال فى سبيل مصر، إذ دافع عن القضية الوطنية فى مؤتمر السلام بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢، ثم بمؤتمر السلام فى الهاى سنة ١٩١٣، ثم فى الصحف والمجلات، وفوق أعواد المنابر وفى المجتمعات، فى كل بلد ينزل به، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، استمر فى نضاله عن مصر، وشعاره الذى لا يتبدل «مصر للمصريين»، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة، ويجهر به فى وجه انجلترا وحلفائها، كما جهر به فى وجه ألمانيا وتركيا، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك فى خلال الحرب، فلم يبال غضبهم، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائعه، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد فى وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه، فكان حقاً البطل الأكبر لهذا الاستقلال، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله فى سبيله.

لم يدع الفقيد فرصة فى خلال الحرب إلا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها، وبخاصة فى المؤتمرات العامة التى جمعت ممثلى الدول والشعوب.

فما إن علم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد إليها فى مايو سنة ١٩١٧ وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Staochholm Dageblad، ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية

مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيها خلاصتها، وذكر طرفا من نقض انجلترا لعهودها في الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية، قال في هذا الصدد:

«إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات، كما تتصرف في السلع، وإنى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفاً يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضي هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية مادام لأية دولة أجنبية جنود في مصر، قال فيها:

«إن الحزب الوطني المصري الذي كان ولايزال على مبدئه (مصر للمصريين)، والذي وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أي اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي تحت أي اسم أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء، حتى انجلترا وحلفاءها، تاركاً العواطف والميول جانباً، متبعاً السياسة العملية الحقة.

«إننا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذي تحول ظلماً وعدواناً إلى حماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، إن كل الحوادث التي جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة ١٨٨٢، والتي أدت إلى وضع يد انجلترا على الإدارة المصرية معروفة مشهورة، فلا داعي إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابي باشا دستوراً كاملاً من الخديو توفيق في سنة ١٨٨٢ ساعد على تتميم

الإصلاحات التى أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم فى ظل الحرية، ولكن انجلترا التى كانت تطمح إلى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الإسكندرية فى سنة ١٨٨٢، تلك الفتنة التى جرت إلى إطلاق القنابل فى ١٠ يوليه، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك فى المنشورات التى أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى، أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر، وكررت الملكة، فيكتوريا هذا الوعد رسمياً فى خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة، فى البرلمان الإنجليزى، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها، فهل كانت انجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك؟ حقاً إنه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لإنجلترا والحلفاء، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية.

«وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكاناً من نفوس الدول المتمدنة، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائى للحق والعدل، بالرغم من الطمع الذى لا حد له، والرغبات المتفاقمة فى أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية، وإلا فإن ما كانوا يطنطنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام سيظهر فى ثوب المدنية المتهزمة والإفلاس التدليسى.

«نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الحرة فحسب، ولكنا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولى قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها حتى قبل أن تحفر قناة

السويس، وقد أراد نابليون فى أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز فى الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت أخصر طريق يوصل شرقى أفريقا بجنوبى آسيا وأقاصى الشرق، وإن زيادة أهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد الأولية لصناعتها تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلماً لا يتحقق مادام لأية دولة أجنبية يد فى مصر، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها، وأن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها، وأن تعهد إليها حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

«وإنه لبديهى أنى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل، من أقاصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالى النيل؛ إنما يملك رقبة مصر؛ ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لرى السودان، ومن أجل ذلك أوجدت انجلترا حكومة منفصلة فى السودان المصرى متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة فى البحر الأحمر؛ وكذلك تعارض دائماً فى اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها فى السودان، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا؛ حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى، وعلى فروعه التى تمده ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهباً.

«فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى؛ ألا وهو النيل.

«وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب؛ ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥(١)، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين إغارتها على مصر بالرغم

مما قاله المسيو فرديناندى لسبس لعرابى باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال انجلترا للقناة، وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسوى، فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصرى، ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢)، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥، قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

«إن مصر تعلن حقها الطبيعى فى أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى أعلنته كل الدول فى مؤتمر الهاى، ذلك الحق الذى من أجله زعمت انجلترا وحلفاؤها أنهن يواصلن القتال.

«إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، إنها لا تعرف المطامع الاستعمارية، وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمع فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية؛ وإنما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتع فى بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها، وإن الصلح الذى يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحاً أعرج وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة».

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ «محمد فريد» «رئيس الحزب الوطنى المصرى»

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين الروسيا وألمانيا وحلفائها؛ وكان الفقيد وقتئذ فى ألمانيا أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية فى يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر؛ وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية، بل هى مسألة دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد

أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزى عن مصر، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقاً لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار.

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر، وقصد إليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والآستانة، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر، وأصدروا فى جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين فى كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية.

ولما عقد مؤتمر الصلح فى باريس أرسل الفقيد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى تقريراً فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان فى أواخر ديسمبر، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩ .

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

(١) استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً.

(٢) قبول مصر فى عصبة الأمم.

(٣) تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح.

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

والتقرير الثانى يتضمن شرحاً وتأييداً للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الأمم فى تقرير مصيرها، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، فجاءه الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩١٩

«سيدى العزيز.. أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة فى مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالاً تاماً.

مذكرته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن فبراير سنة ١٩١٩

وقدم إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى برن (عاصمة سويسرا) فى يناير- فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً فى الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطانى، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا فى (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم فى المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعدالتها، ووعدهم بتأييدها، وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى سنة ١٩٣٠.

مذكرته إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن أغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الفقيد إلى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى لوسرن (سويسرا) فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحاً لقضيتها، وبياناً لما تعانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩ واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو فى منفاه، فابتهج لها فؤاده، وكتب عنها فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة فى مصر):

«من الأمور التى كانت غير منتظرة، ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون، مطالبين باستقلال مصر، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الإنكليز بالسفر، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ، ولايمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨، وبقى مصرا على استقالته، رغماً من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لندرة وباريس، مطالباً باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم فى جزيرة مطالة، وأرسلوا إليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت فى أثنائها البنادق فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا وإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب

السكك الحديدية، وحرق المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من اسكندرية إلى أسوان ، وامتدت الحركة إلى جميع المديريات، وبما أن الجنرال (أللنبى) كان وقتئذ فى باريس صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن مندوباً ساميا للحكومة الإنكليزية بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا، فعاد مسرعا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطيارات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفى وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرين، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولى باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذى يمكن قوله ، ان هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به، خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام أعلاما جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة فى الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإنكليزى.

«وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم افندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقا ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوما ما».

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد زغلول باشا موقفا مشرفا ، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته فى سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لايثق فى إخلاصها وثباتها على النضال، ولا فى تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضنّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع ، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى: «إنى أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدراً رحبا ، ولا يبقى يطالب فعلاً وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام إلا حزبنا الحزب الوطنى، ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله؛ وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضواً تحت رياسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

«نحيى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم التوفيق والنجاح» ، ولكن سعداً لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته إليه».

وكانت آخر رسالة للفقيد إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ (١) لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (تريتيه) Territé بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه قال رحمه الله:

صوت من وراء البحار

إخوانى المصريين الأعزاء :

«إن الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا سواء قبل هذه الحرب أو فى أثنائها أو بعدها.

«إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحداً، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين، بل كان يزداد قوة ونشاطا كما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

«إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ليهنىء الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر» لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى فى أوروبا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون أنهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لايتفقوا.

«إننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة حتى أصبح المصرى فى أوروبا عالى الرأس مفتخراً بمصريته أضعاف ماكان يفخر بها قبل الآن.

«إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء ، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه. ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنْيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو توا كل أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادىء عادلة، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعبية تغريراً وتضليلا ، للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده، والقرن لقرنه، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولى، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لاتكون حالكم كالمسافر فى الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئاً ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ، وليكن

دائما أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

أيها الأعزاء :

«أكتب هذه السطور اليوم وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزناً وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطا من النور اللامع، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

«فسلام عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديه! سلام على الأهرام وبانيه! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!!!».

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ «محمد فريد»

تأثرت صحة الفقيد من استمراره الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفى ومتاعبه فى اعتلال صحته، فمرض بالاستسقاء فى مارس سنة ١٩١٨، ولم يقعده المرض عن متابعة النضال، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر، إذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه فى جو أوروبا البارد، وأن صحته لاتحتمل شتاء سنة ١٩١٩، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه، وعمل بكلمته المأثورة، التى قالها سنة ١٩١٠ : «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره، ولكننا لانعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا» ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم فى برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، مات رحمه الله غريبا عن بلده، نائيا عن الأهل والولد والخلان ، بعيدا عن مصر التى أحبها ، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها.

وصل نعى الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الأليم ، فعمّ الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نعيّه ضمير الشعب إلى تقدير

الزعيم الراحل، بعد أن كاد يُنسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية، ورثاه الشعراء والأدباء بقصائد ومقالات جاءت آية فى البلاغة ، كما كانت فيض الإخلاص والشعور الصادق بتقدير الفقيد، وأقيمت عدة حفلات لتأبينه.

كلمتى فى رثائه

شقّ على نعى الزعيم، وتملكنى حزن شديد ، إذ فقدت فيه إمامى فى الوطنية ، وشعرت بفداحة المصاب وعظم الخسارة التى حلت بالبلاد بوفاته، فى وقت هى أحوج ما تكون إلى إخلاصه، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية، وكتبتُ أرثيه فى مقالة نشرت فى جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم. والرئيس الراحل الكريم):

«اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أبر أبنائها وأكبر خدامها، من بذل فى سبيلها حياته وصحته وماله، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه، وبيانه وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادىء العالية، ذهبت تلك النفس الكبيرة التى كانت تبعث فى القلوب روح المثابرة والإقدام، روح الأمل والإيمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفانى فى خدمة الأوطان.

«فإليك أيها الراحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبرات، وعليك تبكى الوطنية المصرية، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا وألما!

«ألا فى ذمة الله من تلقيت عنه مبادىء الوطنية الأولى، من كنت أراه فى السراء والضراء ، فى السفر والحضر ، تحت سماء الوطن أو فى المنفى ، رافعاً لواء الوطنية، حاملاً فى يمينه مصباح الأمل، يسير به فى كل واد، وتحت كل سماء، ينظر به إلى الدنيا ، فتصغر فى عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب، فى ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة ويقينا، فى ذمة الله من جعل حياته كتابا مقدسا تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد فى سبيل الوطن!

«أيها الفقيد العظيم! فى سبيل الوطن تعبت وشقيت، فى سبيله تعذبت وتغربت ، فى سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها ، فى سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والأبناء ، والإخوان والأصدقاء ، فى سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنتقل فى بلاد الغربة، فاحتملت هناك ما احتملت من تقلبات الأيام ومتاعب الحياة والحنين إلى الوطن العزيز، كل ذلك وأنت البطل العظيم الذى يرى كل شدة وكل تضحية فى سبيل الوطن واجبا مقدسا.

«مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك، ولكنك كنت قريبا منها بقلبك، فما كان يخفق إلا لها ، وما كان يهتف إلا باسمها ، وما تعبت وتعذبت إلا فى سبيل الدفاع عن حقوقها وأخيرا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة ، فأضناك المرض وأعيا الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وأنت فى شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر وتهتف لها، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى، ففى ذمة الله أيها الفقيد العظيم! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين فى سبيل أوطانهم ، ففى شخصك الكريم تتمثل المثابرة، والعقيدة الوطنية الراسخة، وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام ، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات.

«فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم، تبكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهى حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار، مدافعا عن حقوقها ، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان! وواهاً لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء ، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل، فتملؤها ثباتا وإقداما!

«إيه ياربوع (صارى يار) المطلة على البوسفور ، أيتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطرا من حياته فى منفاه ، ويا ربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والآستانة وبرلين واستوكهلم! شاركى مصر فى حدادها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم، فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر مناديا بمبادىء الحق والعدل، مدافعا عن مصر، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة.

«إن حياتك أيها الفقيد حياة خالدة، ستبقى نبراسا لأبناء مصر جميعا.

««فسلام عليك يوم جاهدت، ويوم تغربت، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز ، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال!»

«عبد الرحمن الرافعى»

وقد نقل رفات الفقيد إلى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين، ويرونها فرضا عليهم، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيدا عن أرض الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات الاثنى عشر طالبا مصريا الذين توفوا فى حادثة اصطدام القطار على الحدود النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠ كما سيجيء بيانه ، وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته، ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قيض الله رجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق، وقد يأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل وهم أجدر به من سواهم، ولكن هكذا قُدّر أن يكون خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير فى نفسه ، كبير فى وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبيا دعوة أحد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيدا عن مصر ، فسافر إلى ألمانيا ، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات إلى مصر ، جزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته.

وقد وصلت الباخرة المقلة لرفات الزعيم إلى الإسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونية سنة ١٩٢٠، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب بالإسكندرية ، والقاهرة ، ودفن فى مثواه الأخير بجوار السيدة نفيسة (١).

هوامش الفصل العاشر

(١) نشرنا هذه الاتفاقية فى قسم الوثائق التاريخية .

(٢) هى وزارته الثانية، وكانت وزارته الأولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤ .

(٣) انظر تاريخ الحركة القومية ج١ ص٢٦٧ من الطبعة الأولى و ص٢٠٧ من الطبعة الثانية.

(٤) معاهدة لندن ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القناة، وأعقبتها معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة وقد نشرناها فى قسم الوثائق التاريخية.

(٥) نشرت بجريدة (الأفكار) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٦) راجع فى تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد ـ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩).



الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

حفَل عهد الثورة بمحاكمات عدة، حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية، أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما.

وإذا كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية، وقسمت السلطة العسكرية القطر إلى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت فى كل منطقة ضابطا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأت اتهامهم فى حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية، إلى أن تألفت وزارة محمد سعيد باشا، فاتفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية، وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها، على أن هذا الوقف كن مؤقتا، كما سيجىء بيانه.

قضية ديرمواس

وأهم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الإنجليز فى القطار بديروط وديرمواس [1] يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية أسيوط (ج١ ص١٧٠) ، وهى أشد وقائع الثورة عنفاً ، وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا، منهم عدد من الأعيان وذوى الأملاك، وأبنائهم وذويهم، وثلاثة من ضباط البوليس، وعمدة ، وشيخا بلدين،

ومحام، ومدرس ، وأربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع، وهاك أسماءهم:

١- اليوزباشي أبو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز ديروط ٢- الملازم الأول عبده افندى إبراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط ٣- الأستاذ شفيق حنا المحامى بديروط ٤- أحمد بك قرشي أحمد من أعيان صنبو مركز ديروط ٥- عبدالعليم فولى مزارع بديروط ٦- عبدالمجيد فولى مزارع بديروط٧- محمد مرسى شحاته مزارع بديروط ٨- رزق مراد عبد الله من أهالى ديروط ٩- محمد مرسى محجوب من أهالى ديروط ١٠- عبدالحكيم عبدالباقى من أهالى ديروط ١١- فرغلى محمد مبارك من أهالى ديروط ١٢- عبداللطيف على عبد الله معاون مستشفى ديروط ١٣- تغيان سليمان حسان من أهالى المناشى ١٤- حافظ سعد إبراهيم من أهالى ديروط ١٥- عبدالراضى حمدان موسى من أهالى ديروط ١٦- عبد الجابر حمدان موسى من أهالى ديروط ١٧- عبدالباقى على حامد من أهالى ديروط ١٨- محمد رجب من أهالى أسيوط ١٩- عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠- عبدالملك فرحات من أهالى ببلاو مركز ديروط ٢١- راغب سويفى على من أهالى ديروط ٢٢- أبو المجد محمد عبد الله من أهالى ديروط ٢٣- عبدالعظيم عوض الله حسن ٢٤- محمد إبراهيم عبد الله من أهالى ديروط ٢٥- عبدالمجيد محمد صالح حامد مزارع ببلاو ٢٦- قايد حسن سلامه من ذوى الأملاك ببنى حرام ٢٧- محمد قايد حسن شيخ بلد بنى حرام ٢٨- عبدالملك سليم إبراهيم شيال بديروط ٢٩- عبدالعال عمر مزارع بديروط ٣٠- راغب عبد العال هلال من أهالى ديروط ٣١- سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢- مصطفى مسعود حسنين مزارع بديروط ٣٣- أحمد مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٤- محمود مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٥- عبدالدايم عبدالرحيم من أهالى ديروط ٣٦- محمد هلالى إسماعيل من أهالى ديروط ٣٧- عبدالناصر منصور دلال مساحه ببنى حرام ٣٨- محمد على مكادى صانع بجرف سرحان ٣٩- عبدالعليم خليفة من أهالى ديروط ٤٠- خليل أبو زيد على (نجل أبو زيد بك على) خريج كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس، ولم يكن مضى على

حضوره من انجلترا غير أيام معدودة ٤١- محمد أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابق) ٤٢- عبدالملك أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابقين) ٤٣- عبدالرحمن حسن محمود من أعيان بديرمواس ٤٤- محمد حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٥- عبد الباقى موسى طالب بديرمواس ٤٦- محمد على محمود من أعيان ديمواس ٤٧- مصطفى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس ٤٨- عمر أبو زيد قايد من أعيان ديرمواس ٤٩- عبدالعزيز عثمان شرابى من أهالى ديرمواس ٥٠- أحمد إبراهيم موسى الصعيدى تاجر بأبوتيج ٥١- عباس عبد العال البحيرى خفير رى بديرمواس ٥٢- عباس عبدالعال الفلاح ٥٣- فريد عياد طالب ٥٤- نجيب جرس طالب ٥٥- عبدالمنعم سليم طالب ٥٦- عبدالوهاب محمد قايد من ديرمواس ٥٧- أحمد عثمان من ديرمواس ٥٨- أحمد محمد إبراهيم مزارع بدير مواس ٥٩- عبد الجابر أبو العلا بدير مواس ٦٠- الشيخ زرد محمد ناظر مدرسة ديرمواس الأولية ٦١- إسماعيل الدباح من أهالى ديرمواس ٦٢- على جنيدى محمد من أهالى ديرمواس ٦٣- عبدالرحمن مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤- عبدالعزيز عنتر محمدين شيخ ديرمواس ٦٥- عبدالرشيد أبو زيد نجل عمدة الحسايية ٦٦- عبدالمنعم عبدالجليل خفير بديرمواس ٦٧- كامل حنا عبدالسيد من ذوى الأملاك بديرمواس ٦٨- هلالى على منصور من أهالى ديرمواس ٦٩- زهران دكرورى من أهالى ديرمواس ٧٠- عبدالعزيز عبدالسلام مزارع بدير مواس ٧١- بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس ٢- قاسم محمد قايد ٧٣- حسان مشرقى من أهالى ديروط ٧٤- أبو القمصان من أهالى ديروط ٧٥- ثابت السيد الطباخ من أهالى ديروط ٧٦- محمود أبو العلا مزارع ٧٧- سيف أحمد عبد الله الغرابى ٧٨- محمد جاد بديرمواس ٧٩- هلالى جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠- عبدالسلام أبو العلا من بنى عمران ٨١- عبدالعال أبو زيد أحمد خفير ببنى عمران ٨٢- محمد حسين من منفلوط ٨٣- محمد إبراهيم عبيد من منفلوط ٨٤- محمد أحمد نصار (توفى قبل المحاكمة) ٨٥- عطية إبراهيم عبيد من منفلوط ٨٦- منا بدوى إبراهيم وكيل شيخ خفرديرمواس ٨٧- محمد إبراهيم خفير ديرمواس ٨٨- عبدالنعيم عبدالسميع خفير ديرمواس ٨٩- عبدالحفيظ محمود من أهالى ديرمواس ٩٠- أحمد خليل إبراهيم شيخ خفر سابق بديرمواس ٩١- محفوظ جاد .

وكانت تهمتهم التى قُدموا بها إلى المحكمة أنهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بديروط وديرمواس قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار، وأنهم تجمهروا مسلحين بالنبابيت والعصى والطوب وأسلحة أخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله إلى ديروط وديرمواس.

وبدأ نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت بأسيوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩، وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من ضباط الجيش البريطانى، برآسة اللفتننت كولونل دونس Downes، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد إثبات، ونحو ١٥٥ شاهد نفى، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه.

الحكم

وقضت المحكمة بالإعدام على واحد وخمسين شخصاً، وعفا القائد العام عن واحد منهم، وعدّل عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة بالنسبة لعشرة، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدّلها أيضاً بالنسبة لستة آخرين، ونفذ حكم الإعدام فى الباقين، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون، بالتفصيل الآتى:

المحكوم عليهم بالإعدام، عددهم ٥١، وهم

١- عبدالعليم فولى ٢- عبدالمجيد فولى ٣- محمد مرسى شحاته ٤- رزق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالعفو عنه وعدّل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥- محمد مرسى محجوب ٦- عبد الحكيم عبدالباقى ٧- فرغلى محمد مبارك ٨- عبداللطيف على عبد الله ٩- تغيان سليمان حسان ١٠- حافظ سعد إبراهيم (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١- عبدالراضى حمدان موسى (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢- عبدالجابر حمدان موسى ١٣- عبدالباقى على حامد ١٤- عبد الله محروس ١٥- عبدالملك فرحات ١٦- راغب سويفى على ١٧- أبو المجد محمد عبد الله ١٨- عبدالعظيم عوض الله حسن (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١٩- عبدالملك سليم إبراهيم ٢٠- راغب عبد العال هلال ٢١- أحمد مفتاح

أحمد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٢- محمود مفتاح أحمد (سنه ١٨ سنة ، وأوصت المحكمة بالعفو عنه، ومع ذلك عدّل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣- عبدالدايم عبدالرحيم ٢٤- محمد هلالى إسماعيل (عدل إلى الأشغال الشقة ١٥ سنة) ٢٥- محمد على مكادى ٢٦- خليل أبو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧- محمد أبو زيد على (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨- عبدالملك أبو زيد على (ألغى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه) ٢٩- عبدالرحمن حسن محمود ٣٠- محمد حسن محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣١- محمد على محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢- عمر أبو زيد قايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣- عبدالعزيز عثمان شرابى ٣٤- أحمد إبراهيم موسى الصعيدى ٣٥- عباس عبدالعال البحيرى ٣٦- عباس عبد العال الفلاح ٣٧- عبدالوهاب محمد قايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨- أحمد عثمان ٣٩- أحمد محمد إبراهيم ٤٠- عبدالجابر أبو العلا ٤١- إسماعيل الدباح ٤٢- على جنيدى محمد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣- عبدالمنعم عبدالجليل (عدل إلى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤-قاسم محمد فايد ٤٥- حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو لصغر سنه وعدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦- محمد أبو العلا ٤٧- سيف أحمد عبد الله الغرابى ٤٨- محمد جاد (عدّل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩- هلالى جنيدى ٥٠- عبدالسلام أبو العلا ٥١- محمد إبراهيم عبيد.

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على أبو المجد أفندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى أفندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس بالحبس سنتين، وبجلد عبدالعال عمر عشر جلدات ، وعلى عبدالعزيز عنتر محمدين ، وعبد الرشيد أبو زيد بغرامة ٤٥ جنيه أو الحبس ستة شهور، وبراءة الباقين.

قضية مأمور بندر أسيوط

وحوكم البكباشى محمد كامل مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر

يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩، أى يوم الهجوم الذى وقع ضد الحامية البريطانية، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس والخفراء، فاتصل تليفونياً بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما أكده المأمور، ومادلت عليه القرائن، وأضيف إلى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلاقا، وقامت وفود عدة من أسيوط إل القاهرة لتخفيف الحكم عنه، ولكن ذهبت مساعيهم عبثاً، وصدق القائد العام على حكم الإعدام، ونفذ فيه رمياً بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونية سنة ١٩١٩.

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر أرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار عند وصوله إلى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج١ ص١٦٨)، أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه، وكانت هذه القضية من أهم القضايا، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع ديروط وديرمواس، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصاً، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل، وهم: أمين عبدالقادر. عبد السيد شحاته. محمد شحاته. محمد إبراهيم خالد. بدوى الديب. عبدالجواد جابر. عبدالله أبو زيد. عبدالمحسن خالد، واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ومشاركتهم فى الجريمة، وهم: أمين بك الريدى. السيد خالد. جابر إبراهيم.

وقد حكم فى هذه القضية (بعد تعديل القائد العام) بالإعدام على كل من: عبدالسيد شحاته. أمين عبدالقادر. عبد الله أبو زيد. ونفذ فيهم الحكم، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الريدى، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب، وبراءة الباقين.

قضية «شلش»

هى قضية الهجوم على إحدى البواخر النيلية التى كانت تقلّ النجدات البريطانية إلى أسيوط ، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة «شلش» بمركز ديروط كما تقدم بيانه فى الفصل السادس (ج١ ص١٧١) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشى، وأحمد قرشى ، والأستاذ شفيق حنا، والبكباشى عبدالسلام فهمى ، وقد حكم فيها بالأشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى، وبراءة الباقين.

قضية «صنبو»

هى قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية الذى تقدم بيانه (ج١ ص١٧١) ، وقد كان الهاجمون من البلاد التابعة لنقطة «صنبو» بمركز ديروط ، ولذلك عرفت بقضية «صنبو» ، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الأول محمد حسين أحمد السبع.

قضية ملوى

حوكم فيها كل من : أحمد لطفى محام بملوى. (الدكتور) محمد أبو زيد تونى طالب ثانونى . محمد حشمت طالب ثانوى . عبدالهادى عبدالرحمن سالم طالب ثانوى. حسين حافظ سالم طالب ثانوى. احمد محمود السلامونى طالب. احمد الفخرانى تاجر بملوى . جبالى عزام من أهالى ملوى. محمد على صاحب مطعم بملوى. درويش مصطفى من أهالى ملوى. محمد سعد الوردانى من أهالى ملوى. إسماعيل الوردانى تاجر بملوى. عباس أحمد تاجر بملوى ، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحريض على قطع السكك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية، والتحريض على المظاهرات وعلى قتل بعض الإنجليز ، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العكسرية بأسيوط ، وقضى فيها بالإعدام على كل من : درويش مصطفى . محمد سعد الوردانى . إسماعيل الوردانى ، ونفذ فيهم الحكم، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من محمد على عباس احمد. وبراءة الباقين.

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى فى المنيا قضية كل من الدكتور محمود عبالرازق بك، وتوفيق بك إسماعيل . والأستاذ رياض الجمل المحامى . والشيخ احمد حتاته المحامى الشرعى. وحسن على طراف ، ومحمد رحمى ، وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت بالمنيا فى إبان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام، وكانت تهمتهم أنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وتفرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى، واستمرت المحاكمة عدة أيام، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حتاته و ١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك، وسنتين على توفيق بك إسماعيل مع تغريمه ألف جنيه، وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه. وستة أشهر على محمد رحمى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه.

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه، إذ يئس من أن يأخذ العدل مجراه ، فآثر الموت على محاكمة مزيفة.

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس إذ نسب إليهم التحريض والاشتراك فى الاضطرابات التى وقعت فى فاقوس من ١٥ مارس إلى ٢١ منه، وأدت إلى تدمير الخط الحديدى والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح ، والتجمهر، واتهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل. محمد على المستى. عبدالعزيز عبدون. السيد الاسكندرانى . محمد غنيم عبدون. حسن عبدون. على بك مصطفى خليل . عيداروس زيد جمعه، وحكم بالإعدام على الأول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والرابع بالسجن ثلاث سنوات. وعلى الثالث والخامس بالسجن خمس سنوات، وبراءة الباقين.

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج١ ص١٦٠) عن الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصاً من أهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث بإحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر، وقد أحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالإسكندرية في شهر أبريل. وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدد تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل ، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم:

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية : عبدالعزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد . محمود الطويل. أحمد خليل كرات . محمد ماضي . أبو النصر طبيخة. سعد محمد عبد العال الأشقر. أحمد البزم. محمد محمد كمونة . عبده المنفلوطي . محمد الخضرجي.

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الإبياري . أحمد زيدان المباريدي . محمد زردق . بسيوني عطا . أحمد الزهار . محمد عزمي الصياد (طالب) . علي علي الرزي . حسين الكسبري . علي علي أبو سليم. علي علي دياب . محمد محمد البحيري . فرج فرج أبو دياب . عبدالفتاح ترك.

المحكوم عليهم بالحبس سنة: عبدالحميد سمك تاجر. عبده القزق تاجر. السيدد منسي تاجر . حسن علي الفشن.

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة : محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس . مرسي نجيب القزق تاجر. عبدالحكيم الجارم تاجر وموظف الآن ببنك مصر. عبدالمحسن شهاب تاجر. أحمد حراز تاجر. عبدالحليم جبري تاجر. رائف كمال فضلي . سيد أحمد أحمد بريش . محمود إبراهيم عجلان . إبراهيم الدنف . علي الأنكة . محمد علي الفشن . عبده السيد. جمعه يوسف مراد . محمد العيوني. علي فايد . حسن البربري.

قضية قليوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليوب وخلع قضبان السكك الحديدية بها يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت جلساتها بالقاهرة يوم ٣ أبريل والأيام التالية، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ أبريل ببراءة عبدالفتاح أحمد عبدالرحمن . وعبد الحميد إسماعيل أبو زهرة . وبمعاقبة كل من :

١- إبراهيم الأقطش بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات. ٢- عبدالرحمن إبراهيم عبدالدايم ٣- سعيد أبو العز ٤- عبدالباقى على عبدالباقى ٥- إمام على الشرشبى ٦- محمد حسنين يونس ٧- حمزة أحمد هلال بالأشغال الشاقة خمس سنوات ٨- متبولى السيد أبو حور ٩- يحيى مصطفى عبد التواب الأشغال الشاقة ١٢ سنة.

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبدالرحمن إبراهيم عبدالدايم وسعيد أبو العز . وعبدالباقى على عبد الباقى . ومحمد حسنين يونس. وحمزة أحمد هلال . فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

وحوكم يحيى مصطفى عبدالتواب بتهمة قتله جنديا بريطانيا يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو.

قضايا أخرى

نذكر فيما يلى خلاصة الأحكام الصادرة فى قضايا أخرى من قضايا الثورة

فى القاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزانى بتهمة أنه ألقى خطباً مهيجة يوم ١٢ أبريل وقد عدله القائد إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة.

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة أنه خلع عجلات الترام فى مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس، وعدله القائد العام إلى الحبس لمدة سنتين.

وحكم على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه حصّل مالا لجمعية «اليد السوداء» فى السكة الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى أحمد مصطفى حنفى بالأشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة، وعدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

وحكم على رفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى أسلحة فى نفيشة.

وحكم على على معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة أنه قاد جماعة من الإرهابيين وتهدد الأوروبيين بالقتل ، وعدل الحكم إلى ثمانى سنوات.

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن أربعة أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة.

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الإضراب.

وحكم على يوسف عبد الغفار بالأشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة أنه حرض على الثورة وحض موظفى الحكومة على الإضراب . وعدل الحكم إلى سبع سنوات.

وحكم على على حسن سليمان بالأشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية فى معسكر الأهرام.

وحكم على محمد على وعلى غنيم وحسين محمد بالأشغال الشاقة سنتين، ثم خفض إلى سنة لمحاولتهما شراء أسلحة نارية بالحوامدية.

وحكم على عبدالحميد بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وخفض إلى عشر لطلبه مالاً لجمعية «اليد السوداء» وضبط سلاح معه.

وحكم على محمد صديق أحد موظفى السكة الحديدية بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه أتلف عمداً صهريجاً بقصد تعطيل المواصلات فى بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩.

وحوكم إبراهيم الياهو أحد رجال البوليس السرى، بتهمة أنه قتل غلاما وشرع فى قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩ ، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه فى حى اليهود على اثر حفر خندق فى الشارع، وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود

البريطانيين، ثم أطلق سراحه بعد محاكمة طويلة، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة المجنى عليه ، وأنه كانَ يدافع عن نفسه.

وعدا ما تقدم ، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عدداً كبيراً من القضايا حكم فيها بالحبس مدداً لم تزد على سنتين.

فى الإسكندرية

حكم على أحمد محمد عمر بالأشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع أربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود، وأنه فتح فى هذه الكرات ثقوبا لتركب فى عصى ، وأنه ينتمى إلى جمعية عرفت باسم «جمعية العمال»، واتهم رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها بإخفاء هذه المؤامرة ، وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة.

فى الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالإعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص أدى شهادة أمام المحكمة العسكرية، وقد شفى المصاب من جراحه.

وحكم على إبراهيم شلبى بالإعدام فى حوادث سمنود التى وقعت يوم ١٨ مارس، وقتل فيها الملازم الأول إبراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمنود (ج١ ص١٦٢) ، وقد اتهم المذكور بقتله ونفذ فيه الحكم .

وحكم على أحمد يوسف عاشور بالإعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وحوكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر.

فى أسيوط والمنيا وبنى سويف

حكم على مصطفى فزويز بالحبس ثمانى سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس إلى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس بأسيوط فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل.

وحوكم الأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته .

وحوكم عبدالعزيز أفندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق ثورية بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته .

وحكم على الاستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكومة.

وحكم على أحمد أفندى محمد أنيس ناظر مدرسة أبوقرقاص بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الإنجليز من يوم ١٦ مارس إلى ١٩ منه، ويدخل فى هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط وديرمواس.

وحكم على الباشجاويش محمد عبدالعظيم بالحبس ثمانى سنوات، والصول سيد حجاج بالحبس أربع سنوات، بتهمة أن أولهما أخل بالواجبات العسكرية، والثانى حرض الجمهور على الشغب فى أسيوط ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول، وسنتين للثانى، بسبب أن مسلكهما كان بناء على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالإعدام.

وحكم على إبراهيم أفندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاى) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وعلى سيد أفندى إبراهيم معاون الإدارة بها بالأشغال الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة، بتهمة أنهما حرضا الأهلين على الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاى من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ منه.

وحكم على أحمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاى، الأول والثانى ، بالسجن ثلاث سنوات، بتهمة تخريب محطة مطاى.

وحكم على عبدالعليم إبراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرض أهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس، وجاء بهم فعلا إلى المنيا لهذا الغرض، وحكم على كثيرين بالحبس مدداً تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات لاتهامهم بأعمال الشغب.

وحكم على محمد محمد عبدالوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه فى يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الإضراب وإقلاق الأمن العام، وأنه مرسل خصيصاً لهذا الغرض من القاهرة.

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام إلى ١٥ سنة بتهمة أنه ألقى خطباً مهيجة، وأذاع منشورات لجمعية «اليد السوداء» وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين فى أبو قرقاص ، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس، وعدل القائد العام الحكم إلى الحبس سنتين.

وفى بنى سويف حكم على محمد أحمد بهاء بالإعدام لأنه حاول تحطيم قطار عسكرى بجوار الواسطى وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات، وعلى أربعة آخرين بالحبس خمس سنوات بتهمة إلقائهم خطبا تنطوى على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه، وعدل القائد العام الحكم إلى سنتين.

وحكم على على بيومى وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول، وسبع سنوات للثانى بتهمة اعتدائهما بضرب أحد الجنود ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول وسنتين للثانى وعلى محمد مرزوق ، وسيد على عيسى ، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لإطلاقهما النار على الجنود.

فى كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس اثنتى عشرة سنة عدلها القائد العام إلى خمس سنوات بتهمة أنه حرض الجمهور على الثورة ، وهدد ضابطا بريطانيا ، وحاول إغراء «مراسلته» السودانى على ترك خدمته.

قضية عبدالرحمن فهمى بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية فى يوليه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية ، وإحالة من لم يحكم عليهم بعد من

المتهمين إلى المحاكم الجنائية الوطنية، ولقد كان هذا الوقف مؤقتا ، إذ أن المحكمة العسكرية عادت إلى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق، وذلك فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبدالرحمن فهمى بك وآخرون ، وحوكموا فى شهر يوليه ـ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات فى عهد الثورة.

وقد يتساءل الإنسان عن السبب الذى من أجله عادت السلطات البريطانية إلى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها ، ومضى عام على هذا الاتفاق.

وأغلب الظن أنه لم تطمئن إلى المحاكم المصرية فى أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التى تبتغيها، فرجعت إلى محاكمها العسكرية، وهذا ولاشك مما يشرف قضاءنا المصرى.

ولقد أرادت من اتهام عبدالرحمن فهمى بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التى تراها أكثر نشاطا فى الحركة الثورية، فتقضى عليها عن طريق المحاكمة ، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر فى سير المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر (١) ، وفى نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وبإزاء مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا (مشروع ملنر) ، فليس يخفى أن الدعوة إلى هذه المفاوضات وبإزاء هذه المفاوضات بدأت فى شهر مايو سنة ١٩٢٠ ، وسافر الوفد إلى لندن للمفاوضة مع لجنة ملنر فى يونيه، وانتهت المفاوضة بعرض مشروع ملنر على الوفد فى أغسطس من هذه السنة، ورأى الوفد أن يستشير الأمة فى هذا المشروع، فحدثت الاستشارة فى شهر سبتمبر ، ومن غريب الملابسات أن تحقيق السلطة العسكرية فى قضية عبدالرحمن فهمى بك بدأ أيضا فى مايو سنة ١٩٢٠ ، وأحيل المتهمون إلى المحكمة العسكرية التى انعقدت فى يوليه ، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها فى الوقت الذى عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة، وهذا ولاشك لم يكن من قبيل المصادفات ، بل هى ملابسات وتدابير ، تدل على أن الغرض السياسى من هذه المحاكمة هو التأثير فى سير المفاوضات لحمل

جمهرة الرأى العام على التساهل فى أمر مشروع ملنر وقبوله ، تخلصاً من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التى كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة، وما أحاطها من ظروف الرهبة، والقلق على مصير المتهمين، من العوامل التى مالت بالكثيرين إلى قبول المشروع فى مجموعه ، لأن مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطانى ، وقيام الأحكام العرفية فى البلاد ـ كل ذلك كان من وسائل الإكراه التى وقعت على البلاد حين عرض المشروع عليها.

أما موضوع هذه القضية فهو أن السلطة العسكرية اتهمت فى مايو سنة ١٩٢٠ عبدالرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء فى جماعة سميت «جمعية الانتقام» كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبدالظاهر السمالوطى، قيل إنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم، والواقع أنه جاسوس مأجور، وبلغ عدد المتهمين فى هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبدالرحمن فهمى بك . على هنداوى طالب بالأزهر . محمد لطفى المسلمى طالب حقوق . حسنى الشنتناوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط . محمد حلمى الجيار طالب طب. منير جرجس عبدالشهيد طالب بمدرسة الأقباط. حامد المليجى صحفى. إبراهيم عبدالهادى طالب حقوق . محمود عبدالسلام مدرس. كامل أحمد ثابت خريج حقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق. عبدالحليم عابدين طالب حقوق. محمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية . محمد عبدالرحمن الجديلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الأمير محمد داود. ياقوت عبدالنبى طالب ثانونى. عبدالعزيز حسن هندى طالب ثانوى. محمد يوسف . قرياقص ميخائيل صحفى. صالح حسن شلبى. محمد الميرغنى التجار. حافظ محمود عواد مزارع. محمد حسن البشبيشى المحامى. محمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدى. عاذر غبريال . ناشد غبريال . أنيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس.

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برآسة البريجدير جنرال لوصون، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز.

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية، وبدأت فى نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولية ١٩٢٠، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس فى المحافل والمجالس والمقاهى والأندية، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد ، وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى وإدانة الباقين، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام إلا فى فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

(عبدالرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (حامد المليجى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمود عبدالسلام) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمد يوسف) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمد حسن البشبيشى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة.

(محمد لطفى المسلمى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة (على هنداوى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن ١٥ سنه (حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة ـ (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة ـ (إبراهيم عبدالهادى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٢ سنة ـ (كامل جرجس عبدالشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات ـ (عبدالحليم عابدين) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه

وعدل إلى السجن ١٠ سنوات - (محمد إبراهيم سليمان) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات - (محمد عبدالرحمن الجديلى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلدة ٣٠ جلدة وتغريمه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات -(محمد سامى) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل الحكم إلى السجن خمس سنوات - (ياقوت عبدالنبى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن اثنتى عشرة سنة - (عبدالعزيز حسن هندى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلدة ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات - (صالح حسن شلبى) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدلى إلى سنتين - (حافظ محمود عواد) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين - (عاذر غبريال) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلدة ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات - (محمد المصيلحى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمى الجيار) حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات.

هذا، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الإعدام فى قضايا الاعتداء على الوزراء، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون التضمينات ، فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وأفرج عن معظم الباقين سنة ١٩٢٤ ، فى عهد وزارة سعد زغلول باشا.

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) سميت قضية ديرمواس لأن معظم القتل حصل فى هذه البلدة .

(١) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات فى الفصل الثالث عشر .



الفصل الثاني عشر
لجنة ملنر
والحوادث التى لابستها

هال الحكومة البريطانية شبوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أقصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة الإنجليزية ، وما تخللها من روح البذل والتضحية، فأخذت تفكر فى معالجة الحالة النفسية ، وفى الوسائل التى تتفادى بها هذا الخطر الذى يتهدد سلطانها فى وادى النيل، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط فى نفوس المصريين، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح أية فرصة ، وهذا ما تريد الحكومة الإنجليزية أن تتفاداه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ ـ ولما يمض على الثورة شهر واحد ـ فى إيفاد لجنة كبرى إلى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب فى المستقبل.

وفى اليوم الثانى من أبريل صرح المسترهارمسورث وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقاً عن أسباب الحركة الثورية فى مصر بأسرع مايستطاع، وقال إنه يجب أولا أن يضمن صون النظام وإعادته أولا ، فكان هذا التصريح أول إشارة رسمية إلى اللجنة .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات فى خطبته التى لخصناها (ص٢٨) اعتزام الحكومة إيفاد هذه اللجنة برآسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ.

وبدأ من أقوال اللورد كيرزون إصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هى : «تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى

مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعاً مطرد التقدم والترقى، وحماية المصالح الأجنبية».

وأعلنت الصحف الإنجليزية أن اللجنة ستسافر إلى مصر فى خريف ذلك العام، ولكن الخواطر كانت هائجة فى مصر، وزاد فى هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجست الحكومة البريطانية خيفةً من المقابلة التى تلقاها اللجنة، إذا هى بادرت بالمجىء ، وأخذت تبحث فى الوقت الملائم لسفرها ، فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولما ألف محمد سعيد باشا وزارته فى مايو سنة ١٩١٩ ، أعرب للجنرال أللنبى المندوب السامى البريطانى عن رأيه فى تأجيل حضور اللجنة إلى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء، قال فى هذا الصدد فى حديث له بجريدة الطان : «إن الوفد المصرى قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح، وهناك سيقرر مصيرنا ، كما سيقرر مصير سائر الشعوب ، فنحن فى حالة ارتياب تام، وواجبنا أن ننتظر ، وأنا أنتظر ، لأنى أعتقد أنه لايمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتاً ، فمنذ شهرين عندما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية التى يرأسها اللورد ملنر إلى القطر المصرى طلبتُ أنا نفسى تأجيل مجيئها ، لأنه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تماماً فى باريس ، والذى أراه أن هذا العمل لايتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا (١)».

ولم يكن هذا الرأى سديداً ولامتفقا مع الصالح القومى ، فلقد كان معروفا بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى أنها لا تتردد فى قبول شروط الصلح التى وضعها الحلفاء ، ومنها إقرار الحماية (٢) ».

فتعليق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء ، هو تعريض لقضيتها للخسران ، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر إلى انجلترا ، لأنه كان مفهوما وقد قهرت تركيا فى الحرب أن تقبل هذا التنازل، فى حين أن تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة إلى

أية دولة أخرى، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها «أن الشعوب لايجوز أن تحكم أو تساد إلا بمحض إرادتها ورغبتها» ، ومنها «أن الشعوب لايجوز أن تنقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء» .

فالصحيح أن لاسيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا فى أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفى ذلك يقول المغفور له «محمد فريد» رئيس الحزب الوطنى فى مقدمة مذكراته إلى مؤتمر الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا) ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : «إن السيادة التركية لم تكن إلا اسمية، أما الآن وهذه السيادة لاتوجد مطلقا فإننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفاقا للمبادئ التى سبق اعلانها ووافقت عليها جميع الدول» .

فالرأى الذى أفضى به سعيد باشا إلى الجنرال أللنبى كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة .

التمهيد لقدوم اللجنة

فى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها إلى مصر، وأُعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات ، ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلى : (١) ماهى الأسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الأخيرة إلى الهياج (٢) ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع (٣) ماهى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى (٤) أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) أسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه .

إعلان تأليفه اللجنة

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برآسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود Renel Rodd الذى كان سفيرا لإنجلترا فى إيطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجنرال السيرجون مكسويل Sir John Maxwell الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب، والجنرال السير أوين توماس owen thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية، والمستر سبندر Sepender رئيس تحرير جريدة «وستمنستر جازيت» ، والمستر هرست Hirst المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية، ومن المتخصصين فى القانون الدولى، وكان بمثابة العضو القضائى فى اللجنة .

وقد ضم إليهم المستر ا.ت لويد سكرتيراً للجنة، وكان يتقن اللغة العربية، والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعداً للسكرتير.

مظاهرات الاحتجاج

على تأليف لجنة ملنر

على اثر اعلان تأليف اللجنة، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى مصر والإسكندرية منذ أوائل أكتوبر، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها.

وفى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح فى حديقة الأزبكية ، فلما عزفت النشيد المصرى، وأعقبته بالنشيد البريطانى، أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر، ثم خرجوا من الحديقة وألفوا مظاهرة سارت فى شارع كامل (إبراهيم باشا) وميدان الأوبرا وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملنر إذا جاءت إلى مصر، فتصدّى لهم البوليس وفرقهم ، وقبض على أربعة منهم واقتادهم إلى قسم الأزبكية.

فى الإسكندرية

وحدثت فى الإسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية، ففى اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبى العباس المرسى عقب صلاة الجمعة ، وساروا فى مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألف ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملنر، فتصدى لها البوليس فى بدايتها، وأعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها، فنشبت معركة بين الفريقين، انتهت بمأساة أليمة، إذ استنجد البوليس . بفصيلة من الجيش البريطانى جاءت وأطلقت الرصاص على المتظاهرين، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحا ، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم (١) وأربعة وعشورن شرطيا.

وكان تدخل البوليس هو السبب فى هذه المأساة، إذ إن المظاهرة كانت سلمية ، وكان الغرض منها إعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر ، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام .

أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات فى الأيام التالية، مهما كلفهم ذلك من تضحيات ، وصارت المدينة فى حالة هياج شديد، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط فى الطريق المؤدى إلى رأس التين، وحفروا الخنادق ليلا فى الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين ، وتجددت فى المدينة حالة الثورة التى كانت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وأقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة.

وفى يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف فى حى الميناء الشرقى، فلما وصلت إلى جهة البوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من الوطنيين أمام حوانيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجته وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الأهلين (٢) ، وعمّت المظاهرات أرجاء المدينة، وانبثت الفصائل الإنجليزية المسلحة فى الشوارع التى يتوقع مرور المظاهرات فيها، وبخاصة فى جميع جهات قسم

الجمرك، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات المرتفعة، مصوبة إلى الشوارع ، وأخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة .

ودعا المحافظ (حسن عبدالرازق باشا) أعيان المدينة إلى الاجتماع به فى ذلك اليوم (السبت) للتباحث فى تهدئة الخواطر ، فطلبوا جميعاً سحب الجنود الإنجليز من الأحياء الوطنية، كوسيلة أولى لتسكين ثائرة الجمهور، فوعدهم بالسعى فى ذلك ، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر وقد أثارت حوادث الإسكندرية عاصفة من الإحتجاجات من مختلف الهيئات والطوائف والأفراد، وأضربت المدارس فى الإسكندرية والقاهرة احتجاجًا ، وقامت مظاهرات سلمية فى العاصمة وبعض عواصم المديريات.

وفى مساء الاثنين ٢١' أكتوبر ذهب وفد من أعيان الإسكندرية ممن حضروا اجتماع المحافظة إلى دار محمد سعيد باشا، رئيس الوزارة ، وكان لم يزل بالإسكندرية، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية: (١) سحب الجنود البريطانيين من المدينة (٢) إجراء تحقيق تطمئن إليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف ، ومن المسئول عن استدعاء القوات الإنجليزية؟ (٣) الإفراج عن جميع المعتقلين فى هذه الحوادث (٤) إباحة حرية الاجتماع (٥) النظر فى أمر القتلى وإعانة عائلاتهم (٦) نقل مأمور قسم الجمرك حالا وإحالته إلى مجلس تأديب (٧) تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء إلى الأهالى، مع أن الأمر بالعكس ، والتى تلصق بالأهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية، مع أن لجان التحرى والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شيء من هذا ، وكان الوفد مؤلفاً من الشيخ عبدالحميد أحمد باشا. والأستاذ محمد صادق أبو هيف . والأستاذ محمد حسين العرارجى . والدكتور أحمد عبدالسلام. واليوزباشى أحمد نبيه قبودان. والأستاذ سعد اللبان ، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب ، وعاد الوفد من دار الوزير، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم.

وتحرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، إذ نسبت إليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين فى قمع مظاهرات الإسكندرية ، خلافا لما وعدت به من قبل.

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٣١ أكتوبر على أثر صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس ، ولم يتعرض لها البوليس فى بداية الأمر، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على أتم نظام، حتى ميدان محمد على ، ومنه إلى شارع شريف باشا، فشارع فؤاد الأول فالنبى دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن)، دون أن يحدث ما يعكر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة، إذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفاً ، ولكن إحدى السيارات البريطانية المسلحة . كانت تسير بين دار التلغراف الإنجليزى وشارع البورصة ، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها ، فصدمت من صادفتهم وداستهم، وأصيب اثنان منهم إصابات خطيرة أودت بحياتهما، فثارت ثائرة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى.

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكى السيد . الطفلة نعيمة بنت على (وعمرها ٥ سنوات) ، وشيعت جنازتهم فى احتفال مهيب إلى مدافن عمود السوارى.

وحدث فى ذلك اليوم ، من قبيل المصادفة التعسة، أن سيارة لخفر السواحل كانت قادمة من جهة العامرية، دخلت المدينة، واجتازت بعض الشوارع ، فما ان اقتربت من جموع المتظاهرين حتى أطلق ركابها من الجنود المصريين الرصاص فى الفضاء ، دون إدراك أو تمييز ، فساد الذعر، واختل النظام ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية إذ حطموا واجهاتها وأحدثوا إتلافا بها، وتبين سبب هذا الاعتداء، وهو أن رصاصات أطلقت منها على المتظاهرين، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله.

ونشرت الحكومة بلاغا نسبت فيه ماحدث من السيارة البريطانية إلى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع...! فكان اعتذاراً عجيباً ، بعيداً عن الصواب، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين، فقد أصدر بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتى:

«نقابة المحامين وهى تمثل الرجال الذين من شعارهم دائما استصراخ العدالة فى كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية، وطلب براءة الأبرياء، لا يسعها أمام

الحوادث الدموية المريعة التى تكرر وقوعها بمدينة الإسكندرية فى أيام ٢٤ و ٢٥ و٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلا أن تظهر جزءها من هذه الحوادث، إذ أقل ما فيها أن القوى المسلحة أطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح، كانت النقابة تظن أن ما وقع فى اليومين الأولين من العساكر الإنجليزية أقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد إلى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام، ولكن تعليل البلاغ الرسمى لسفك الدماء الذى وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى فى اليوم الذى حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصرى) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا فى حالة فقدان صوابهم من الأمور التى وقعت موقع الاستغراب، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره فى أحوال استثنائية بدون حضور المحامى عن المتهم ، إلا أنها ترى من المصلحة العامة بُعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التى يتطلع الجمهور إلى معرفة من تقع عليهم المسئولية فيها، على أنه لو كانت هناك أسباب خاصة تعجز النقابة إلى الآن عن إدراك حقيقتها ، فإن الطريقة التى رُفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، إذ الواجب على المحقق أن يستدعى المحامى لقاعة التحقيق ، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه ، هذا فضلا عن كونها لاتتفق مع كرامة المحاماة، فإن المعلوم للنقابة أن النائب العمومى أبلغ المنع بواسطة أحد الحجاب إلى حضرات المحامين دون أن يقابلهم.

«فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة هذه الحوادث ، وباسم النقابة التى تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وإلى صاحب المعالى وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومى».

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين فى الإسكندرية أصدر مجلس الوزراء قراراً فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، علّله بالبيان الآتى:

«لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالى اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها فى الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا ، وانه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها فى العدول عنها من تلقاء نفسه، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن» .

رئيس مجلس الوزراء ـ محمد سعيد

وأرسلت الحكومة نصف أورطة من الجيش المصرى إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر؛ وتمنع سير المظاهرات ، ورابطت بها، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعى تدخل الجند ، وانتهى اليوم بسلام.

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ومهمتها

وفى مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ، قالت:

«ان سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصرى(١)، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة أجنبية ، وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر ، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة

نهائيا ، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقلّ بوضع شكل الحكومة على مصر ، فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة ، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى النتيجة ، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وزرائه الكرام» .

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد ، وجددت عهدها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام، ومقاطعة لجنة ملنر .

جواب الحزب الوطنى

لامفاوضة إلا بعد الجلاء

وقد ردّ الحزب الوطنى على البلاغ فى بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين ، قال : «الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الإنجليزية ، فصرحت بأن سياستها تقضى بإعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشىء لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا - نحن أصحاب البلاد - من الاشتراك معها فى إدارة أمورنا على أسلوب يزيد فى نفوذنا على مر الأيام ..!!! الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لرأى أبناء البلاد حسابا، الآن يرى الحزب الوطنى كما رأى دائما أن تتمسك الآمة بمبدئها السامى الذى تدركه وتجله دون سواه ، ولا ترضى بغيره ، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها استقلالا تاما خالصا من كل قيد وشرط .

«يرى الحزب الوطنى أن تثابر الأمة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصرّ على هذه المطالبة، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقبات إلا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل ، وتشبثاً بمطلبها الوحيد ، يجب أن لا يعرف اليأس إلى قلوبنا طريقاً ، ولا الوهن إلى عزيمتنا سبيلا ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى إلا بالحق كاملا ، وبالاستقلال تاما شاملا .

«ألا لا يثبطنّ أحد همتنا بدعوى ضعفنا المادى ، فقوة الحق إن غُلبت اليوم، فلن تَغلب غدا ، والشعوب غير الحكومات ، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل ،

ولا عدل إلا فى ظل الاستقلال التام، فليفعل الغاصبون ما شاءوا، وليسلكوا من سبل الإرهاق والإرهاب ما أرادوا ، فلن نفاوضهم أبداً ، ولن نمد لهم يداً».

جواب الوفد

وردّت لجنة الوفد المركزية ببيان أذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :

«صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى وهى: «المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فى نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الإنجليزية إرسال لجنة انجليزية إلى مصر لتقترح نظاما لتنفيذ هذه السياسة».

«صدر هذا البلاغ ، فأدهش الناس ، لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل ، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من انجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ ، والتى تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، مخالف للستين عهداً الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ، مخالف للمبادىء التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهي تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة، مخالف للمبادىء التى جعلت أساساً للهدنة والصلح، وللقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم، مخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم، مخالف لإرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده ، ولاشك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة، ان الساعة عصيبة ، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخاً مجيداً ، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيا كان عمله مطالب بأداء واجبه ، فلتحى مصر! وليحى الاستقلال التام!».

مظاهرات الاحتجاج
على بلاغ دار الحماية

على أثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر ، واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر ، وعمّت كل أحياء المدينة تقريباً ، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية إلى القاهرة ، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله إلى محطة العاصمة ثم إلى سراى عابدين، واتجهت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر.

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان ، ثم من جنود الجيش المصرى إلى الميدان ، لتفريق هذه الجموع ، فوقع تصادم بين الفريقين ، وكان الجند يطلقون الفشيك فى الهواء ، ولكن حدثت إصابتان مميتتان لاثنين من المتظاهرين ، فتفاقم الهياج ، وهجم المتظاهرون فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين، ثم على قسم الموسكى ، على أثر إطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال، فلم يستطيعوا ، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل ، فجاء الجنود الإنجليز على عجل ، وفكوا الحصار عن قسم عابدين، ووقعت معركة دامية بين الفريقين ، وبلغ عدد الضحايا فى هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلا ، و ٧٩ جريحاً ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : السيدة عائشة محمد من عابدين . سيد محمد (طالب) . عبدالعزيز محمد من الدرب الأحمر ، حسين صالح بشارع كوبرى قصر النيل . فهمى ميشيل (طالب) . محمود جاد المولى . صادق حسنين . عبدالحميد زكى . محمد على عثمان . حسن جمعه ، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين فى موكب ، سار من المستشفى العباسى بعابدين ، ومشت فيه الألوف المؤلفة من طبقات الأمة، وحمل الطلبة نعوش القتلى ، مغطاة بالأعلام المصرية، وسار الموكب مخترقا أهم شوارع العاصمة إلى مدافن الإمام.

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملنر ، بدأت من ميدان الحلمية، وسارت فى شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء ، فميدان الأوبرا فشارع المدابغ مارة بالسفارة الفرنسية، فشارع الدواوين ، حيث فرق

الجند موكبهن ، وحدث أن شابا يدعى أحمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجته وراء الموكب، فرماه أحد الجند برصاصة أردته قتيلا ، ونقل إلى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة ، وشيعت جنازته فى اليوم التالى فى احتفال رهيب إلى مدافن الإمام.

فى الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت فى الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على أثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى ، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام أحمد من المنشية، وجرح ثمانية ، وعادت السكينة فى منتصف الليل.

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه ، وشيعت فى هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات ، وهم طالبان وفتاة، فى موكب ضخم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفاً .

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر ، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى، كالمعتاد ، وسارت حتى وصلت إلى شارع فرنسا ، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى بلتنر ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين ، فامتنع أحد الأونباشية عن إطاعة هذا الأمر رأفة بالأهلين ، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته إصابة خطرة أودت بحياته ، وأطلقت العيارات من البوليس ، فأصابت رجلا يدعى محمود السيد قناوى ، لم يكن مشتركا فى المظاهرة ، بل كان يغلق باب المخزن الذى كان يعمل فيه ، فقتل لوقته ، فعمّ الحزن المتظاهرين ، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به إلى دار المحافظة ، حيث قابلوا المحافظ حسن عبدالرازق باشا ، فلما علم بتفاصيل ماحدث، ولم يكن له به علم، ولا أخذ رأيه فى إطلاق الرصاص على المتظاهرين ، تأثر وقدم استقالته تلغرافيا، وسافر إلى العاصمة ، ولكن ولاة الأمور أقنعوه بالعدول عن الاستقالة ، فعدل ، وعاد إلى الإسكندرية.

واشتدت الحالة فى المدينة مساء ١٨ نوفمبر ، فتجددت المظاهرات فى باب سدرة ، وانصرف المتظاهرون إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة ، وإقامة المتاريس، وكذلك فعلوا فى شارع العمود وشارع سوق الطباخين ، حيث وضعوا عربات الكارو والسودو فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع ، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين فى باب عمر باشا ، وباب سدرة.

وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين.

واحتلت القوات البريطانية فى هذا اليوم أحياء المدينة، وحظرت السلطة العسكرية السير فى الشوارع منذ الساعة التاسعة مساء ، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة، ووجوب عودة الناس إلى منازلهم منذ تلك الساعة، ونفذ الأمر ، إذ أطلق الرصاص فى بعض الشوارع التى كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يمشى فى مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص فى كل مشهد ، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا ، واحتل الجند بعض المنازل، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة.

وقامت مظاهرات فى طنطا احتجاجاً على بلاغ دار الحماية، لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتبا رغم كثرة عدد المتظاهرين وضخامة موكب المظاهرة ، إذ ضمت نحو أربعين ألفاً ، وقامت مظاهرات أخرى فى المنصورة وشبين الكوم وفى كثير من المدن.

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بُدًّا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر ، واشتداد المظاهرات ، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة، وصرح فى حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وأشار فيه إلى عدم موافقته على حضور اللجنة، فجاءت استقالته مسببة تسبيباً سياسياً يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية ، وقال :

«يا صاحب العظمة

«حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتى فى تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض علىّ أمام وطن يقضى علىّ بقبول هذه المهمة التى ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما فى وسعى للتغلب على المتاعب المتجددة فى كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوباً فيه من تهدئة الخواطر فى البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم، لذلك أرانى مضطراً للتقدم بين يدى عظمتكم راجياً التكرم بقبول استقالتى من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لايزال لعظمتكم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين : محمد سعيد» .

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقبلها ، ريثما يتهيأ له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد أللنبى ، وكان السلطان لم يزل بالإسكندرية منذ يونيه ، فعاد إلى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر ، كما سبق القول (ص ٧٩) وفى معيته أعضاء الوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجاً على بلاغ دار الحماية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد أللنبى ، وأعلن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا ، تأليف الوزارة الجديدة .

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرآسة والمالية . اسماعيل سرى للأشغال والحربية . أحمد ذو الفقار للحقانية . محمد توفيق نسيم للداخلية . أحمد زيور للمواصلات . محمد شفيق للزراعة . يحيى إبراهيم للمعارف . حسين درويش للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة، عدا يحيى إبراهيم باشا وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشاراً بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلا لوزارة الأوقاف.

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت لجنة ملنر، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة! وتعبيد الطريق لها! وهكذا كان التهافت على كراسى الحكم هو الغاية عند المستوزرين وعُبّاد المناصب.

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام، لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية كان إقرارا منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها، فى الوقت الذى ثارت فيه الأمة فيه ضد هذا البلاغ، وضد تلك السياسة، فكان تأليفها خذلانا وتحديا للأمة.

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

وإذ كان رئيس الوزارة قبطيا، فقد استاء الأقباط من موقفه، وأقاموا اجتماعا كبيرا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر فى الكنيسة المرقسية الكبرى، برآسة القمص باسليوس وكيل البطريركية، أعلنوا فيه سخطهم على وهبه باشا، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد)، وخطب فى هذا الاجتماع القمص سلامه منصور رئيس المجلس الملى بالقاهرة، والأستاذ توفيق حبيب، والأستاذ لويس فانوس، والقمص مرقص سرجيوس، وكامل أفندى جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة، واتفق الحاضرون على إرسال البرقية الآتية إلى يوسف وهبه باشا، وقد وقعها بالنيابة عنه رئيس الاجتماع القمص باسليوس.

«الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام، ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن».

فكان هذا الاجتماع مظهراً بديعا للتضامن القومى.

المحامون ولجنة ملنر

وما ان علم المحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ، وقرروا بالإجماع الإضراب عن العمل لمدة أسبوع يبتدئ من اليوم التالى لحضور اللجنة ، احتجاجا على مجيئها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطة التى يتبعونها بعد انتهائه.

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه باشا وقرب قدوم لجنة ملنر ، واستدعى اللورد أللنبى قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها ، وعبدالرحمن فهمى بك سكرتيرها العام، وأبلغهم بواسطة المترجم أنه يعدهم مسئولين عما ينشر فى الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر ، ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث المكدرة، وطلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما ، وأن يظل عبدالرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة، وانهم إذا لم يجيبوه إلى طلبه اتخذ ضدهم إجراءات شديدة، وبعد أن انصرفوا من عنده صح عزمهم على عدم الإذعان لما طلب منهم، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتهما إلى بلديهما للإقامة فيهما، واعتقلت على بك ماهر ورحلته إلى الأقصر ، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتا ، واعتقلت أيضا كلا من الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبداللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر ، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتى إلى معتقل رفح.

تحذير جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد أللنبى منشورا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أي عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية ، قال :

«من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثا ولايزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل النظام العام فى خطر ، فأنا ادمند هنرى هينمان فيكونت أللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك فى مصر ، أنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة أو الاشتراك فيها ، وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية».

خطبة اللورد كيرزون - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر فى مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية ، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر ، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبتيه فى ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سياسة انجلترا نحو مصر ، ذكر فيها خلاصة الحوادث التى وقعت بعد خطبته الأخيرة ، وأشار إلى تأليف لجنة ملنر وأغراضها ، وما قوبلت به من السخط والهياج فى مصر ، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر انجلترا نحو مصر ، وذكر الأدوار التى مرت بها لجنة ملنر ، من يوم التفكير فى تأليفها إلى اعتزامها الذهاب إلى مصر ، وانا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامى السياسة البريطانية فى المسألة المصرية ، قال :

«لما وقفت أمام حضراتكم فى شهر مايو ، وأذكر أن ذلك كان فى يوم ١٥ منه ، كانت وزارة رشدى باشا القصيرة الأجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد أللنبى قد وُفق إلى اختيار خلف له ، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا الذى سبق له تقلدها من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ فألف إدارة مصرية ، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة فى البلاد التى كانت لاتزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التى حدثت فى الربيع الماضى ، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم إلى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحا حمل اللورد أللنبى فى شهر يولية على تحويل قضايا الاضطرابات التى وقعت فى شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التعدى على

قوات جلالة الملك، وأعرب عن اطمئنانه إلى الوزارة وتعقل الأمة بإلغاء الرقابة التحفظية على الصحف ، وكانت الأحوال فى هذا الوقت قد عادت إلى مجراها الطبيعى، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين فى المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له مثيل، مما أنساهم عواصف الفترة التى مرت بهم أثناء الحرب ، أما فى المدن فقد كان غلاء المعيشة ـ الذى أخشى أن يكون باقياً إلى الآن ـ سبباً فى استمرار التذمر ، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف فى مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التى اتهموه بالخضوع لها خضوعا لا يليق.

«ففى أوائل يونيه حدثت فى القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها اضطراب خطير أو إخلال بالأمن العام، وفى شهر أغسطس بدت علامات القلق فى دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين صرفوها إلى الأغراض السياسية ، ولم تفتهم فائدة اتخاذ الإضراب سلاحا يتذرعون به إلى أغراضهم ، ومن ثَمّ أنشئت النقابات ، وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل فى إشعال جذوة القلق الذى كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى».

وقال فى شرح سياسة انجلترا نحو مصر :

«لا أرانى فى حاجة إلى بسط الأسباب التى اضطرت بريطانيا العظمى إلى الاهتمام بحظ مصر السياسى وجعلتها فى موقف لاتستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام، ففضلا عن أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها ، فإن موقعها الجغرافى على أبواب فلسطين التى يحتمل قريباً أن تلقى فيها على عاتقنا تبعة خاصة، ووجودها على مدخل أفريقية ، وفى طريق الهند، تجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعتها فى مصر ، ولا شك أن المصلحة الأولى فى هذه المسألة هى المصلحة المصرية، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت إليه، إلا أنها أيضاً مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية،

وأظن أنه لا يوجد إلا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهم العالم أجمع ، ولاضمانة لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدنة ، فإذا سلّمنا بهذه الأمور الأساسية التى تنطوى على المسألة بحذافيرها والتى لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب ، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد فى الآراء على الشكل الذى يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفاً علمياً ، فهى من الوجهة الدستورية معروفة فى جميع الأمم والعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهى فى أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسى ، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الإغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وأن تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم فى داخل البلاد، وعلى العموم الهيمنة على علاقاتها السياسية والأجنبية ، أما الدرجة التى تبلغها الحماية فى حق التدخل فى شئون الإدارة الداخلية فلم يتصدّ قانون لتقديرها ، وإنما تقدر فى كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية»

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملنر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، ووصمها بطابع الولاء للاحتلال ، قال : «ولاريب فى أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملنر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودى من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصرى، وإنى واثق من أن اللجنة ستلقى هذا الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التى شكلت برياسة يوسف وهبه باشا والتى تؤلف إدارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل إلينا المندوب السامى يثنى على صفة الوزارة وتأليفها ، وقد تولت الآن أعمالها ، وهى تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصممت على أن تعاون بإخلاص وولاء فى تنفيذ هذه الآراء».

وأشار إلى تجدد الحوادث الثورية التى وقعت عقب إعلان تأليف لجنة ملنر ، قال :

«بقى علىّ أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والإخلال بالنظام والاضطراب الذى تجدد لسوء الحظ فى مصر فى خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففى شهر

أغسطس صارت نغمة الوطنيين فى مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح فى معالجة المسألة العثمانية ، وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصرى) عن أن يسمع صوتها فى باريس ، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر بإشارة حزب زغلول الذى عاد من أعضائه كثيرون الآن إلى مصر واستمر التحريض يزداد شدة إلى أن ختم بمشاغبات شديدة وقعت فى الإسكندرية فى يومى ٢٤و ٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء إلى مساعدة الجنود البريطانيين لإعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت فى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون فى كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى أظهرت من ضبط النفس والاعتدال فى أعمالها ما يضرب به المثل، ولا أريد فى هذه الآونة أن أبحث بعناية كبرى فى أسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء فى كثير من أجزاء العالم الشرقى ، فإنه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التى تعزى فى هذا الهياج إلى التحريض السياسى، وتأثير الجرب، والأسباب الاقتصادية ، وقوات الفوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معا واجبا أوليًا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبى الاعتداء والجرائم، وإنا نثق بحزم المندوب السامى وحكمته فى معالجة هذا الوجه من الأمر ، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد».

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جليلة على أساس سياسة إنجلترا نحو مصر، وهو الحيلولة بينها وبين استقلالها الصحيح، والتصرف فى أقدارها، واستدامة أسباب العدوان على حقوقها ، والعمل على إبقائها تحت السيطرة البريطانية وإبراز مافى هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية.

ولعلك تلحظ ما تنطوى علية الخطبة من المغالطة فى تسويغ هذا العدوان، إذ يقول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية ، والواقع أن وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون إنشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلاها، وإن نظرة بسيطة إلى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة فى عهد محمد على ، وماحفل به تاريخه من

انتصارات ومفاخر فى مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل إليه من الضعف والانحلال فى عهد الاحتلال ، إن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها إذا تركت وشأنها ، وان ما يستند إليه من ضعفها الحربى إنما هو من صنع الاحتلال والسياسة البريطانية ، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها ، بل بالكفّ عن هذا العدوان ، لكى تستطيع أن تنشىء لها جيشا يدفع الغارة ويحمى الذمار ، وأن أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبى وسيطر على شؤونها لاتستطيع أن تنشئ جيشاً قوياً جديراً بها ، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها فى هذا السبيل.

ومن التجنّى قول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لاتقوى على إقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها ، وهى تهمة اصطلحت الدول الاستعمارية على توجيهها إلى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه، وتلك دعوى مرذولة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم، لأن الاستقلال حق طبيعى لكل أمة، ولايوجد مسوغ يخول أية دولة أن تتدخل فى شؤون دولة أخرى بحجة إصلاح حكومتها ، بل إن الاحتلال الأجنى هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيتها ، ويؤدى تبعا لذلك إلى فساد نظم الحكم فيها ، ومن عجب أن يقول إن موقع مصر الجغرافى ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل أفريقية وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الإمبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها فى مصر ، ومعنى ذلك أنه مادام من قواعد سياسة انجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتستبقى امبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقية والهند فهى فى حاجة إلى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام، أو بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاغتصاب بالرغبة فى استبقاء اغتصاب آخر ، فى بلدان أخرى، وذلك لعمرى هو منطق الغصب والعدوان، وهو منطق لا تقبله أية أمة تحافظ على كيانها ، وتؤمن بحقوقها وكرامتها.

وصول لجنة ملنر - ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وأخيراً جاءت اللجنة ، ففى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلة للورد ملنر وأعضاء لجنته إلى بورسعيد ، وفى الساعة التاسعة صباحا

استقلوا قطاراً خاصا سار بهم إلى العاصمة ، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، وتحرسه أيضاً خمس طائرات حربية من بورسعيد إلى القاهرة ، فوصل إليها في الساعة الثانية بعد الظهر ، وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها فى الصحف إلا بعد وصولها إلى العاصمة ، ولما وصل القطار إلى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم : السيررنل رود. الجنرال السيرجون مكسويل . الجنرال السيراوين توماس . المسترسبندر . المستر هرْست ، وكان معهم الكولونل وطسن المندوب العسكرى بدار الحماية ، والمستر لويد من موظفيها ، وقد أوفدتهما دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور ، والأميرالاى رسل بك حكمدار بوليس العاصمة، ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت أبواب المحطة موصدة، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر إلى دار الحماية، ثم إلى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقراً لها (١) .

وبدا الفرق جليا بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فى أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، إذ عينته الحكومة البريطانية مندوبا ساميا لكى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريرا بما ينتهى إليه من الآراء والمقترحات ، فقوبل فى الإسكندرية مقابلة فخمة أعدها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية، لكى يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ، وأطلقت المدافع بالإسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحيةً له، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة ، ونزل ضيفاً بسراى رأس التين ، ثم استقلّ قطاراً خاصا إلى محطة العاصمة، وكان فى استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريفات نائبا عن الخديو توفيق، ولفيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال، ونزل ضيفاً على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداة يوم وصوله إلى سراى الجزيرة لمقابلة الخديو، تحف به كوكبة من الفرسان الإنجليز، وبصحبته السرادوار مالت قنصل انجلترا العام فى مصر وزكى بك التشريفانى والمستر

نيكلسون سكرتيره الأول، والمستر بلند سكرتيره الثانى، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والإكرام ، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته إليه وردّ له الخديو الزيارة فى قصر النزهة فى مساء ذلك اليوم.

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فتأملْ فى الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة يبين لك مبلغ تبدّل الحالة السياسية فى مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩، وأثر العامل القومى فى مجرى الحوادث ، وهذا يدلك يقيناً على ارتقاء الشعور الوطنى فى هذه الحقبة من الزمن ، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كانٍ يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد ملنر نفسه، والجنرال مكسويل ، والسير رنل رود ، فاللورد ملنر قد عرفها وسبر غورها فى الدور الأول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها ، فقد كان وكيلا لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٨٩١ ، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا فى مصر) الذى ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير رنل رود قد عرفها أيضاً ، إذ كان ملحقاً بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠١ فى عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذى أعلنت فيه الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج١ ص١١) ، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، أما فى سنة ١٩١٩ ، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تغلى كالقدر سخطا على الحماية ، واحتجاجاً على لجنة ملنر، وتعلقا بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره بالروح العدائية التى قوبلت بها لجنته ، وقال إن عدد الرسائل البرقية التى انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية.

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكد يذيع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة فى حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فمنذ ٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجا على قدوم اللجنة.

وفى يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة فى نواحى القاهرة وتعددت المظاهرات فى الأيام التالية.

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم إعلانات ملصقة على أبوابها ، مكتوبا عليها «المحل مقفل احتجاجاً على مجىء لجنة ملنر لبسط الحماية»، فمنهم من احترموا الإعلان وأبقوا محلاتهم مغلقة، وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية فى الشوارع.

وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها.

وقامت المظاهرات فى الإسكندرية وكثير من العواصم احتجاجاً على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على هذه المظاهرات ، فيما عدا مظاهرة قامت بالإسكندرية من مسجد أبى العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة، فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبى لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد فى النفوس.

اضراب المحامين

واجتمع المحامون فى الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجىء اللجنة ، وقرروا الإضراب أسبوعا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم اللجنة، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى إعلان الحماية (١) .

وحذا المحامون الشرعيون حذوهم.

اجتماع السيدات المصريات بالكتدرائية المرقسية
واحتجاجهن على قدوم لجنة ملنر

وفى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا

وقدوم لجنة ملنر ، وكان فى مقدمتهن السيدات : هدى شعراوى . شريفة رياض . حرم محمود باشا رأفت . حرم حبيب بك خياط ،. إحسان القوصى . حرم فهمى بك ويصا ، الخ.، وأصدرن بياناً ضمّنّه رأيهن فى الموقف السياسى ، وإخلاف الإنجليز وعودهم فى المسألة المصرية، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والإصرار على التمسك بالاستقلال التام.

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر إلى شارع كامل (إبراهيم باشا الآن) ، فميدان الأوبرا ، فشارع عابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن فى المظاهرة ، إلى أن انتهت بسلام.

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح أبى حديد وقرروا الإضراب عن العمل يوما واحدا وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وإيذانا بمقاطعتها.

ولكن الوزارة لم تكد تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر إنزال العقاب الشديد بكل من يضرب فى اليوم التالى، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الإنذار إلى مرؤوسهم ، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشر سنوات ، فعدل الموظفون عن الإضراب ، وأكتفوا بالاحتجاج.

إنذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات واعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف، فأصدرت إدارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الاحكام العرفية إذا هى نشرت أعمالا أو آراء سياسية ،تصدر عن أشخاص لايدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية ما لم يصادق عليها الرقيب ، وكل مامن شأنه تحريض

الموظفين أو غيرهم على الإضراب أو إهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما».

وبُنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها : «ان المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم فى الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن إسناده لدرجة عظيمة إلى مواد نشرتها الصحف ، وان ما تحدثه الجرائد فى الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحاً».

وأشار البلاغ إلى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله : «على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبناها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصلحتهم الخاصة أيضاً أن يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (إدارة المطبوعات) المواد التى يرتابون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها».

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود، ولكنهم مُنعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة إليه.

اقتحام الجنود الإنجليز الأزهر - ١١ ديسمبر ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة ، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار فى أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليزية الجامع الأزهر ، وتفصيل ذلك أن مظاهرة قامت فى صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر ، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصولا إلى شارع السكة الجديدة ، وأرادوا أن يواصلوا سيرهم إلى دور معتمدى الدول، ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى أدركها الجنود الإنجليز بالسيارات ، وهاجوا المتظاهرين ، فتفرقوا ، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلس المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالهم وأسلحتهم واعتدوا على من صادفوهم بالضرب والإيذاء ، فحدث هرج ومرج فى الجامع ، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة ، وحاولوا كسر الأبواب ، ففزع الموظفون ، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه.

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ ، وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجاً شديداً ، وقعوا عليه جميعاً ، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد ، وإلى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم إلى اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى، وهذا نصه:

«حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) ان فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار ، ثم أخذت تضرب وتروع ، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولةً كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر ، لولا متانته ، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسى، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب قد استولى على من فيها من العمال فأوصدوها على أنفسهم.

«أن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم أشد الإيلام ، وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صداه فى أنحاء العالم الإسلامى.

«فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله».

١٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر ١٩١٩ .

توقيعـــات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأهر . محمد بخيت مفتى الديار المصرية . أحمد نصر نائب شيخ السادة المالكية . محمد النجدى شيخ السادة الشافعية. محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة . عبدالرحمن قراعة وكيل الجامع

الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد إبراهيم . محمد الأحمدى . عبدالغنى محمود (وهؤلاء جميعاً أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . أحمد زكى باشا عضو المجلس الأعلى . مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى. محمد شاكر وكيل الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق. محمود الجزيرى . عبدالحميد زايد . إبراهيم الحديدى . دسوقى العربى. محمد أحمد الطوخى . عبدالمعطى الشرشيمى . محمد بخاتى ، وكلهم من هيئة كبار العلماء . عيسوى نجا الإبيارى . محمود الإمام . حفناوى السيد الجيزاوى. عمر محمد الهجرسى . صادق عزام. عبدالرحمن عيد المحلاوى أستاذ الشريعة الإسلامية بالجامعة المصرية . إبراهيم زيان . عبدالغنى مهنا . أحمد الصفتى . عبدالسلام البشرى من علماء الأزهر. عبدالمجيد الشاذلى . محمد الحلبى . عيسى منون . سعيد حسن . على مصطفى أبو دره . أحمد المكاوى . أمين حمزه التواوى . محمد عبدالخالق العشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد صبره . خليفه راشد . حسن عامر مدكور . إسماعيل على. أحمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة. محمد الشايب . سعد أحمد الذهبى. محمد عبداللطيف دراز. محمد إبراهيم البيومى. محمد المهدى على. عبد ربه مفتاح . عبد الحليم سعد . أحمد عبداللطيف . أحمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق. عبدالحكيم محمد . يوسف الرمالى . محمود الديناري . محمد الشاعر . محمد أحمد الشبينى. عبد الله قنديل . محمد محمد المدلل . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد. على شقير . أمين الشيخ . بركات أحمد . أمين خطاب . على محمد الشيخ. على محمود . محمد أحمد القطيشى . محمد يسن الجندى . إسماعيل حسين. محمود الغمراوى . عبدالوكيل أحمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحنبلى . إبراهيم صقر البهى . عبدالرحمن عبد ربه . محمد الخطيب . سليمان إبراهيم البيلى . عبدالرسول خليفة . مصطفى محمد عيد . عبدالباقى نعيم. مصطفى محمد مأمون . توفيق محمد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . أحمد المرشدى ، صادق شعيب . إبراهيم النقراشى . حسن أبو عرب . إبراهيم الدسوقى. مصطفى بدر زيد . عبد الحميد الهنامى . محمد حماد خليفة. محمد محمد هلالى . عبدالعليم رضوان . سليمان فائد . عبدالفتاح أحمد . محمد فريد الضرغامى . عبدالرحيم البرديسى . محمد مخلوف .

عيسى الشويرى . على الشايب . محمد درويش العصار . موسى شريف . عبد الرءوف عبد السلام . أحمد عبدالحليم هيكل . محمد على البراوى . على محمد النجار . على على البنا . محمد حفنى بلال.

جواب اللورد أللنبى

ولما تسلم اللورد أللنبى هذا الاحتجاج بادر بإرسال الرد إلى شيخ الجامع ، وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على أثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود ، وهذا نص الكتاب :

«حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر

«قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا إلى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر، ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تثقوا بأنه لمْ يقصد ألبتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسالمين، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون»

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ «نائب جلالة الملك»

«أللنبى»

ونشرت الحكومة من ناحيتها بلاغا رسميا بمعنى كتاب اللورد أللنبى.

رأى علماء الأزهر فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى عامة ، فوضعوا بياناً أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو أن تفى الدولة الإنجليزية بوعودها ، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام، أى أنهم شاركوا الأمة فى معظم مطالبها السياسية ، وأرسلوا هذا البيان إلى السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه:

«إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من أقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لايتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى إبداء النصح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم فى الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة ، ولاسيما الشريعة الإسلامية الغراء.

«أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل مالديها من الوسائل المشروعة، دون أن يظهر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى ذلك إلى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة.

«لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقوعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى أن تفى الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغناً ولاحقداً للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية.

«هذه هى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا قد أديناها قياما بالواجب على خدام الدين، ونشهد الله على ذاك وهو خير الشاهدين».

ولقد حذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فحرروا بياناً يضمون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر فى طلب الاستقلال التام .

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قراراً بإنذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور إلى مدارسهم فى التواريخ التى حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف عن إطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذراً مقبولا يحرم الدخول فى جميع الامتحانات التى تعقد فى خلال سنة ١٩٢٠ .

بلاغ اللورد ملنر عن مهمته - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رأت لجنة ملنر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهرت بمظاهر شتى تجتمع كلها فى إعراض الأمة عن الاتصال بها ، عن قرب أوبعد، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالأناة وسعة الحيلة ، فأصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، قال فيه:

«أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها إلى الآن . ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد. فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد.

«ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Self Governing Institutions (١) .

«وتنفيذاً لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لاداعى لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فإنه لايعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها ، وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق» .

مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ «ملنر»

رد الوفد على بلاغ ملنر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ، قالت فيه:

«كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحاً واضحاً ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصوصة .

«نعم ان توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا، ولكنه لاينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الإنجليزية التى تقدمت مجىء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها وفضلا عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها.

«وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شىء واحد هو «الاستقلال التام» ، أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة»

«فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام»

وأبرقت لجنة الوفد ببـلاغ اللورد ملنر وردها عليـه إلـى سـعـد باشـا فـى باريس ، فجاءها الرد بموافقة الوفد .

رد الحزب الوطنى

وفى ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملنر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لامفاوضة إلا بعد الجلاء) تأييداً لقراره فى نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص٧٧) ، قال :

«أعلن جناب اللورد ملنر فى بلاغ لجنته للأمة أن الحكومـة البريطانيـة بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد وهو التوفيق بين أمانى الأمة وبين ما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها ، وأظهر جنابه رغبـة اللجنة فى الوقوف على آراء الهيئات المشخصـة للأمة المصرية وانها لترغب رغبـة صحيحـة صادقة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، هذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطنى إزاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لايزال متمسكا بسياسته التى أعلنها للأمة مراراً وتكراراً والتى أبانها إزاء السياسة الإنجليزية بكل وضوح فى الخطبة التى ألقاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب فى حفلة تأبين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) فى يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى ، وهذا فحواها : إن الأمـة المصـرية لاتقبل غيـر استـقلال مـصـر التـام مع سودانهـا وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستـقلال وانهـا لا ترضى بالمخـابرة مع أيـة هيئـة بريطانيـة أو غـيـرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود الإنكليزية عن وادى النيل وسحبت إعلان الحماية .

«انه إذا اعـتـرفت انجلترا أمام الملأ رسميا بـهـذا الاستـقلال بحسن النية وصدق الإخلاص اللذين أشار إليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانيـة عن البلاد

وسحب إعلان الحماية ، فإن الأمة المصرية تشعر إذ ذاك بأن إنجلترا وفت بوعودها وبرت بعهودها ، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخابرة لاتمس استقلالها التام فى أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الإنجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين أحدهما حربى والثانى ملكى، وما دامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع ، وفى الجملة ما دامت الأرواح تخطف لأقل مظاهرة سياسية سلمية إلى غير ذلك من الضحايا التى ضحتها الامة فى سبيل استقلالها التام، نعم مادام كل هذا وغيره قائما فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدن ، فإن كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لايكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الأسمى - مطلب الكرامة والإباء - مطلب الاستقلال التام ، لذلك ينصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام، وألا يفوتها أنها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فإنه لايكون استقلالا تاما بمعناه المرسوم ، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية - مادام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل انجلترا ولم ينفذ بالفعل - واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود».

«وكيل الحزب الوطنى» - «على فهمى كامل»

وسياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه، لأنه ، وهو حزب الجلاء ، مادام متمسكا بالجلاء ، ولايقبل ما دونه، لايرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وانجلترا والاحتلال قائم، لأن جوهر القضية بينهما هو فى للاحتلال والجلاء ، فإما جلاء ، وإما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد بك فريد (ج١ ص٧٣) ، والأصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لايقبل المناقشة ، فلايصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة ، أما

المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها فى مدى ربع قرن ، فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره ، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه ، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله ، لأن انجلترا عندما تعهدت ستين مرة (١) بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط، بل كانت عهودا صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيدا بشروط ، وفى ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل» : «نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبو هذا الحق ، فلاسبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا» .

هذا ، إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوض المصرى، تحت تأثير هذا الإكراه ، على المساومة فى الجلاء ، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى، وهو الجلاء ، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه ، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ ، لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع ، وأن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضا أن يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء .

رسالة الأمراء

وفى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ أذاع الأمراء : كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على إبراهيم ويوسف كمال . وإسماعيل داود . ومنصور داود . رسالة إلى

الأمـة ، أعربوا فيها عن تضامنهم معها فى أمانيها وآمالها ، وأعلنوا أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط ، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطنى ، قالوا:

أبناء مصر مواطنينا الأعزاء ..

«يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده ألا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة ، مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا بذا خدمة مصر وإخواننا المصريين ، والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين ، وحيث ان الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ، ونجعل أيدينا فى أيديهم ، حيث اننا لسنا إلا روحا واحدة حتى نكون جسماً لايبتر وقوة لاتقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ، نطالب باستقلال مصرنا أستقلالا تاماً مطلقا بلا قيد ولا شرط».

كمال الدين حسين	عمر طسون	محمد على إبراهيم
يوسف كمال	إسماعيل داود	منصور داود

مذكرة الأمراء إلى اللورد ملنر

وأرسلوا فى اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملنر رداً على بلاغه ، قالوا فيها :

«بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى

برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لايدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاداً صادراً من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن، فإننا نقدم إليكم هذه المذكرة لتحيطوا علماً أننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية، بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر ، وتفضلوا بقبول فائق احترامانتا».

كمال الدين حسين　　عمر طسون　　محمد على إبراهيم

يوسف كمال　　إسماعيل داود　　منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرتهم إلى اللورد ملنر أبلغ الأثر فى إذكاء روح الحماسة فى النفوس، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج ، إذا جاءتا دليلا ملموساً على تضامن أمراء البيت المالك مع الشعب.

وأرسل اللورد ملنر ردّه على مذكرة الامراء فى خطاب وجيز بعث به إلى الأمير كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ ، قال فيه : «ياصاحب السمو. اسمح لى أن أنبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجّه إلىّ سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد على ، والذى أبلغتموه فى الوقت ذاته إلى الصحف، ولى الشرف أن أكون لسموكم» .

«المخلص»

«ملنر»

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها ، وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ، ونجا الوزراء منها جميعاً ، ولكنها تركت أثراً عميقاً فى النفوس، واستمرت هذه الاعتداءات فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره «يعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والإطراء

على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولاتزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ، ماخلا وزيراً واحداً ، فهى - كسابقتها فى أوصافها - وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى (١)».

وإنا ، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه ، نذكر فيما يلى تسجيلا للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها ، ففى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبه باشا رئيس الوزارة ذاهباً بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره فى شارع سليمان باشا قبالة النادى الطليانى ، ألقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا ولكنهما لم تصيبا السيارة، ولم يصب وهبه باشا بسوء، وقبض على الشاب وهو يحاول إخراج مسدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبطى بكلية الطب، وهو عريان يوسف سعد، وقد اعترف الطالب فى التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبه باشا.

وحوكم أمام محكمة عسكرية إنجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو فى عهد وزارة سعد باشا ، وهو الآن من موظفى مجلس الشيوخ.

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، وهو راكب سيارته وذاهب إلى الوزارة، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم تصب السيارة إلا بشظية بسيطة فى المؤخرة ، ولم يعرف الجانى، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه، ولكن لم توفق إلى العثور عليه.

وفى صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة، بينما كان راكبا سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحدا بضرر ، وقبض على المعتدى ، فاتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية

يدعى عبدالقادر شحاته ، ومعه شريك له يدعى عباس حلمى ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة.

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وفى ٨ مايو ١٩٢٠ ألقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابت السيارة بضرر وجرحت السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة، ولم يصب الوزير بسوء .

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط فى ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، إذ كانوا أداة الأجنبى فى العسف والتنكيل بالأمة، والحيلولة بينها وبين حقوقها التى تطالب بها وتجاهد فى سبيلها ، فأدركت السراى إحجاما من المستوزرين عن قبول منصب الوزارة فى مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدى إلى إضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة ، وتتجدد الحالة التى شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا ، ولاشك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب فى جهاده، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكما أساسه امتهان إرادة الشعب ، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا، فصدر مرسوم سلطانى فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة فى خدمة الحكومة وعين وزيرا مرتبا مستديما قدرة ١٥٠٠ جنيه فى العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بعبارة أصح بعد تنحيته عنها) .

صدر هذا المرسوم فى عهد وزارة يوسف وهبه باشا ، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدروه)، وكذلك على الوزراء السابقين إذا دعوا للعودة إلى الوزارة!

وكـان هذا الإجـراء بمثـابة رشـوة لكبار الموظفين ، وإغـراء لهم بالتـهافت على مناصب الوزارة ، لكى يصلوا إلى تحـسين مـعاشـهم ، فـهى عـملية مـاليـة خاليـة من معانى النزاهة ، وبذلك ضـمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير إرادتها.

مولد الفاروق - ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

فى غمار الحوادث والعواصف السياسية التى ترادفت على البلاد فى عهد الثورة، طلع على البلاد حادث سعيد، قوبل بالبشرى والابتهاج ، وهو مولد الأمير (جلالة الملك) فاروق ، وسطع بمولده نجم جديد ، فى سماء البيت العلوى المجيد ، فتجدّد الأمل بأن يكون قدومه فأل خير للبلاد ، وفاتحة عهد سعيد للنهضة القومية .

وقد أذاع مجلس الوزراء الأمر السلطانى الكريم، الذى صدر مبشرا بمولد الأمير ، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

«المنة لله وحده، بما أنه فى الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء المبارك ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قد منّ الله علينا بولد ذكر أسميناه «فاروق» ، فقد استصوب لدينا إصدار أمرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لإثباته بسجل خاص يحفظ برياسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره فى جميع أرجاء القطر مع تبليغه لمن يرى تبليغه إليه بصفة رسمية وإجراء ما يقتضى إجراؤه بهذه المناسبة المباركة، وإنى أسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقرونا باليمن والإسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه»

٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (١٢ فبراير سنة ١٩٢٠) «فؤاد»

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذه البشرى ، قرر:

(أولا) إبلاغها إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية.

(ثانيا) إبلاغها إلى المندوب السامى البريطانى وإلى وزارة الخارجية البريطانية .

ولعلك تلحظ ما فى قرار مجلس الوزراء من الشذوذ فى إبلاغ نبأ مولد الأمير إلى المندوب السامى البريطانى وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة الإنجليزية أملى على الوزراء هذا القرار ، كما جعلهم يحجمون عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن!

التدخل البريطانى فى وراثة العرش

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها فى تقرير وراثة العرش، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ، ثم السلطان (الملك) فؤاد ، عرش مصر ، لم يكن قد بتّ فى أمر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ، ولم يصدر أمر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة ، ووضعت هى هذا النظام ، وأبلغته إلى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه إليه اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ ، ونشرته «الوقائع المصرية» فى عدد غير اعتيادى صدر فى ١٧ أبريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال أللنبى المندوب السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية) ، وهذا نص الترجمة:

«دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

«ياصاحب العظمة. إن الحادث السعيد الجديدد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أُمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلّد السلطنة المصرية.

«وإنى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص»

القاهرة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ «أللنبى . فليد مارشال»

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ، قال:

«القاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠

«صاحب الجلالة الملك - لندرة

«أرجو جلالتكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه إلىّ اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت أللنبى نائب جلالتكم بمصر بحصول الاعتراف بنجلى الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده، وهكذا وإن لم يوجد فيمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى فى حق تقلّد السلطنة، وإنى أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم أن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامى، وأعتقد بأننى سأستطيع دائما الاعتماد على معاضدة جلالتكم الثمينة وجميل صداقتكم»

«فؤاد»

فردّ عليه الملك جورج ببرقية وجيزة، وأعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان، قال:

«لندرة فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠

«إلى عظمة السلطان

«قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم، وانى أوكد لعظمتكم اهتمامى وتأييدى لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة، كما انى أؤكد صادق ما أتمناه شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء» «جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية، بل التبعية، فكأنّ الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية، وكان هذا الوضع شاذا، ومنافيا للاستقلال، بل هادما للسيادة القومية، والكرامة الوطنية، وكانت البرقيتان اللتان تبادلهما السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدلّ على هذه المعانى، وإنك لتلمح من ردّ الملك جورج مبلغ الزراية والاستخفاف، وانتحال صفات جديدة للتدخل فى شؤون مصر، وفى الحق ان هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومى .

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش، وأصدر قرارا بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر، فى خطاب قال :

«أتشرف بأن أرفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجيًا إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية، وهذا نصه.

«لقد نشرت «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال أللنبى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية، ثم أصدرت الحكومة منشوراً إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شؤون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداء صريحا

على أحكام القانون الدولى من جـهـة وعلى مبادئ حـرية الشعـوب وحـقـوق الأمم الطبيعية مـن جهة أخرى، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضـها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تـعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصـر يخولها أى حق أو أية صـفـة للتدخل فى شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتهما استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو أى وصاية أو أى تدخل أجنبى

«فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالاجماع:

(أولا) الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها

(ثانيا) تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لإبلاغه إلى حكوماتهم، وتفضلوا الخ»

«وكيل الحزب الوطنى» ـ «على فهمى كامل»

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برياسة محمود سليمان باشا قراراً بالاحتجاج على هذا التدخل، هاك نصه:

«إن الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على، مصلح مصر الكبير، وبأن يكون على عرش مصر أحد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة، ترى أن فى تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق فى تقرير مصيرها هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة الحكم فيها، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل، وهى بذلك تعبر عن رأى الأمة».

هذا، وقد رفع المغفور له الملك فؤاد بعض الشذوذ والافتئات والتدخل الأجنبى الماثل فى وثيقة ١٥ إبريل سنة ١٩٢٠، بعد سنتين من صدورها، إذ أصدر عقب إعلان «الاستقلال» أمراً ملكياً فى ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢، وضع فيه نظام وراثة العرش، جاء فى المادة الأولى منه أن «الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى فى أسرة جدنا الجليل محمد على. وجاء فى المادة الثانية: «تنتقل ولاية المُلك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناءِ ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه المُلك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى أخوة، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية، فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش.

إعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية فى مارس سنة ١٩٢٠ إعادة الرقابة على الصحف، وكانت قد ألغيت فى عهد وزارة محمد سعيد باشا كماتقدم بيانه (ص٣٩).

ففى صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونيل سميز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديرى الصحف، وأبلغهم فحوى هذا القرار، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها، فردّ عليه الصحفيون بالاحتجاج على إعادة هذه الرقابة فى الوقت الذى أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد أللنبى بإعادة الرقابة على الصحف، سوغتها بقولها:

«نظراً لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخلّ بسلطة الحكومة، والتى من شأنها الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال مناقضة للنظام والأمن العام، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠».

وتنفيذاً لهذا القرار لم يعد ينشر فى الصحف إلا ما يأذن الرقيب به، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معداً للطبع.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديري الصحف العربية، وتباحثوا في قرار إعادة الرقابة على الصحف، فقرروا احتجاب الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجاً على ذلك القرار.

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد عامة، وأسباب الثورة خاصة، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجعاً لملافاة الحالة الثورية، وفي المقترحات التي تعرضها على الحكومة البريطانية في هذا الصدد، وغادر اللورد ملنر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ إلى القدس في رحلة بفلسطين، ثم عاد إلى الإسكندرية، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه إلى انجلترا، وسبقه إليها زملاؤه.

اجتماع الجمعية التشريعية
بمنزل سعد باشا - ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت «الجمعية التشريعية» معطلة منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج١ ص٢٧)، وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها، ولم يساهم فيها بعض أعضائها إلا بصفتهم الشخصية، ولم تجتمع هيئتها، كما اجتمعت مجالس المديريات ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن إليهم، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه، وأنهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة في ذلك الحين، وأن يصدروا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد باشا) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠، وأصدروا قرارات، كتبوا بها المحضر الآتي:

«في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨هـ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠م انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم:

إبراهيم سعيد باشا، وحسين واصف باشا، وقلينى فهمى باشا، وراغب عطية بك، وفتح الله بركات باشا، وحسين هلال بك، وحسن سيف أفندى، والدكتور محمد أمين بدر بك، ومحمود الأتربى باشا، والسعدى بشارة الطحاوى بك، وعمر مراد بك، ومتولى حزين بك، وعمر خلف الله بك، وإبراهيم على بك، ومحمد محمود بك، وحنفى منصور بك، ومحمد علام بك، وعلى المنزلاوى بك، وسينوت حنا بك، ومحمد رشوان بك الزمر، وإسماعيل أباظة باشا، ومحمود أبوحسين باشا، وعبداللطيف الصوفانى بك، والشيخ محمد شاكر، ومحمد السيد أبوعلى باشا، وعبدالرحمن عوض بك، والشيخ عبدالفتاح الجمل، وعلى شعراوى باشا، وحافظ المنشاوى بك، وأمين سامى باشا، ومنصور يوسف باشا، ويوسف أصلان قطاوى باشا، وزكريا نامق بك، وعبدالسلام العلايلى بك، ومحمد كمال أبوجازية بك، وطنطاوى بك طنطاوى، وإبراهيم دويدار بك، وعلوى الجزار بك، ومحمد أمين أبوستيت بك، ومحمود همام بك، ومحمد محفوظ باشا، وعبدالرحمن محمود بك، وميشيل لطف الله بك، ومحمد المنياوى بك، ومحمد على سليمان بك، والمصرى السعدى بك، ومصطفى بكير بك، ومحمد عزام بك، وكامل صدقى بك، وحسين الشريعى بك، ومحمد عبدالخالق مدكور باشا.

«وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سناً، ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا، وحسين هلال بك، ومحمد عبدالخالق مدكور باشا، بالإجماع، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبدالخالق مدكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حداداً على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية فى مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق.

«أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبى السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية، وطلبة سعودى باشا، ومحمد شريعى باشا، ومرقس سميكة باشا، ومحمد عثمان أباظة بك، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو

الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها مايأتى:

أولاً : إن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية.

ثانياً: تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاقاً لقواعد الحق والعدل والقانون، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به.

ثالثاً: تحتج الجمعية على تعطيلها، وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها.

رابعاً: تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها سواء أكان الاعتداء واقعاً على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية.

خامساً: تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفاً تاماً حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية:

(أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه.

(ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً، ولا مصلحة مصر وحدها، ولا مصلحة الاثنين معاً، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبى وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز.

سادساً: قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما، يعد لغواً، ولا يلزم الأمة فى شئ فالأمة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة.

سابعاً: تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية:

١ - الوفد المصرى فى باريس.

٢ - رئاسة مجلس الوزراء.

٣ - قناصل الدول فى مصر.

٤ - الصحف المصرية.

٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر.

٦ - سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها.

ثامناً: إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال: «تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساءً، ويلى ذلك إمضاءات جميع الأعضاء الحاضرين».

أمر عسكرى بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية وإصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية، وإعلان الاستقلال، وحسبت حساباً بعيداً لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات، وما تحدثه من الأثر فى النفوس، فقد تؤدى إلى شل سلطة الحكومة، وإلى ما يشبه العصيان المدنى فى الهند، فأصدر اللورد أللنبى أمراً فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠م بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية فى غير الأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح، قال:

«أنا الموقع أدناه ادمند هنرى هينمن فيكونت أللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائداً عاماً لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى، أصرح وأعلن ما يأتى: ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصاً بهذا الاجتماع ترخيصاً.

صريحاً بمقتضى القانون، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى».

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠م «أللنبى . فيلد مارشال»

تغيير فى صيغة خطبة الجمعة
وما قوبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠م عيد ميلاد المغفور له السلطان فؤاد، فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة، فما أن سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم، وكان هذا من مظاهر تجهم الرأى العام للسراى، وقد بدا هذا الشعور أيضاً فى اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد باشا (ص١٠٦)، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية، واستثنت منها السراى.

كارثة القطار فى أودينى
وفاة اثنى عشر طالباً مصرياً

فى خلال حوادث الثورة وقع فى أوروبا حادث أليم أودى بحياة اثنى عشر طالباً مصرياً، فكانت وفاتهم تشبه من بعض النواحى مصرع شهداء الحرية فى حوادث المظاهرات، وذلك أنه فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠م ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا أوروبا لإتمام دراستهم القطار القائم من تريستا إلى ڤيينا، ولم يكد يصل إلى محطة بونتا القريبة من أودينى من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب، وجرح ٣٠، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالباً، وجرح تسعة، أما القتلى فهم: عبدالوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة،

على حسن بكرى من دمياط، رمضان محمود هدايت من طنطا، أحمد طلعت أسعد من الزقازيق، عبدالحليم محمود، ورزق يعقوب من دمياط، شفيق سعيد من صهرجت، محمد إبراهيم سالم زويل من بورسعيد، محمود عبدالرحمن من القاهرة، حسين شلبى من القاهرة، فريد فتحى من طهطا، إبراهيم العبد من شبرا النملة.

وقد وقع نبأ هذا الحادث فى النفوس وقعاً أليماً، وأظهرت الأمة شعوراً عميقاً نحو أولئك الشهداء الذين ماتوا مغتربين فى سبيل العلم، وسموا شهداء الغربة والعلم، واحتفل بتشييع جنازاتهم فى بلادهم احتفالاً عظيماً.

استقالة وزارة يوسف وهبة باشا - ١٩ مايو سنة ١٩٢٠م

فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٠م رفع يوسف وهبة باشا استقالته إلى السلطان، وبناها على قوله فى كتابه: «فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة».

وقد اختلفت الآراء فى أسباب هذه الاستقالة، فعزاها بعضهم إلى شعور وهبة باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية، مما جعله يميل أخيراً إلى الراحة والاعتكاف، وبخاصة لأنه كان فى ذاته متقدماً فى السن.

وعزاها آخرون إلى رغبة السلطان فى تنحيته عن الحكم، لما بدا له من العجز عن مواجهة الحوادث، فلم يجد وهبة باشا بدا من النزول على هذه الرغبة، لأنه إنما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطانى، فاستقال تنفيذاً لمثل هذا الأمر، وقيل - وهو الأرجح - عن السبب المباشر لاستقالته أن توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبة باشا إحضار أكبر عدد من الأعيان والعمد إلى السراى للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولى عهد للسلطنة، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهها مألوفة فى ذلك العهد، فأظهر يوسف وهبة باشا تخوفه من إحجام القوم عن الحضور من تلقاء أنفسهم، وأنهم فى حالة الضغط عليهم لا يحضر منهم إلا القليلون، ولما انصرف وهبة باشا أعاد نسيم باشا الكرة على السلطان، وأخذ على عاتقه بوصفه كونه وزيراً للداخلية إنجاح الفكرة، فوافقه السلطان، وأحضر نسيم باشا فعلاً عدداً كبيراً من الأعيان والعمد، ونجحت الفكرة ظاهراً، فتغيّر السلطان على يوسف وهبة، ومرت

على هذا الحادث أيام، ثم انتهز فرصة حديث له معه فى موضوع آخر، فأظهر عدم رضاه عنه، فلزم يوسف وهبة داره متمارضاً، وانتهى إلى تقديم استقالته.

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة فى ظل الحكم المطلق، فهى لا تتبع مصلحة الشعب، ولا تتصل بإرادته، بل تتبع رغبات ولىّ الأمر، إذا رضى عن رجل قفز به إلى منصب الوزارة، وإذا غضب على وزير أقصاه عنها بلمحة أو إشارة، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه، ومناط الرضى والغضب عند ولى الأمر فى ظل هذا النظام، هو فى الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهواؤه، أو مصالحه ورغباته، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب، كما هو روح النظام الحر، بل يعتبرهم موظفين فى بلاطه، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل، كما يشاء ويهوى.

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى
٢٢ مايو سنة ١٩٢٠م

قبل السلطان استقالة وزارة وهبة باشا فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠م، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة، وكان بديهياً، وقد نجحت فى الظاهر فكرته التى مر ذكرها، أن يكافأ عليها بإسناد رياسة الوزارة إليه، فألف وزارته (بغير برنامج)، وصدر المرسوم السلطانى بتشكيلها فى ٢٢ مايو على النحو الآتى: نسيم للرياسة والداخلية، أحمد زيور للمواصلات، أحمد ذوالفقار للحقانية، محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية، حسين درويش للأوقاف، محمد توفيق رفعت للمعارف، محمود فخرى للمالية، يوسف سليمان للزراعة.

وكانت هذه الوزارة استمراراً لوزارة وهبة باشا، وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام.

الاعتداء على رئيس الوزارة

فى نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠م، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بإلقاء قنبلة عليه، أخطأته ولم تصبه، وبيان ذلك

أنه بينما كان قاصداً إلى مقره بوزارة الداخلية، ألقى شاب على سيارته قنبلة فى شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين الآن) عند اتصاله بشارع الشيخ عبدالله (مصطفى كامل الآن)، فانفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة وحطمت زجاجها، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة، وأصابت سائق سيارته بجرح بليغ، وكان للانفجار دوى شديد، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى، وكان شبيهاً بصوت مدفع الظهر، وتبين أن المعتدى شاب يدعى إبراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة، وقد حاول الهرب بعد الحادثة، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه، فأصابه إصابات خفيفة، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصاباته حتى تعب، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها، وفى هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطانى وبوليس قسم عابدين، وطوقوا الحى من جميع جهاته، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم إلى قسم عابدين.

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلى نسيم باشا لتهنئته بنجاته، وعلى أثر ذلك حضر نسيم باشا إلى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر إلى عظمة السلطان، ثم زاره السلطان فى منزله فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر، تقديراً له وتكريماً، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا إلى السراى، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على، وقلده إياه بيده.

وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم.

تصفية أملاك الخديو عباس الثانى
نوفمبر سنة ١٩٢٠م

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠أصدر اللورد أللنبى إعلاناً بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا ببيع أملاك الخديو عباس الثانى، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليه سنة ١٩١٦م، وتنفيذاً لأمر اللورد أللنبى باع الحارس على أموال الأعداء جميع أملاك الخديو.

هوامش الفصل الثاني عشر

(١) حديث محمد سعيد باشا فى جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩.

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلا فى معاهدة (سفر) التى أمضيت يوم ١٠ أغسطس ١٩٢٠ وتنازلت فيها لإنجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد فوز الثورة الكمالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق بها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بان لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيراً لمدلول التنازل وأنه لمصر ، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى قسم الوثائق التاريخية.

(٣) الصاغ فؤاد عنايت مأمور قسم الجمرك، ومن الضباط الذين جرحوا البكباشى بلكن، والبكباشى رمندا، وعلى عبدالجواد الملازم الثانى.

(٤) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩): الشيخ شلبى عوض ، الآنسة فهيمة دهمان ، محمود مصطفى . محمود السيد منصور . محمود رمضان صادق ، محمد خليل.

(٥) نشرت صحيفة «المقطم» البلاغ وفيه عبارة «تحت رآسة حاكم وطنى» وكلمة «مَوّ» بدل «عظمة»، وقالت إنه هو النص الذى تلقته من دار الحماية وأرسل إلى الصحف الأخرى، ثم صدر بلاغ من إدار المطبوعات بتصحيح عبارة : «تحت رآسة حاكم وطنى» بعبارة «تحت حكم سلطان مصرى» وكلمة «مَوّ» بعظمة ، وهذا معناه أن الكلمات التى صححت كانت واردة فى البلاغ أصلا.

(٦) يقول اللورد ملنر فى تقريره : «وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطيات للمحافظة على سلامتنا نظرا إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والإغراء ، فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه دون أن يحدث حادث ما».

(٧) انتخب فى هذا الاجتماع خمسة من المحامين ، وهم : مرقس حنا بك . ومحمد أبو شادى بك . وعبدالرحمن الرافعى بك . ويونس صالح بك . وأحمد مصطفى بك أعضاء فى مجلس النقابة بدلا ممن

انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حنا بك نقيباً للمحامين . ومحمد أبو شادى بك وكيلا للنقابة.

(٨) فى الترجمة الرسمية للبلاغ «تحت أنظمة دستورية» والمعنى واحد.

(٩) نشرنا هذه العهود فى كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص٢٤٣ وما بعدها) وقد أعدنا نشرها الآن فى قسم الوثائق التاريخية.

(١٠) تقرير اللورد ملنر . وقد ظهر أثناء قيام وزارة توفيق نسيم باشا.

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضداً له فى مهمته، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح، وعلى الرغم من أنه أرسل إلى رئيس المؤتمر وإلى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر، صمّ المؤتمرون آذانهم عن سماع هذه المطالب، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول، ويتصل بالصحف، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية، ويرسل التقارير والرسائل إلى زعماء المؤتمر، وإلى مختلف الحكومات والمجالس النيابية، فلم يجد من أيها مؤيداً أو نصيراً، واستمال بعض كبار الكتاب الأوروبيين، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات، وألف فيكتور مرجريت أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين رسالة باسم (صوت مصر)، La Voix de légypte، قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية، وقد تليت فى المأدبة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩، قال ما تعريبة :

«إن السلطة العليا لأساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعبًا كانت من قبل فى عداد الأموات، فهذه بولونيا وأرمنيا تضمدان الآن جراحهما، وهناك على بحر سفيد الجميل نرى اليونان تنتعش، ولكن العدالة الإنسانية مازالت بتراء ناقصة، وقد أدى نقص العدالة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلاؤنا إلى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى.

«ومع ذلك فإن أرض منفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها، فهى المربية الروحية لليونان، وكهنتها هم الذين رفعوا النقاب لأول مرة عن

أسرار هذا الوجود، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة، وبالأمس كان علمهم يشترك فى نصرة الحق مع أعلام الحلفاء.

«على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة؟ ولكن وا أسفاه!!.. فإذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن، فإنها استخدمت لإرضاء جشع الطامعين ولخدمة الوسائل الدنيئة التى تتبعها الحكومات دائما تحت ستار الحق لإدراك أغراضها. فليرتفع صوت مصر وليصل إلى أعماق جميع القلوب، حتى يجد من تضامن الشعوب وتآخيها نصيراً على الظلم».

وندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا، واستعان أيضًا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذى كان وقتا ما مستشاراً قضائيا لوزارة الخارجية الأمريكية، فدافع عن مطالب الأمة المصرية، وقدم عنها فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، وأصدرت اللجنة قراراً لصالح مصر، وهو القرار الذى سبقت الإشارة إليه . ولكن هذا القرار لم يكن له صدى فى قرارات المجلس.

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التى لابد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (ابريل سنة ١٩١٩)، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء فى ٢٨ يونيه من تلك السنة، وفيها الاعتراف بتلك الحماية، وعلى أثر توقيعها دبّ اليأس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد، وفكروا فى مصارحة الأمة بإخفاق الوفد فى مهمته، لولا ما كان يصلهم بباريس من أنباء ثبات الأمة فى جهادها، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات فى سبيل استقلالها.

فلما جاء اللورد ملنر إلى مصر، ولقى من مقاطعة الأمة للجنته ما رأى، عاد إلى لندن وفى جعبته الرغبة فى مفاوضة الوفدالمصرى، إذ أدرك وهو فى مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل، فى سبيل الاتفاق والتفاهم، وأن فى يده مؤقتاً مفتاح هذا التفاهم، وبعبارة أخرى، أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة أن الوفد لا يأبى الخروج

بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعى، وهو الجلاء، إلى مساومة وتساهل فى شأن الجلاء .

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن. عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجىء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة، فجاء المستر هرست إلى باريس، وقابل سعد باشا فى مايو سنة ١٩٢٠، ودعى الوفد إلى مفاوضة اللجنة بلندن.

رأى الوفد قبل أن يلبىّ الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية، فذهب ثلاثتهم إلى لندن وقابلوا اللورد ملنر، وأظهر لهم استعداده للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط، وأنه إذا اقتنعت انجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبى، وقال إن العبرة بالنتائج، ولاخوف من شىء ما دامت المفاوضة مطلقة، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته، والذهاب إلى لندن لمفاوضته، وأرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية:

«لقى زملاؤنا فى لندن قبولا حسناً، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات إلى حلّ مرضٍ، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعًا إليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونية سنة ١٩٢٠) للدخول فيها، مستمدين القوة من اتحاد الأُمة، وحكمة أبنائها، والحجّة من وضوح الحق، والمعونة من الله ناصر الضعفاء».

المفاوضات

وصل الوفد إلى لندن يوم ٥ يونية سنة ١٩٢٠، واستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حماسيا.

وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر فى وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر إلى

الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، ورفضه الوفد، ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملنر فى نفس هذا اليوم، وقد رفضته اللجنة، ننشرهما هنا فيما يلى:

ترجمة مشروع المعاهدة

الذى قدمه اللورد ملنر إلى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التى استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجود الآن بلندن هى:

إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتى:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظامات دستورية.

٢ - وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى.

٣ - نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظراً لما لها من المصلحة الخاصة فى حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى، فمصر تعطيها حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة، أما المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فإنها تعين بعد باتفاق الطرفين.

٤ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشاراً ماليا يعهد إليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب استشارته فيها.

٥ - تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على

السواء.

٦ ـ وتوقعًا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظراً لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لإيقاف تنفيذ أى قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفًا للمتبع فى البلاد المتمدنة، وإن وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل فى أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم.

٧ – قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب فى مصر.

٨ ـ تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفًا إنجليزيا بوزارة الحقانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب.

٩ – تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدتها تمثيل مصر فى أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى.

١٠ ـ تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى فى مصر صفة خاصة، وأن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

١١ ـ الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

وهذا الاتفاق يعتبر جزءاً متمما للتراضى المزمع عقده بينهما

مشروع الوفد

فلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملنر، وكان قد انتهى من وضع مشروعه، بادر سعد باشا بتقديمه إلى اللورد ملنر فى نفس اليوم، أى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، وأرفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه:

«أتشرف بأن أبلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به، وإنى أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها.

«ونحن نعتقد أن هذا المشروع بالصفة التى هو عليها من شأنه أن يرضى الطرفين، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الإخلاص بين الشعبين الإنكليزى والمصرى .

«ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد .

«ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر لى السفر إلى «شاتل» و «فيشى» قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظهر .

وتفضلوا .... الخ»

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر

المادة الأولى ـ تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.

المادة الثانية ـ تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة ـ عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية:

فى غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى أو الانتهاء المدةالمحددة فى عقد الاستخدام، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة، ويمنح هذا التعويض

أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة - تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية:

١ - الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لاتحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى.

٢ - كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة، تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض مالم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف (...) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرآئع الدول ذوات الامتيازات أو - إن كان قانونا ماليا - إن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه.

المادة الخامسة – فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة.

المادة السادسة– تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور.

المادة السابعة – فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية.

المادة الثامنة - لبريطانيا العظمى - إن رأت لزوما - أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الآسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال، تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساوٍ .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الآستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨(١) الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم.

المادة التاسعة - فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

المادة العاشرة - يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعدٍّ يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ – عند حصول تعدٍّ على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص.

المادة الحادية عشرة – تتعهد مصر، فوق ذلك بألا تعقد أية محالفة مع دولة أخرى بدون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى.

المادة الثانية عشرة - هذه المحالفةمعقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها.

المادة الثالثة عشرة - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص.

المادة الرابعة عشرة – كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغيا ولا عمل له.

المادة الخامسة عشرة - تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة - يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

هذا، ومما يلاحظ على مشروع الوفد، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية، أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه، وأغفل السودان، وقبل حلول انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتهم، وتعيين نائب عام انجليزى فى المحاكم المختلطة، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين فى اختصاصاته، وزاد على مشروع ملنر تعهد مصر فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب مع دولة أخرى،ولو لم تكن سلامة مصر فى خطر مباشر، بأن تقوم لها فى داخل حدودها بجميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل.

مشروع ملنر الأخير - ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائى، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلى باشا، ووضعت لجنة ملنر مشروعاً ثانيا يشتمل على تعديل يسير فى العبارات الواردة فى مشروعها الأول دون تغيير فى جوهره وقواعده، وقد سلمه اللورد ملنر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى عدلى باشا لكى يوصله إلى الوفد، مقرونا بخطاب مؤرخ فى اليوم نفسه، قال فيه:

«إن المذكرة(١) المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهر يونيه إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠، بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى، وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضا، وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة، إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة فى المادتين ٣، ٤، وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحاً»

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ أمضاء (ملنر)

نص المشروع

١ - لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد.

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول

ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية:

٣ - (أولا) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

(ثانيا) تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية:

(أولا) تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألاتعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

(ثانيا) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكرفيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر.

(ثالثا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً ماليا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها.

(رابعا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام.

(خامسا) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

«نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات» .

(سادسا) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

(سابعًا) الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

٥ ـ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية، ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

٦ – يعهد إلى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ – تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر.

٨ – تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات، وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى:

(أولا) لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

(ثانيا) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين.

(ثالثا) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انجلترا.

(رابعا) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها.

(خامسا) تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر.

(سادسا) تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ.

وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية.

٩ - التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية.

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة.

١٠ ـ تقضى المراسم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخوّلاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس.

١١ ـ بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الأمم.

كتاب اللورد ملنر عن السودان

أخرج اللورد ملنر السودان عمداً من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه، وأوضح للوفد أن مشروع المعاهدة لايمسه بحال، وأنه يبقى على الوضع الذى كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر، وتوكيداً لهذا المعنى أرفق اللورد ملنر بمشروع المعاهدة الأخير الذى سلمه إلى عدلى باشا كتابا قال فيه:

«حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

«١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

«عزيزى الباشا: بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها، ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة، وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر، فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما، ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر.

«أن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارا فى السودان، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة»

الإمضاء (ملنر)

فهذا الخطاب ينبىء عن إصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، واستمرار الوضع الذى أوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة، هذا الوضع

الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة انجليزية، هذا إلى أن مشروع ملنر فى مجموعه إنما يرمى إلى تصحيح مركز إنجلترا فى وادى النيل، وإقراره من جانب مصر، وقد أشار سعد باشا إلى هذه النية فى خطبته يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ فى الاجتماع الذى أقيم بدار السيد عبدالحميد البكرى بالخرنفش، فذكر أن اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات: «إننا الآن فى مصر واضعون يدنا على كل شيء ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شيء واحد، وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها، لأنه الآن فعلى، ونريد أن يكون شرعيا، مستندا إلى قوة عسكرية، نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة، وهى الآن فى قبضتنا فعلا، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم».

وهذا القول يدل على الروح التى صدرت عنها مفاوضات ملنر، والغاية التى كانت تنشدها انجلترا منها .

هوامش الفصل الثالث عشر

(١) هى المعاهدة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس راجع نصها والحديث عنها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) س ٨٦ وما بعدها، وقد أعدنا نشرها فى قسم الوثائق التاريخية

(٢) يقصد بالمذكرة نصوص المشروع.



الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة فى مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهومًا أن يبتّ الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكى يقبل كله أو يرفض كله، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر .

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع إدخال تعديلات عليه، ورأى فريق آخر رفضه جملة، وانتهى الرأى إلى استشارة الأمة فى المشروع، قبل أن يقطع الوفد بالجواب، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة.

وكانت هذه الاستشارة فى ذاتها مكسبًا للحركة الوطنية، لأنها رجوع من الوفد إلى الأمة، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات)، الذى هو أساس النظام السياسى الصحيح، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها فى الحياة القومية، وهو أيضا تثبيت وتوكيد لحقها فى تقرير مصيرها، ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانًا لشرح المشروع جملة وتفصيلا، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية، مما كان له الأثر فى استنارة الأفكار، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية.

حقًا قد لا تكون فكرة الرجوع إلى الأمة هى التى دعت الوفد إلى هذه الاستشارة، بل رغبته فى أن لا يتحمل مسئولية إبداء رأيه فى مشروع يعلم هو فى خاصة نفسه أنه يحتوى على عناصر الحماية، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة، فقد أكسبت الأمة حقا كان موضع الشك والنزاع، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى فى أمهات

المسائل، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التى يستقرّ عليها رأيها العام.

وإذْ انتهى رأى الوفد إلى استشارة الأمة فى المشروع، فقد عهد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا فى المفاوضة وهم: محمد محمود باشا وعبداللطيف المكباتى بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك، السفر إلى مصر، على أن ينضم إليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر، وهم: مصطفى النحاس بك والأستاذ ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك، لكى يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه.

بيان سعد إلى الأمة
عن مشروع المعاهدة

سافرسعد باشا إلى فيشى للاستشفاء، ولينتظر نتيجة الاستشارة، ومن هناك أرسل بيانا إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المفاوضة، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها فى المشروع، قال:

«إخواننا الكرام

«نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم، واجتمع أقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الأقوام، على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم.

«وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها، حيثما وجدوا للسعى سبيلا، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها، وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون ومالا تعلمون، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة، ولقد أمدّهم أبناؤها على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم فى جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم، وضحوا فى سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال، وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه إذ أوصدوا

أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل، حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار في البلاد المتمدنة إلى الانتصار لها والدعوة لإجراء العدل فيها.

«فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها، والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها، لعلمها أن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها، وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضات إلى عهدة وفدها، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت، ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد، وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه إلى لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم أنه ليس في مصالح انجلترا بمصر ما يعارض استقلالها، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول في المفاوضة، ولقد باشرناها منذ وصلنا إليها ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك، والثالث منها وهو الأخير، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بني عليها، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه، بل زاد أن هناك شكا في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير إرادتنا، وغير واف بمطالبنا، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به.

«غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لايستهان بها، وتغيّر الظروف التي حصل التوكيل فيها، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيها، رأى إخواننا معنا خروجا من كل عهدة، وحرصا على كل فائدة، واستبقاء لكل فرصة، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم

أنتم نواب الأمة المسئولون، وأصحاب الرأى فيها، وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد هذه الاستشارة، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبداللطيف بك المكباتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه. وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد.

«أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكم، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين».

فيشى فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ سعد زغلول

خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل فى اليوم نفسه خطابا إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر صارحهم فيه برأيه فى المشروع، وهو أنه حماية لا استقلال، وطلب إليهم عند عرضه على الأمة أن يبّينوا لها الحقائق، بلا تفسير أو تأويل، والحق أن الفرق كبير بين بيانه إلى الأمة وخطابه إلى الأعضاء الثلاثة، قال:

«أهديكم أطيب تحياتى، وبعد فإنكم تجدون طىّ هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته، وأظنكم تستشفون منه إنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون إليكم من إخوانكم، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به، وباطنه الحماية وتقريرها، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير، كالقوة العسكرية، والتدخل فى التشريع للأجانب، وفى القضاء المختص بهم، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين إنكليز، وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى، وتقييد

حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انجلترا، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى، وفضلا عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية، وصدور الدكريتات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية، إذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الإلغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم، ولكن إخوانى لا يرون فيه رأيى، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا، لكيلايشمت الأعداء بنا، ولو أن إخوانى أصغوا إلى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يوليه الماضى، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا، وكان رفضنا له بالإجماع، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها، ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة، ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج، وانفراد الدولة الإنكليزية بالعزة والسلطان، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته، وقمنا للمطالبة ببطلانه، وما ضحّت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ماهو بعيد عنه فى الواقع وإن كان قريبا منه فى الظاهر.

«وأما إذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم، فذلك شىء آخر لا تقع تبعته علينا، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع، وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم، وسوف تطلعون

على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها، وتقفون من الإخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن، وإنى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم، وإنى مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاءون من الأوراق، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل، والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور»

«سعد زغلول»

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه فى المشروع، لا أن يكتفى بذكر هذا الرأى فى خطاب خاص إلى الأعضاء الثلاثة، نعم كان واجبًا عليه، وقد كان يتولى زعامة الأمة، أن يصارحها برأيه الواضح فى أهم مسألة عرضت لها فى ذلك الحين، وهى مسألة تقرير مصيرها، فإذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه فى مثل هذه المسألة الهامة، ففيم إذن ترجع إلى زعامته؟ وفى أى أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعة الرأى الصواب، يرشد الأمة إليه فى الأوقات العصيبة، ومن الخير أن يرجع إلى الأمة ليستمد سلطته منها، ولكن على شرط أن يدلى لها برأيه، وبالتوجيه الذى يرى فيه خيرها وصلاحها، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصح والإرشاد، وهداها سبيل الحق والسداد.

وفى الحق أن أعضاء الوفد، فى الجملة، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب، بل كانوا محبّذين ومؤيدين لها فى مجموعها، وفى ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى خطبته بمجلس اللوردات التى سيرد الكلام عنها «فى شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا إلى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها، فلم يشرحوها فقط، بل حبذوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة، وتحسنت الحالة فى مصر تحسنا عظيما».

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذى جرت عليه الاستشارة، وحبّذ مسلك زملائه فى تفسيراتهم، وأرسل فى هذا المعنى تلغرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، قال فيه: «وصلتنا أنباء

الاستشارة فملأتنا سرورا وفخاراً، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع فى نفسى ونفس زملائى أعضاء الوفد، ولاشك أنه يحق لنا أن نفخر بأمتنا التى وقفت موقفا حكيما جديرا بها، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية».

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بآراء الهيئات والكتاب والباحثين والأفراد فى مشروع المعاهدة، فنشر الحزب الوطنى تقريرا مسهباً فى معارضته وإظهار ما فيه من عناصر الحماية، وأصدر القرار الآتى:

قرار الحزب الوطنى

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذى قدمته إليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه:

(أولا) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستنشر بعد.

(ثانيا) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتمادا مستورا.

(ثالثا) إبداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساسا لاتفاق بين مصر وانجلترا.

(رابعا) إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الأجيال المستقبلة وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع.

(خامسا) الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة».

«وكيل الحزب الوطنى»
«على فهمى كامل».

أما التقرير الذى أشار إليه الحزب فى قراره، فقد أوضح فيه رأيه فى المشروع تفصيلا، مما نقتطف هنا بعض فقرات منه، فقد بيّن أن المزايا الواردة بالوضع الماثل فى المشروع هى مزايا وهمية، فمما ذكره عن مزية الاستقلال: «أن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى إلى حكم صحيح، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومهنهم اتّبعوا فى بحثهم جميعا طريقة واحدة، واعتمدوا على أدلة واحدة، ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هى وجود الاستقلال.

«أغفلوا الكلام جميعا عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية، ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الإتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية، وأخذوا فى تصغير شأنها، وقالوا إن لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة، هكذا قالوا، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر.

«إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هى أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها، فإذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال»

ونفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد فى المشروع، ثم دحض مزية حرية التصرف فى المالية قائلا:

«هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية:

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى: «تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً ماليا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها».

(١) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الإنجليزية، ويفرض أيضا إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار، فوظيفة الاستشارة إذن وظيفة دائمة لا وقتية.

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهمّ البحث عما إذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أواختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول «التغييرات اللازمة فى صندوق الدين»، لايهمنا هذا البحث لأننا نعرف لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور، ونعرف أيضا معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فإن القاموس السياسى الإنجليزى يقول إن كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع، وأن انجلترا لم تستخدم فى التعبير لفظ «مستشار» وفعل «استشار» إلا للإدلال على مرادها، تريد أن تقول لنا بهذا التعبير: إنى أقصد المستشار الذى تعرفونه آمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى، تريد أن تقول لنا إنى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياستى، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها، وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتى، وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من أنها عبّرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاما مخصوصة لكل من اللفظين.

(ج) إننا لم نفهم التعبير بلفظ «فى الوقت اللازم» الوارد فى النص، فهو قَيْد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد منه، ويلاحظ أن هذا القيد لايمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لايحتاج فى سريانه للإشارة إليه فى بند خاص.

(و) إن انكلترا هى وحدها التى استفادت من إيراد هذا النص فى المعاهدة، فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضا من عينه.

(هـ) ولا عبرة بما جاء فى النص من أنه «يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها» - لا عبرة بهذا النص، فإنه من الجمل السياسية التى لا تؤدى المعنى الظاهر، وأن انكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ «استشارة» مرتين فى هذه الجملة القصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقى

من النص، والذى يؤيد ذلك ما جاء فى أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملنرهو الذى حتّم إدخال هذا النص وتشدد فى إبقائه.

«فنحن إذن لم نكتسب شيئًا من الوجهة المالية، وبذلك يكون القول بأننا سنكون أحرارا فى إنشاء المدارس التى نريدها وتوسيع التعليم وَهْمًا باطلا لأن المستشار سيقف أمامنا فى كل مشروع من هذا القبيل».

ودَحَض مزية الجيش والأسطول وأبان أن دخول مصر فى عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها وأشار إلى مافى المشروع من نصوص أخرى تهدم معانى الاستقلال:

فمنها تخويل انجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات فى تعديلها، قال فى هذا الصدد.

«ينص البند الثانى على أنه لايمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الأول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات.

«والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة، فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤، لأننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها، إن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ملن شيتهام إلى السلطان حسين، ولايمكن أن يقال إن انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل أو التفويض من مصر، لأن التعبير بعبارة «لايمكن» ينفى فكرة التفويض أو الوكالة، أضف إلى ذلك أن القانون الدولى لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الأمر فى النهاية إلى الدولة التى أعطت التفويض، فتسليم مصر لانجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيا آخر بحماية سنة ١٩١٤».

ومنها أبدية المعاهدة والمحالفة، قال فى هذا الصدد:«ومما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة للمحالفة ولا للمعاهدة، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو محالفة أبدية بين دولتين متساويتين»

ومنها منح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين وتخويل بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى: «تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر».

«بهذه المنحة ضمنت الحكومة الإنجليزية بقاء احتلالها إلى الأبد وحولت احتلالاً عسكريا مؤقتا إلى احتلال نظامى مؤبد، بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء، من سبعين عهدا ووعداً كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية، وإن لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة)، غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا، فلقد بنت فرنسا حقها فى احتلال تونس على سبب مؤقت، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما أنها نصت فى المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق».

ومنها تعيين الموظف القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : «تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية، يتمتع بحق الاتصال بالوزير، ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام».

«فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذى تعينه انجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية:

١ ـ له حق الاتصال بالوزير، ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى، فإن

وظيفةً من هذا القبيل لا تشغل انجلترا إلى حد إدراجها فى المعاهدة، وإنما الذى نفهمه من هذه الوظيفة، هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية والتحقيقات والنيابة، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة إلى الأجانب فقط، ولكن بالنسبة للمصريين أيضا، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال.

٢ - ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب، وقد نُشرت هذه الفقرة مصادفةً فى بعض الجرائد بنصها الإنكليزى، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدى إلى أن هذا الموظف يجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماسا بالأجانب، وبما أن النص الإنكليزى هو الأصل المعتمد. فإن المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى إدارة القانون الذى يُطبق على الأهالى.

٣ - ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف، بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين، والفرق بينهم أنه معين من قبل انكلترا، أما المستشارون فكانوا يعينون ولو فى الظاهر من قبل الحكومة المصرية، فهل يوجد تدخل من انكلترا فى أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق .

«ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقًا أخرى لإنجلترا واضحة فى قواعد الاتفاق، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى بإصدار أمر عالٍ باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفيةصحيحة، وإننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها، ولكننا نقول إنها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمر الصادر من القائد العام فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير فى حيازة وزير

حربية انكلترا وملكا له بصفة مستديمة لأغراض عسكرية».

وذكر ضياع السودان في المشروع قال:

«إن قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمنيًا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوي فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث. وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية، وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الإنكليز، فلا نزاع إذن أننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان.

«السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والغربية،وهو ألزم لمصر من الإسكندرية، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا، وهو النيل كله، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا؟

«أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات؟ أين الاحتجاجات؟ أين الصحف؟ أين المهندسون؟ أين الجمعية التشريعية؟ أين أعضاء مجالس المديريات؟ ماذا أصابنا حتى ننسى السودان، وهو إنْ تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا، فأصبح السودان جنساً غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله في البحث، أصبح مركز انجلترا فيه شرعيا لأن اللورد ملنر هددنا إما أن نقبل الكل أو نرفض الكل، أنسينا ما بذلناه في سبيله من الأموال والأرواح؟ أنسينا أنه كان ولايزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر، أنسينا أننا لانطمئن على وجودنا مادام السودان هكذا»(١)

. ومما تجدر ملاحظته أن هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة، وتأيد في مجموعه بما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره إلى الأعضاء الثلاثة، إذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها، وتأيد أيضا بما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبدالعزيز بك فهمي (باشا) إلى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة(١).

رأى الأستاذ عبدالعزيز فهمى بك

وإنا ناقلون هنا بعض فقرات منه، قال:

«إن سياسة الإنكليز فى هذا المشروع لاتخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير، هى تنحصر فى هذه الصيغة: أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معاً».

وقال عن القوة العسكرية:

«إن اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقلة حرة، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مهم إذ للإمبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيره من أفريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية. وللإنكليز مع هذا الإبهام أن يدّعوا أن ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها إلى أى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات، ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية».

وقال عن المستشارين المالى والقضائى:

«تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشارا إنكليزياً بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن الموظف الإنكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين

يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معًا لقول العبارة «ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً، فالوزارات الثلاث التى هى روح الإدارة الداخلية فى البلاد، وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الإنجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما، بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا، مهما يقل من أن هذين المستشارين لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية، وأن الوزراء معهما سيكونون أحرارا لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان، وأن هذه المسئوليةتقتضى قانونا وعملا عدم الانصياع لآراء المستشارين، ومهما يقل فوق ذلك من أن المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز. فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم، ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط)، ويكفى هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية.

«على أن القول بأن المراقبة المذكورة إنما هى نظرية فقط، إنما هو قول لا يسلم به إلامن يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى، إن هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فإنه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما، والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء. وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنجليزية الموجودة بالبلاد،والوزراء على كل حال ضعاف. لابد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاغ الوزراء لآرائهما ينفذون منها ماليس من شأنه أن يعرض على البرلمان، ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية، وتلبث البلاد أبد الآبدين بقوة الاتفاق تابعة للآراء الإنجليزية فى أمورها الداخلية، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى

وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف، وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنجليز، ولو تضاءلت هذه المراقبة وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية.

«على أنى فيما قدمت استنتجت أهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين وإلا فالمتمعن يرى أن موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات الحكومة، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها، والنظام ليس شيئًا آخر سوى مراعاة الأمةحاكمها ومحكومها لما تقضى به القوانين، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الأول، أما فى المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط، وهى ضرورة إحاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب) وهى وظيفة لاتقف عند حد الشورى، بل تقتضى بذاتها المداخلة والإلزام بالرجوع لموجب القوانين، وأنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة، نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية، وما أظن أحدا يمكنه أن يقول بحق إن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة».

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطانى:

«لا تقتضى أى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل إحداهما مركز خاص وتقدّم على ممثلى الدول الأخرى إلا محالفاتنا فمشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا.

«إن كون ممثل إنجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لايصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها، وهذا الاشتراط لايعهد له نظير إلا فى البلاد المحمية بغيرها. وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل».

وقال عن حلول إنجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع.

«إن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تداخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين أيضا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معًا فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنجليز، وهى سلطة هائلة لامعنى لاستقلال الإنجليز بها إلا إذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى، بل مركز الحليف الحامى ومن يقل بغير ذلك فواهم.

«فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع، وأن مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتداخل الإنكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجاً».

هذا ما ذكره الأستاذ عبدالعزيز فهمى بك عن المشروع، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع التحفظات، ودون أن يذكر ماهى هذه التحفظات.

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون وإسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على إبراهيم بياناً عن المشروع فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه:

«أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها، ونتشرف بانتسابنا إليها، وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير، وإننا لازلنا متمسكين بها أشد التمسك، وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقياً بلا قيد ولا شرط.

هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة، وللأمة الرأى الأعلى فيها والله يهدينا جميعا إلى الصواب»

عمر طوسون　　إسماعيل داود　　سعيد داود　　محمد على إبراهيم

رأى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبدالحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات[1] فى تكييف المشروع، معارضا إياه، نقتطف منها ما يلى، قال:

«تدل ألفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر، وأنه يشمل تحالفا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل، والمراد معرفته الآن هو:

أولا - هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق التى يوجبها القانون الدولى العام وفى القيام بكل الواجبات التى يحتمها ذلك القانون .

ثانيا - هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه.

«إن ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة فى المعاهدة مضيعة للاستقلال الذى هو الغرض الأساسى من الاتفاق، كما أنهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة فى الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونيا يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للإمبراطورية البريطانية .

«ليس من السهل الحكم من بادئ الأمر على ماهية الاتفاق، بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الأمور،إذا لم نقل إنه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية إدخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة فى القانون».

وبعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولى قال:

«وعلامات الحكومة المستقلة هى أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى.

«فإذا ما تكونت الحكومة تكوينا كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة فى العمل ضمن حدود القانون الدولى. فى علاقاتها مع الدول الأخرى ولا تعتبر حريتها

فى حكم الزائلة من وجهة القانون الدولى لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقض فى أى وقت أو بعد وقت معين، أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أى إرادة الشعب خاضعة خضوعا حتميا لزمن غير معين لسلطة دولة أخرى، ولذلك بمجرد دخولها فى اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لايفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالى لاتعتبر شخصا من الأشخاص المقر عليهم فى القانون الدولى، غير أن شخصيتها لاتفنى فناء تامًا، بل تعتبر فى الأحوال التى لامساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانونى المعتاد (هول فى القانون الدولى ص ٢٣).

وقال فى تكييف الاستقلال: «الاستقلال هو حق كل حكومة فى إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى، وهو من حق كل الحكومات المستقلة، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئيا فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاما لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة فى العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية».

إلى أن قال:

«والاستقلال هو القوة التى بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبعثة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى، ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية فى كل الأمور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة، وبهذا يعتبر شاملا لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة».

وقال فى تطبيق مبادئ القانون الدولى على المشروع:

«أصبح ظاهرا للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين «الاستقلال والتحالف»، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانونا إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم

الموجودة فى القانون الدولى وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة، والحقيقة المرة أن المشروع لايقرر الاستقلال المعروف فى القانون الدولى والذى تتمتع به (الدول المستقلة)، نعم إنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (فى البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل؟ أفئن أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً، أفيقال إننا مستقلون؟ كلا، إن العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى! تعطى لنا لمجرد المحافظة على إحساساتنا أو إرضاء لبعض مطامعنا، وأما حق التعاهد مع الغير فإنه متى كان مقيدا بقيده السابق ذكره،فإنه لايكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك.

«سيقال أن التحالف يستتبع قيوداً لابد منها، وأن التحالف من شأن الأمم المستقلة. نعم إن الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها، فيرغمنها عليها إرغاما، ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أومضيعة له، وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفا اختلافا كبيرا عن ضغط دولة على دولة، فإن هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييداً يعتبر غنما لصالح الدولة ذات القوةونقصا فى استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالأشكال المختلفة التى سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لاتختلف عنها فى جوهرها، أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر، بمعنى أن ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنما لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعورا مستديما بخضوعها لدولة معينة.

«قد يقال إنه سوف لا يكون ثمة خضوع، وإننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية فى مصر، ولكننا نقول

والأسف ملء الفؤاد إننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الإنجليز أنفسهم أن استقلالنا المقرر بالمشروع لايجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى، وإن استقللنا عن جميع الدول الأخرى».

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل انجلترا: «فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في أمة مستقلة؟ سيقال إنه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كافٍ في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية، ولا داعي مطلقا للنص عليه. سيقال إن هذا المركز الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل حليفتنا، والرد أن هذا يكفي فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع)، وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا، أما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على مسئولية انجلترا عن مصر.

«حقا إن التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولايجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شيء واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري.

«إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم إلا أن هذا الجلاءلا يفيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض، وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل انجلترا،هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الإنجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام».

إلى أن قال: «إن المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل إنسان أن انجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات اللازمة لمصالحها التي لاتمس استقلالنا، بل إنها للآن تمنحنا حقوقا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض

الآخر بحيث تعتبر أن الأصل أن كل الحقوق لها وأننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا، يؤيد ذلك قول سعد باشا فى بيانه نقلا عن لورد ملنر «إن هذا المشروع تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه» بل زاد «إن هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه».

«لست أقول ذلك لأننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نناله كذلك، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائى يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل إلى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر فى المعاهدة شىء عن التدخل فى الأمور الداخلية.

«إن من يقول إن الاستقلال ينافى التدخل يصيب إذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه.

«يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالى والموظف الكبير الذى يتمتع بحق الاتصال بالوزير فى الحقانية، فإن من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة فى مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع انجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها(٣).

«إن تدخل صاحب المركز الاستثنائى أشد خطراً فى نظرى على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال».

ثم عدد المظاهر التى تخذل الاستقلال فى المشروع ومنها: منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة، والحقوق التى تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات، وعدم التكافؤ فى التعهد بالمساعدة الحربية، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة، وفى هذا القيد من المعانى ما فيه، وتعهدها وحدها بألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى، وبعدم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح

البريطانية على الإطلاق، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى البريطانى وهذا الحق يبقى حتما فى نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحا أن زوالها يزيل الاستشارة ما تمسكوا شديدا بابقاء اسمه وجواز استشارته، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، وهذا يظهر بوضوح أن بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام فى مصر، وهذه المسئولية تستتبع التدخل فى شؤوننا الداخلية فى نظر القانون، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فإن هذا الحلول حاصل أو حصل بمقتضى مالها من الحماية على مصر وهى الآن تريد أن تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية.

إلى أن قال: «أن مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرا من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له إذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنيا على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تتهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية، إننى أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فإنه يوصل حتما إلى الثانى تاما ويكامل مظاهره ولذلك فإن أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملا غير منتقص إلا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط».

وقال فى ختام بحثه:

«إن آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها إلينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها إلى انجلترا(١)، فلم يبق لدينا إلا أن

نساوم على استقلالنا حتى نشتريه، وليكن ذلك بأى ثمن إلا بالاستقلال نفسه، فهذا مالا حياة من بعده».

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتحبيذ المشروع والموافقة عليه، وسلكت أغلبية الأمة طريقا وسطا، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها، وبعض هذه التحفظات يتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده، بحيث كان إبداؤها رفضا للمشروع .

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع المعاهدة، ثم غادروا مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠، وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما.

وأوفد اللورد ملنر مندوبا خاصًا لدعوة الوفد إلى موافاته بلندن لإتمام المفاوضات، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة، وأن يصحبه عدلى باشا يكن، فسافر أعضاء الوفد إلى لندن على دفعتين، والتقى سعد باللورد ملنر، وأفضى إليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات، متمسكا برأيه الأول، وهو قبول المشروع كله، أو رفضه كله، وقال فى تفسير موقفه:

«إن مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطأ قومه ظهوره، وأن من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إبداءها، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل».

ولكن سعداً لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات، ووقف الأمر مؤقتا عند هذا الحد.

التحفظات التى قدمها الوفد

وفى ٢٥ اكتوبر دُعى الوفد إلى مقابلة اللورد ملنر ثانيةً، فلبىّ الدعوة، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا وعبدالعزيز فهمى بك. ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر

بك. وقبل اللورد ملنر فى هذا الاجتماع أن يستمع إلى تحفظات الوفد على أن لا تتقيد اللجنة بشيء جديد، فقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات، وهى:

أولا - إلغاء الحماية صراحة.

ثانيا - حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية، لكى لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطى حقوقا أزيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة.

ثالثا - (أ) حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا العظمى وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها.

(ب) النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها عليها قبل نشرها.

رابعا - دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية.

خامسا - (أ) حذف النص الوارد فى المادة الرابعة الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية فإن وجود نائب عمومى انجليزى باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافى للأجانب.

(ب) حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى.

سادسا - قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتى لايمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها إضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحضة بحيث يبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد.

سابعا ـ حل مسألة السودان على الأساس الآتى:

(أ) ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة.

(ب) أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين.

(جـ) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان.

ثامنا ـ إلغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

ومما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية، ولا تغير من قواعد المشروع شيئا، وفى التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه فى مسألة ماء النيل وأولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين، وهذا التحفظ لا يليق صدوره، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة.

هذا، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ اكتوبر، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس، فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر، وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملنر يطلب فيه موعداً آخر للاجتماع، لكى يتم عرض التحفظات والتعديلات التى طلبتها أغلبية الأمة، وهذا تعريب الخطاب:

«سافواى أوتيل بلندره فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠.

«عزيزى اللورد

«قد أرسلتم فى شهر أغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعاً متضمنا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملاؤكم أنها صالحة لتكون أساسًا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر، ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء المفاوضات إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة، وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين

بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والإخلاص، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية رأت الأمة من الضرورى إدخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها إلى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محلا لتغيير لايكون متفقا مع قصد المتعاقدين، ولقد أنعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت إليه وفحصها جيداً، واستخرج منها بعض النقط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ اكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقررتم التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندره، فأرجو أن تتفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب، ولى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من تعضيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح، وتفضلوا الخ».

«سعد زغلول»

مناقشات مجلس اللوردات
فى المسألة المصرية ـ ٤ نوفمبرسنة ١٩٢٠

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى الحكومة ومؤيديها، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين، واللورد كيرزون وزير الخارجية، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة، فإن هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات الساسة البريطانيين نحو مصر، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين.

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضا سياسة الحكومة، متهما إياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى، ورماها بالضعف وبأن ليس

لها سياسة مستقرة فيها، وطعن فى مبدأ «تقرير المصير» الذى نادى به الرئيس ويلسن، وانتقد ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم إلى مالطه، وانتقد تباطؤ الحكومة فى إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة فى أداء مهمتها، ثم عرض فى ختام خطبته قواعد أربعة تنم عن نزعته العريقة فى الاستعمار وطلب ملاحظتها فى أية تسوية للمسألة المصرية.

قال فى مقدمة خطبته: «إن أهل هذه البلاد (انجلترا) يحتاجون إلى معلومات أو فى مما بين أيديهم فى الوقت الحاضر، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم.

سياسة التكتم

«قيل شىء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا إن الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وأن لنا فى المستقبل أن نأمل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أدخل فى ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات، ولقد كانت تلك آمالا باطلة، ولا أستطيع أن أقول إنى كنت أومن كثيراً بتحقيقها، ولكنا بدلا من أن تتحسن الأحوال القديمة رجعنا إلى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من أن يكونوا أكثر إحاطة مما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم.

«ولو أن هذه كانت أوقات هدوء لاتقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا، وأنا أستجيز لنفسى إن أقول إن تغييرات من أعمق نوع تهدد الامبراطورية من كل جانب، ولا أرى أن أتحاشى هذه الكلمة فإنا نحس كأنما نحن مقبلون على عصر تفكك، ومن أجل هذا ينبغى أكثر من ذى قبل أن يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعنيهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة.

عدم وجود سياسة

«ويظهر أن الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار، ويخيل إلىّ أنهم يختطون سياسة فى آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وإنما ينساقون أمامها إلى ماتكرههم عليه، وسواء وجهنا النظر إلى إرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس أن هناك سياسة

مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها، ولا حاجة بى إلى الكلام على إرلندا، فقد اشتغلتم بموضوعها منذ يومين، ولكنه من الجلى أن هناك شيئا تتحرى الحكومة كتمانه عن الأمة فيما يتعلق بإرلندا، أما من حيث الهند فلم يكن ثم شيء أوضح - مهما كان الرأى فى قيمة السياسة التى اتبعتها الحكومة - من أن أيدى البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس فى نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل، ولا يعلم أحد شيئا عن ارتباطات الحكومة فى المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها.

«ومما له دلالة كبيرة أن العادة التى كانت متبعة فى زمن السلم من تقديم «الكتب الزرقاء» إلى البرلمان قد عدل عنها عدولا تاما على ما يظهر، وإلا فلماذا لا نرى أوراقا عن سورية وبولندا؟ لقد كانت العادة فى الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخيا للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التى يعنيها الأمر، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة التى تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات، وأن يصدرا حكما عادلا ورأيا رصينا فى الأمر، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها، أو نحن كنا كذلك، وأنه لواجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها، وهى لاتستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة، وأنا أقترح أن تنفى الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وأن تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب،وعلى الحكومة أن ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد.

سياسة بريطانيا فى مصر

«وماذا عن مصر؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة فى مصر؟ إن فى الصحف مقداراً معيناً من المعلومات، ولكنى لاأظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة «البرلمانية» الخاصة بالثورة فى تلك البلاد.

لورد ملنر - إن هناك تقرير لورد أللنبى

لورد سالسبرى ـ هذا صحيح فقد قدم إلينا تقرير لورد أللنبى، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذى يتناول الشؤون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها المالية، وليس له علاقة بالمسائل السياسة الكبيرة الخاصة بتلك البلاد، ولا ريب أن هناك مكاتبات، ولا أشك فى أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامى، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جدا، وقد كان فى الإمكان الانتفاع بمعلومات السير هنرى مكماهون(١)، والسر رجنالد ونجت(٢) فهل استشيرا؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعايناه، وهناك بالبداهة لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامى(ملنر)، وهى لجنةلاشك عندى فى أن البلاد كلها تشكرها ولابد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت إليه (ملنر) ـ إذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل ـ وتضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التى خولته الحكومة العمل فى دائرتها ـ وكلها أمور لاشك أنها موجودة كتابة وينبغى أن تعرض على البرلمان؛ على أن الذى نريده فوق كل شىء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة فى عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وإجراءاتها، وأن تدرك أن المسألة ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها، بل إن للرأى العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداهما،وإنهما يجب أن يحاطا بأتم المعلومات فى الوقت المناسب، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة فى شؤون مصر، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد».

إلى أن قال: «إن علينا أخيرا مسئوليتنا أمام امبراطوريتنا، أى مسئولية المحافظة تماماً على القوة التى نستطيع بواسطتها ان نحكم أمبراطوريتنا، وأن نجود بنعم حكمنا على شعوب لاحصر لها فى الشرق(!) وهذه أمور لايمكن أن يسمح لها أن تضطرب إكراماً لعبارة مثل «تقرير المصير»، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر فى السياسةما تحدثه هذه الكلمة، نعم إنها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل أن سياسيا أمريكيا فقد الآن ثقة مواطنيه أنفسهم(١) اخترع عبارة «حق تقرير المصير» فهى فكرةيثور عليها كل سياسى عملى.

نقد السياسة البريطانية

«ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك؟ إنى إذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمرة، إلى أن تناول المسألة الفيكونت ملنر، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مصر إلى أن قامت الحرب واضحة، وكنا مشتغلين بترقية الحكومة وتحسينها فى تلك البلاد، ولم يكن ذلك لأنا كنا ضد التغيير الدستورى، بل على العكس إذا لم تكن الذاكرة قد خانتنى كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمى الرغبة فى السير فى طريق الحكم الدستورى، وأظن أن آخر أعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم فى الحرب أن خطا خطوة أخرى فى سياسة الحكم الدستورى فى مصر، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب، ولما أعلنت الحماية كان الظن أن نكون أقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة، لأن الحماية كان من تأثيرها - أو كان المرجو أن يكون من تأثيرها - جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق، وأعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شيء يقف فى طريقنا بسبب التدخل الزائد عن الحاجة الذى تسمح به امتيازات الدول الأجنبية، فهذه كانت سياسة سائرة فى طريق واحد.

«فماذا حدث بعد ذلك؟ لبثنا وقتًا طويلا وليس هناك إلا سياسة الإرجاء والتردد، وأنا أشعر أن فى قولى هذا شيئاً من الغمط للوزراء المكدودين فى تلك الأيام، ولا ينبغى أن يتوهم أحد أن تخطئة السياسة تستدعى بالضرورة الإنحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين فى الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة، ولكن الحقائق عنيدة، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فإن السياسة السيئة لاتحدث إلا نتائج سيئة، وهذا هو الذى يجب عليكم معشر اللوردات بصفتكم رجالا عمليين أن تتناولوه.

«كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث، على الرغم من التحذير والاحتجاج، ولم يكن ممثلونا هناك صامتين لايتكلمون، فقد كانوا على العكس لاينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة لورد كيرزون - متى كان هذا؟

لورد سالسبرى - فى أثناء الحرب

لورد كيرزون ـ أحب أن أقول إنى وأنا أصغى إلى المركيز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة، وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والإرجاء، وأظن أنى أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ.

لورد سالسبرى ـ لم أتهم قط صديقى النبيل بالضعف، فإن هذه خشونة لا أدب فيها، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد إعلان الحماية تقريبًا، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب، وأظن صديقى النبيل يوافق على هذا، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك، فلم تفعل شيئًا ولعلها فكرت فى ذلك ولكنها لم تفعل شيئا واستسلمت للحوادث، والواقع أنه لم يحدث شىء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه إخراج سياسة.

«ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضرورى الاستعداد، لأن الوطنيين المصريين تحركوا، ولم تكد الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب فى مصر، ولا حاجة بى إلى تذكيركم بسلسلة تلك الحوادث، وإنه لمن البديهى أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا فى مصر قوبل ذلك منهم فى أول الأمر بهمة، ونفى أربعة من زعمائهم إلى مالطة، فشبت الفتنة على أثر ذلك مباشرة، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر، ولست أشك فى أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة، فهى لم تتألف أحداً، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى إضرابا ـ حسب تعابير هذه الأيام ـ فأضرب الموظفون فيما أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم، ولم تجد سياسة الإفراج عن هؤلاء الزعماء الوطنين.

«وفى مايو من السنة الماضية قالت الحكومة إنه لابد من عمل شىء، وفعلا صنعت خير ما تستطيع فى هذه الظروف، إذ قصدت إلى الفيكونت ملنر، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضعت، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى، ولا علم لى بالسبب، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ، فلم يصنع شىء بين مايو ونوفمبر، ولم ينزل صديقى النبيل بأرض مصر إلا

في نوفمبر، وفي مرجوي أن تكون هذه التواريخ صحيحة، وأن يصحح خطئي إذا أخطأت، إذ ليس من همي أن أقص الأمر على غير وجهه.

لورد ملنر- صدقت فإن هذا كان في نوفمبر..

لورد سالسبري- وإذا سمح لي الفيكونت النبيل فإني أقول إن استقباله لم يكن حسناً جداً، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرةقابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله، ومن الأسباب التي أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ، ولست حجة في مسائل الشرق، ولكن أظن أن أخطر الأشياء في معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد في ما ينبغي عمله، وقد لاتكون إجراءات الحكومة كذلك، ولكن علامات التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور في السياسة التي كان ينبغي اتباعها.

«وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لأني أحس بالحاجة إلى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى، وبودي لو تحققت أن للحكومة في أي ميدان من ميادين السياسة الكبرى التي ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة، وليس في قولي هذا شيء شخصي ضد صديقي النبيل، فإن لي أعظم ثقة في الفيكونت النبيل الذي قام بهذه المهمة، وإني أكون من أعظم الناس اطمئناناً على المستقبل إذا أحسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقيلون إذا لم يمكّنوا من اتباع خطتهم، ولكني على أتم ثقة من أنهم لا يفعلون هذا.

لورد ملنر- هل تعني في مصر أم هنا؟

لورد سالسبري- يؤسفني أن أقول هنا، ولسبب وجيه، ولست أشك في حسن نية صديقي النبيل، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أي رفض المسئولية عن سياسة لايستطيعون أن يوافقوا عليها، وإني أفهم بواعثهم، حتى وإن كنت أخالفهم في النتيجة التي يصلون إليها.

المبادئ التى يعرضها ـ المبدأ الأول

«ولهذا السبب وحده اجترأت أن أعرض اعتباراً أو اثنين ينبغى أن يلاحظا فى وضع التسوية لمصر، ولست أريد الدخول فى التفاصيل، فإنى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل فى الموضوع، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى فى مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها، ولقد ألفنا فى السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وإن لم يكن لنا مظهرها، ومما هو خليق أن يزعجنى أن يعكس هذا المبدأ فى أية تسوية توضع لمصر، وأن نحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبةفى مصر، وماذا عساه يحدث إذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين؟ لاشك أنها تقول لنا إما أن تنصفونا وإلا أنصفنا أنفسنا؛ ومن الواضح أن هذا لابد أن يقع، فلكى نستعد لهذا الطارئ الذى قد لايحدث أبداً، والذى يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم ـ يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة.

المبدأ الثانى

«وهذا يقودنى إلى المبدأ الثانى العام، وهو أنه يخيل لى ولعدد كبير منكم فيما أعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائمًا فى أيدى الحكومة البريطانية، وقد سمعت إشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية فى أيدى الحكومة البريطانية، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبديتها، وإذا سمحتم لى قلت إن هذا مطابق لأحدث المبادئ فى السياسة الدولية، لأن العلاقات الخارجية فى كل الحمايات تكون فى أيدى الدولةالحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق فى الجهات الأخرى، ولابد أنكم لاحظتم ذلك فى عهد عصبة الأمم.

لورد ملنر ـ فى الوصايات؟

لورد سالسبرى ـ فى كل انتداب، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبةالأمم أنه فى كل وصاية وهى آخر شيء نشأ فى

القانون الدولى - مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية.

المبدأ الثالث

«والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان، وينبغى أن تكون حكومة السودان فى أيدينا للأسباب التى أبديتها، ومهما يكن تقدم مصر وترقيها فى القدرة على إدارة أمورها فلاشك أنه ليس لها من التجارب ما يكفى فى حكم شعب آخر فإن هذه مهمة شاقة نحن أهل لها بصفة خاصة، ولا نستطيع أن ننفض أيدينا منها بدون أن نسىء إلى سمعتنا، ولكن إذا كانت حكومة السودان ستظل فى أيدينا فإن مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه وأنتم تعلمون أن العلمين المصرى والبريطانى يخفقان على السودان فى الوقت الحاضر وأن البلدين من حيث القانون فى مستوى واحد من حيث السودان، ولكن الواقع أن للحكومة البريطانية الكلمة العليا، وأن حكومة السودان فى أيدينا، وهذا ترتيب ممكن مادام لنا الإشراف على الحكومة المصرية، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا فى الحقوق فى السودان.

وهناك صعوبة أخرى، وهى مسألة الحامية التى تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر، ولست أسأل الحكومة شيئا لأنى لا أريد أن ألح عليها فى الإباحة بما ينبغى لها كتمانه صيانة للمصلحة العامة، ولكنى أقول إنه على قدر نقص إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين فى حكومة السودان.

المبدأ الرابع

«يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى فى السودان، وليس فى نيتى أن أقول شيئا عن هذا سوى أنى أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع.

«وألاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فإن هذا الماء يأتى من النيل، ولاحاجة بى إلى تذكيركم بأننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح فى موقف صعب جداً.

«وأنا ألح على حكومة جلالة الملك فى النظر فى هذه الاعتبارات، ولن أشكو أقل شكوى إذا اتهمونى بالجهل، وهم يردون علىّ لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لى، ولأنى لا أدعى كما أسلفت أنى ثقة فى هذه الأمور، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا، بحيث صار كل ما يعمل فى ناحية منها تتجاوب بأصدائه الكرة كلها، ولا يخفى أن كل شىء يعتبر سابقة، وأن كل ما تزرعون فى مصر تحصدونه فى الهند، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها، يجب أن ينظر إليه فى ضوء تأثيره فى ناحية أخرى، وثقوا أنه سيطلب إليكم المساواة والمشابهة فى المعاملة من نواحى أخرى من الإمبراطورية، ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية، ولست أريد أن أقول إنه من واجبكم أن تفعلوا شيئا خليقا أن يزيد فى عبء النفقات المثقل بها كاهل هذه البلاد، ولما كنت على يقين من أن السياسة التى توضع بعد روية وتفكير هى فى الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت إلى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بإلحاح، وإنى أستطيع أن أؤكد للحكومة أنها فى مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الإنجليزية، ونحن لم نسأم بعد من الامبراطورية، ولم نتعب من حمل عبئها، ومازلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها، ولم ننفكّ على أتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير، ونحن نريد أن نتألف النفوس النافرة، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الإمبراطورى وسنفعله بغير تردد أو خوف».

خطبة اللورد كيرزون

وألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى، وأوضح فيها سياسة انجلترا نحو مصر، قال بعد مقدمة وجيزة:

«تظن المعارضة دائما أن الحكومة تخفى ما ينبغى الكشف عنه وتحسب أن قناع التستر والتكتم مسدل أبدا على سياسة البلاد الخارجية، وملاحظتى على ذلك أنها شكوى غير وجيهة إذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أى عضو إذا دون الاقتراح على الورقة أن يضمن المناقشة فى أى موضوع متعلق بالشؤون الخارجية، مهما كان أو غير مهم، ومع أنه قد يحدث أحيانا أن ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر - كما فعلت هذا مرات - المناقشة فى

ظرف معين إلا أن هذا لا يؤثر في المبدأ العام الذي يجعل من حقكم في أي لحظة أن تتناقشوا في مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى.

نفى التكتم

«وقد شكا صديقى النبيل من العدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء، وإنى لأعجب كيف لم يخطر له اعتباران أولهما أننا خارجون من حرب كانت فيها كل همات هذه البلاد وفى جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة إلى إجراء القتال وضمان النصر، وأنا أشك فى أنه يستطيع أن يجد فى أية وزارة خارجية أو أى برلمان فى أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشؤون الخارجية الذى اعتدناه فى الأيام العادية، أما الاعتبار الثانى فهو أنه من المألوف إصدار «كتب زرقاء» متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية، وهذا مبدأ تلقيته عن والده الكبير(٦)، وإنى لا أذكر أحوالا كثيرة عظم فيها الإلحاح فى إصدار أوراق عند مرحلة يكون إصدار الأوراق فيها خليقا أن يثير المتاعب، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك، وكثيرا ما كان يقال فى مثل هذه الظروف : «دعونا ننتظر حتى نقطع مرحلة يكون قد تم فيها شىء أو انتهينا عندها إلى نتيجة، ثم بعد ذلك نقدم الأوراق إلى البرلمان»، وإنى أؤكد للمركيز النبيل أن هذا هو المبدأ الذى نعمل به ونتوخاه، فليست هناك رغبة منا فى التكتم، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير فى متناول اللوردات والبرلمان والجمهور.

التعليمات إلى لجنة ملنر

«ولأتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركيز النبيل فى خطابه استشهادا على النظرية التى أشرت إليها، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة إلى صديقى النبيل لورد ملنر، ومع أن المركيز النبيل يثق بعلم لورد ملنر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال: «لماذا لم نعرف فى أى شىء أرسل؟» فيا أيها الأعيان أن التعليمات الصادرة إلى لورد ملنر تليت فى البرلمان ونشرت فى الصحف، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن لورد ملنر لما وصل إلى مصر بصفته رئيس لجنته أذاع بيانًا بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيه الظروف التى حملته إلى مصر والأغراض التى يرمى إليها.

حوادث مصر فى السنوات الأخيرة

«استطرد المركيز النبيل من ذلك إلى سرد تاريخ غريب بعض الغرابةلحوادث مصر فى السنوات الأخيرة، وإنى أعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما أعرفها أنا، ويظهر مما قال أنه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر أولا ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر، والذى فهمته أن هذا العهد لم يوجه إليه نقد ما، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وإبطاء، ولما سألت المركيز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال ردا علىّ إن مبدأه إعلان الحماية على مصر فى أوليات الحرب وخريف ١٩١٤، فنحن كانت لنا سياسة إلى ذلك العهد على قول المركيز النبيل؛ وبعد ذلك لبثنا بغيرسياسة ما،وأظن فى هذا إساءة كبيرة لممثلينا فى مصر فى ذلك الوقت، وتعريضاً خطيراً بحكومة جلالة الملك فى ذلك العهد، وقد كان لورد جراى على ما أذكر وزير الخارجية، وكان رئيس الوزارة المستر اسكويث، فلو كانت البلاد سائرة فى طريق الارتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى إلى هؤلاء الوزراء وإلى تلك الحكومة؟ لقد كنت أحد الذين انضموا إلى الحكومة (الوزارة) فى مايو سنة ١٩١٥، ولست أذكر شكوى من هذا القبيل، واسمحوا لى أن أرد هنا بما رددت به فى موضع آخر، وهو أن كل همنا أثناء الحرب - سواء كان فى مصر أو هنا - كانت موجهة إلى تسيير الحرب، ولم نتخذ المسألةالسياسية صورة مهمة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التى ظهرت.

نفى سعد باشا وزملائه

«وهناك نقطة أخرى إذا سمح لى المركيز النبيل قلت له إن معلوماته فيها خطأ، فقد أنحى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة زغلول باشا وبعض إخوانه من مالطة التى اعتقلوا فيها إلى مصر التى نفوا منها، ولعل المركيز النبيل لايعرف الظروف التى أعيدوا فيها، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر، وبعد ذلك بقليل - وأظن بعد بضعة أسابيع إذا لم تخنى الذاكرة - عين لورد أللنبى عقب انتصاراته فى الشرق مندوبا سامياً فى مصر، فحمل إليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف - الذى لم

يكن ينقصه الانفجار - على ما يشاء ويختار، فكان أول ما أشار به أن يعاد زغلول باشا وإخوانه من مالطة فهل يعني المركيز النبيل حقيقة أنه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته وتصر على إبقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته؟ إن المركيز النبيل أعظم تجربة من أن يذهب إلى شيء من هذا النوع.

تأخير إرسال لجنة ملنر

«وقد بث المركيز النبيل شكواه من التباطؤ في سفر اللجنة المسندة رياستها إلى صديقي النبيل لورد ملنر، واعتبر هذا التباطؤ دليلا آخر على تردد حكومة جلالة الملك تردداً ليس منه دواء ولا له علاج، وقال إن هذا التأخير غير معروف السبب، وآخر ما أنتظر أن يذكره أي إنسان - حتى من كان قوي الذاكرة مثل المركيز النبيل - هو خطبة ألقيتها أنا، ولكن الواقع أني ألقيت منذ عام تقريباً خطابا وافياً في مجلسكم هذا عن مصر ومع أني لم أتوقع أن يشرفني أحد بالإشارة إليه في هذا المساء فإن من حسن الحظ أن معي الآن نصه لأني بذلك أستطيع أن أقرأ للمركيز النبيل ما قلته بالضبط في هذه النقطة، وهذا ما قلته بالحرف: لقد كان في العزم إرسال لجنة لورد ملنر في تاريخ مبكر متى تم تأليفها، ولكنا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان، وليس الشتاء أنسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات في داخل بلاد مثل مصر في مناخها، ورأينا من المرغوب فيه أن نتيح الفرصة للإدارة (الوزارة) المصرية(٧) المؤلفة حديثاً لكي توطد مركزها، وظننا في ذلك الوقت - وهو ظن طاش - أن مؤتمر الصلح في باريس، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية، وقد أبلغنا لورد أللنبي الذي تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتماداً كبيراً، أن كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل إلى تأخير مجيء اللجنة إلى الخريف، وأنه موافق على رأيهما، وهذه هي الظروف التي استدعت أن يتأخر موعد سفر اللجنة، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد أللنبي؟ وأن نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه؟ لايشير بشيء من هذا من كان مثل المركيز النبيل تجربة وعقلا.

عدم استقالة الوزراء

«ومما أحب أن ألفت أنظاركم إليه مما جاء فى خطبة المركيز النبيل إعرابه عن استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل، وقد تركنى المركيز أنا وزميلى لورد ملنر فى حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا أن نصنع، فهل نحن اللذان ينبغى أن نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا إنه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك، ويخيل إلىّ - حسب ما جريت من ذلك - أن الوقت الذى يحس فيه الوزير أنه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافات راجعة إلى المبدأ أو الشرف، والمركيز النبيل يوافق على هذا، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات؟

لورد سالسبرى - أنا لا أعلم بوجودها، وإنما ظننت فقط.

لورد كيرزون - لماذا يلح علينا إذن فى الاستقالة؟الحقيقة أن المركيز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة أنه لما رآها لا تستقيل جملة أزعجه أننا لا نستقيل واحداً بعد واحد..

لورد سالسبرى - كل ما فى الأمر أنى لم أحسبك موافقاً على كل ما فعلته الحكومة

لورد كيرزون - إن المركيز النبيل كان مرة عضواً فى وزارة، وفى كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء، ولعل تاريخ المركيز النبيل السياسى فى الوزارة كان يكون أقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه، ولكن الحكومة لاتسير بهذه الطريقة، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى فى أثناء حياة الحكومة الحالية، أما هذه الإشارة المهمة الموجهة إلينا بأنه ينبغى علينا أن نسهل على المركيز النبيل آراءه بأن نستقيل - فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة.

لماذا أرسلت لجنة ملنر؟

«فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطابية فى تاريخ مصر الماضى؟ لاشك أن الأمر ليس كذلك! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب فى مصر فى أوائل ربيع العام الماضى بدأ طور جديد فى علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) وكان ذلك

طوراً يستوجب أعظم العناية فى التفكير، وأعمق البحث عن الأسباب التى لعلها أحدثت الاضطراب، وأشد الروية والتدبر فى الوصول إلى حل، هذه هى الأغراض التى من أجلها قررنا فى خلال العام الماضى أن نطلب إلى صديقى النبيل لورد ملنر نظراً إلى قدرته وتجاربه الخاصة أن يذهب إلى مصر.

ماذا حدث بعد ذلك

«واسمحوا لى فى خلال الدقائق الباقية التى سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ماهو فى الحقيقة الشىء المهم الذى حدث منذ ذلك الوقت، ذهب صديقى النبيل وزملاؤه إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها فى شهر ديسمبر، ولا ننكر أن ما قوبلوا به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم، فقد كانت الاضرابات على قدم وساق، وبذل حزب الوطنيين مجهوداً مدبراً لمقاطعة أعضاء اللجنة ومقاطعة إجراءاتها كذلك، والواقع أنهم لم يلقوا تسهيلات قط فى المراحل الأولى من عملهم، ولكن صديقى النبيل وزملاءه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لايعرف الملل، وجلد يستحق الإعجاب، وفى خلال الشهور الثلاثة التى قضوها فى مصر حادثوا رجالا من كل مراتب الحياة، وكل طبقات الاجتماع، وزاروا الأقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة، ونقبوا عن أسباب الاضطراب ودواعى الانتقاض فى أوليات العام، واستمعوا لكل رأى، وجمعوا مقداراً عظيما من الإثبات، ولست أظن شيئاً فاتهم، ثم قفلوا عائدين إلى هذه البلاد فى شهر مارس، وبعد أن زايلوا مصر - وفى خلال شهرى مارس وابريل - تجددت الاضطرابات والفظائع فى تلك البلاد، وأطلقت النار على الضباط البريطانيين فى الطرقات، وقتل ضابط وألقيت القنابل على أكثر من وزير مصرى واحد، ويسرنى أن أقول إن الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد فى شهر مايو وانطفأت جذوته ولم يتجدد شى من هذا النوع بعد ذلك.

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملنر

«نأتى الآن إلى صيف هذا العام، ففى شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين لبثوا مدة فى باريس إلى انجلترا،وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل وزملائه، ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة، فإنهم لم يكونوا وفداً، ولم يمثلوا الحكومة

المصرية،وإنما كانوا أشخاصاً ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على أتم استعداد ورغبة للدخول معهم فى محادثات والواقع أن هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات شتى دعوها إلى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا فى مصر، وقد استمرت هذه المحادثات شهرى يوليو وأغسطس، وفى أغسطس - وأظن فى الأسبوع الثالث منه - أرسلت إلى القاهرة مذكرة بالمحادثات التى جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة، ونشرت فى الصحف خلاصة وجيزة لها، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست إلا آراء لورد ملنر وزملائه، وقيل إن الحكومة لم تنظر فيها، وإنه لم تكن هناك فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المسترلويد جورج) كان فى ذلك الوقت قد ذهب إلى الخارج، وكان البرلمان فى عطلة والوزارة لاتعقد اجتماعات، وكان من الواضح تماماً أن النظر فى الموضوع - وهو شيء محتم على أى حال - لابد أن يرجأ إلى الخريف،وفى شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها مع لجنة لورد ملنر، فلم يشرحوها فقط بل حبذوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة فى تلك البلاد، وإذا نظرنا الآن إلى الحالة فى مصر، فإنه يسرنا جميعاً أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيراً، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائداً منذ عام ونصف عام، وعادت الأمور إلى مجاريها المألوفة، وتدل آخر التقارير التى كنت أتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية فى نواحى البلاد المختلفة، هذه هى الحال الموجودة الآن فى مصر.

الموقف فى الوقت الحاضر

«قد تسألون ماهو الموقف هنا فى بلادنا؟ إنه هذا: إن الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التى وصل إليها لورد ملنر وزملاؤه فى الظروف التى وضعتها لجنتهم، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض فى جلستين تعقدهما الوزارة، لا ولا فى ثلاث جلسات، لأن الموضوع ينطوى على مسائل كبيرة، خذوا مثلا الاعتبارات الأربعة التى لفت المركيز النبيل الأنظار بحق إليها، فإن حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة فى وضع قرار عن هذه المسائل، ولم يذهب لورد ملنر

ولا أحد سواه إلى أن مشروعه هو وزملاؤه - مهما كانت رجاحة الوزن فيه - هو مشروع الحكومة، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهى قابلةللنظر وإعادة النظر هنا فى الظروف التى وصفتها، وهى كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساوٍ من الحرية فى الموضوع.

مفاوضة الدول

«وهناك أيضًا البحث مع الدول بحثًا هو بالضرورة طويل معقّد، وقد أشار إليه المركيز النبيل وأعنى به البحث الذى لابد أن يدور مع الدول التى تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر، والتى ستنزل عن امتيازاتها التى تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية فى مقابل ذلك، وهذه مرحلة لابد من اجتيازها، ومتى وصلت المناقشات هنا إلى درجة متقدمة، فإن المفروض أن سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك، وليواصلوا حل هذه الأمور، هذه هى الحالة كماهى الآن، ولاشك أنها كما بينتها - ولتصدقونى إذا قلت أنى عرضتها بصراحة وإخلاص تامين - لاتدل على ما قاله المركيز النبيل من أننا نتعلق بأهداب سياسية فى اللحظة الأخيرة، إذ ليس ثم ماهو أعظم من هذا الحذر والتدبر، ولا أشد بطءاً من هذه المراحل التى نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى، وبودى لو استطعنا أن نسرع السير، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر، حتى ولا المركيز النبيل نفسه، يرضى أن يحثنا على الإسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوّض كل ما شيِّد.

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

«وقد قال المركيز النبيل فى أواخر كلامه إن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لابد من ذكرها، وقد أشرت إلى أولها وهى حماية الحقوق الأجنبية فى مصر ولا حاجة بى أن أقول أكثر من أنها بالبداهة لابد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية التامة، أما الاعتبار الثانى فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر فى المستقبل، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية، أى مستقبل المركز الحربى

والسياسى فى السودان، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر، وهى الآن موضع درس الحكومة، وللمركيز النبيل أن يثق أننا لم ننسها ولاغفلنا عنها».

خطبة اللورد ملنر

وألقى اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفا من أعمال لجنته، والنتائج العامة التى يراها، قال:

«لقد خالجنى بعض الشك فى هل ينبغى لى أن أقول شيئاً فى هذه الفرصة لأسباب سأبينها لكم بعد قليل، وإنى لأتكلم بصعوبة وأعانى مقداراً كبيراً من التقيد، ولولا أن خطبًا معينة ألقيت على أثر ما قاله صديقى النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعيًا إلى الكلام ولا باعثًا عليه، فقد شرح الموقف الحالى شرحا واضحًا بديعًا، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقى النبيل الجالس أمامى (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا أرى مفراً من الإجابة عليها بإيجاز، وأظن أن الرد الوحيد الذى أستطيعه على تهم التكتم التى رميت بها الحكومة هو أن أسرد لكم ما حدث فى هذا الموضوع سرداً بسيطاً.

«وقد خاف صديقى النبيل ـ ولا أدرى لماذا؟ ـ أن يصبح وإذا بهذه المسألة التى هى من أعقد وأصعب ما يمكن أن نعالجه والتى مهما تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها ـ خاف أن يصبح فإذا بها قد سويت فجأة بطريقة لاسبيل إلى تعديلها، وبغير أن تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن رأيهما فيها، إلا أنى لأهم أن أقول: بودى لو أمكن السير بمثل هذه السرعة!

الموقف الحالى ـ متى يطرح الموضوع

«وما هو الموقف اليوم؟ إن اللجنة التى أتشرف برياستها والتى تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضى لم تضع تقريرها بعد، وأنا فى هذه المسألة لى صفتان، فإنى رئيس اللجنة، ومن وزراء حكومة جلالة الملك، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقى بصفتى الأولى وما أعجزنى عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة، ولكن متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير بعناية، ولا ريب أن علىّ تبعة معينة أيضًا عن درسها هذاوبحثها وسأدافع

بالبداهة بأقصى ما يسعه طوقى عما أشير به وأنصح، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزراة تقرير اللجنة درساً وفحصاً فستصدر الحكومة بياناً عن سياستها فى شكل من الأشكال، وحينئذ - إذ لايمكن أن تبعث الحكمة والعقل على اختيار وقت قبل هذا - يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة.

طول الوقت

«ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة فى مثل هذه الأحوال، وقد استفاض الخبر بجانب كبير من أعمالنا، ولعل الذى يحتاج إلى تعليل أو إلى تبرير هو طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر، والذى سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها، وفى وسعى أن أعلل ذلك وأفسره، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه إنى وإن كنت شديد الأسف - ولأسباب شخصية أجد كل شىء يحملنى على الأسف - لطول الإجراءات فقد جنينا منفعة عظيمة من هذا الطول، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأينا، ولقد كنت أقدر لما غادرنامصر فى مارس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى أبريل أو مايو، ولكنى كنت أحس حينذاك - وإنى أعنى إذ أقول «أنا» نفسى وزملائى جميعاً الذين شاطرونى رأيى فى هذه النقطة وفى أكثر النقط المهمة التى عرضت لنا فيما أعتقد - أقول إنى أحسست أننا لوكنا قدمنا تقريرنا فى أبريل أو مايو لجاء ناقصاً، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمثلون على أى حال جانباً كبيراً من الرأى العام المصرى، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها،فإننا أثناء وجودنا فى مصر، وإن كانت قد أتيحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ماوسعته قدرتنا فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات، كان بيننا وبين المصريين دائماً حجاب حائل لا يرفع، ومع أن الناس حادثونا على انفرد فلم يكن ثم أحد مستعداً أن يتقدم ويقول إنه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء أى طائفة كبيرة من الأمة المصرية.

الإحالة على سعد باشا

«لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا، ولم يكن أحد مستعداً أن يكون معنا على أتم صراحة، وكنا دائماً نحال على أشخاص لم يكونوا في مصر - على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغي لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا إعرابا صادقا عن الرأى العام المصرى، فلو أنا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيما أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسبر غور إحساسات الأمة المصرية، ولكنا كنا دائماً نرجو ونحن فى مصر أن يحادثنا وينفعنا بآرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلا بصفة خاصة لآرائهم، وهذا لم يكن ميسوراً فى مصر، ولكن بعد قليل من أوبتنا إلى انجلترا اتصل بى أن زغلول باشا وزملاءه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف فى مصر باسم «الوفد» يرغبون أن يعرضوا علينا آراءهم، فاستقر رأينا فى أثر ذلك على أن الأفضل أن نرجئ تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التى كنا دائماً نرغب فيها ونحن فى مصر والتى لم تتهيأ لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك، فجاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعنى الوفد) - رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية، أخص بالذكر منهم عدلى باشا، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم فى مصر ولم تمكنا من محادثة البعض الآخر، ولى أن أقول إن التأخير الذى طال شهوراً عديدة والذى كان داعيه هذه الظروف التى بينتها - هذا التأخير كان له فى رأينا أعظم فائدة ممكنة، وأننا سنكون اليوم فى مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم إلى حكومة جلالة الملك تقريراً جامعاً شاملاً للرأى العام المصرى ومتضمناً توصيات قائمة على أساس هذا الرأى العام وهو مالم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التى وفقنا إلى جمعها لما كنا فى مصر.

نتيجة المحادثات

«والآن دعونى أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع، إن نتيجة هذه المحادثات قد تكون، وقد لا تكون، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، وربما حدث - وقد لا يحدث - أن نشير نحن - أعنى اللجنة - على الحكومة البريطانية بالدخول فى «ترتيب» يمكن أن يسمى معاهدة، ولست إلى الآن فى مركز يخولنى أن

أقول شيئًا قاطعًا، ولكنى واثق من شيء واحد - وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت إليهم قد أيدت اعتقادا كان ينمو فى ذهنى وهو أننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها.

«لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجوداً بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها، واتبع ما يعرف باسم «الحزب الوطنى» المصرى منهجا كان فيما يظهر يدل على عداء مر لهذه البلاد (انجلترا) وعلى وجود روح لاسبيل إلى تألفها ومصالحتها، وتجربتى الخاصة هى أننا لما صرنا وجها لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداء للإنجليز وجدنا ولاشك اختلافا عظيما فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضا - أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرةكانت تجول فى نفوسهم من قبل - أنه ليس ثم من سبب يدعونا أن نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى، أو أن بلوغ أمانيهم متعارض بالضرورة مع ضمانة المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانة الإصلاحات التى كانت بريطانيا العظمى واسطة فى إجرائها بمصر، ومع أنه لايزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الاشارة إليها، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها، فإنه لا يسعنى أن أقول شيئا سوى أن المحادثات الوثيقة - ولى أن أضيف إلى نعوتها «الودية» - التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم، والتى لم تنته حتى الآن، قد جعلتنى أعظم أملا مما كنت منذ ستة شهور، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء فى إمكان الوصول إلى تفاهم حسن دائم، أودعونى أقول فى إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت فى بعض مامر وانقضى حسنة مرجوة الخير.

«فأما إننا نستطيع أن نحتفظ بمركزنا فى مصر بالقوة إلى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك أدنى شك، ولا حاجة بى أن أؤكد لكم إننى شخصيا لن أوافق أبدا على أى شيء أعتقد أنه يمكن إلى أقل درجة أن يضعف المركز الامبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو أن نلقى

أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاض من جانبه على ماقد يعدونه نيرا أجنبيا غريبا، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكننا من الإستيثاق من كل ما نحتاج إليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر، بدون أن نورط أنفسنا فى عداء دائم مع الأمة المصرية، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وإن كان هناك ولاشك عنصر من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا، إلا أن سائر عناصرها التى هى خير وأقوى، ليست معادية لبريطانيا، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها، وأنه يمكن أن يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى «الامبراطورى»، وأنه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح، وإنى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكونلها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه، ولكنى شخصيا لا أعتقد أن تذليل هذه العقبات من وراء الإمكان، ولست أستطيع تفصيل توصياتنا وشرح الأسباب التى تبررها فى نظرنا وتدعو إليها، وستكون كلها بعد قليل بين أيدى الحكومة، ثم تعلن إلى المجلس والجمهور، ولا أدرى ماذا ادخر الحظ لها، وقد تلقى «قطعتى» صفير الاستهجان فى المسرح، ولكنى على يقين أن اللوردات النبلاء لاينوون أن يستهجنوها قبل أن يسمعوها».

يطول بنا المقام لو أردنا أن نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة، على أننا نود أن ننقل هنا بعض نصائح أزجاها للمصريين رجل من خيار البريطانيين، وهو المستر بلنْت Blunt، صديق مصر والمصريين، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر، وذلك فى رسالة له إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برآسة المرحوم محمد بك فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠، فإن فى هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات، قال فى رسالته مخاطبا المصريين:

«احذروا منا، فإننا لانريد لكم شيئا من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى

نسعى إليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الأفريقية فى السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية.

«لم يبق لكم عذر إذا أنتم انخدعتم فى نياتنا بعد أن وضح الأمر فيها وضوحا تاما، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم، اطلبوا ذلك فإنكم بطلبه لاتخسرون شيئا إذ نحن غرباء فى بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، ذكرونا دائما وبكل وسائل الإعلان بأن لاحق لانجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيد، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لإدارتكم ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئا من ذلك.

«اظهروا معاداتكم لنا بصراحة، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لاتفيدكم شيئا، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالأجنبى لتثبت له استياءها، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

«لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما، ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب، اقنعونا بذلك، إذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة»[١].

قطع المفاوضات ـ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملنر في مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه في التحفظات، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة في الموعد الذى حدده اللورد ملنر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر، ولكن لم تدر فيه مناقشة، وظهر في جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملنر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بصوت متهدج من أثر الانفعال الذى كان باديا عليه، وأعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن في التحفظات، وأنه إذا تقرر عقد معاهدة فإنها لاتكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وفي هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات).

ولما انتهى اللورد ملنر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة، خلاصتها أنه شديد الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية، كما أن اللجنة شديدة الرغبة في ذلك، ولكن مساعيه في هذاالسبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يحقق شيئًا من تحفظات الأمةالتى أبدتها، ولا سيما إذا عجز عن أن يقول للمصريين أن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا، وعلى ذلك انفض الاجتماع، وقبيل انفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التى تلاها اللوردملنر ليبعث برده الكتابى عليها، فأرسلتها اللجنة في شكل مذكرة هذا تعريبها:

مذكرة اللجنة

«تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل.

«إن التقريرالذى أتى لنا به حضرات من عادوا أخيراً من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس، ومن جهة أخرى فإنهم يقولون إن بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون في تعديلها وأن هناك شروطا أخرى يريدون إضافتها، وذلك قبل أن يعدوا بتعضيدهم تعضيداً مطلقا، إنى لا

حاجة بى إلى المناقشة اليوم فى هذه الأمور فإن اللجنة مجمعة، رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر.

«لم يكن قط مقصوداً بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها، وعلى كل حال فإنه (كما حسبنا دائما) إذا تقرر عمل اتفاق، فإن هذا الاتفاق فى ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية، فى تلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التى قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر، كما يمكن إبداء أمور أخرى من كلا الطرفين، إذا ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبذ أى طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التى كما يلوح عليها تستدعى إيضاحًا قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية، إن تعجيل هذه المناقشات لايكون من شأنه فى رأينا أن يسهل أى تسوية، وعليه فنظن من الأحكم الإمساك فى الوقت الحاضر عن إبداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التى أثرتموها أخيراً، وإن كنا نعتقد أنه فى الإمكان إيجاد حل مرض بل إن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية.

«وأهم من إطالة المناقشة فى التفصيلات فى الدور الحاضر أن يحصل التأثير على الرأى العام هنا وفى مصر لاستمالته لتسوية المسألة على المبادئ التى استصو بناها معًا، وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها، تلك الروح التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب أن تسرى سرياناً شاملا بين الطرفين إذا أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة، أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فإننا نتعشم أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإتمامه فى أقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية، ولكن من المهم أيضًا أن مثل هذا الأثر يحدث فى مصر بفضل مساعيكم، وإنا لنعترف بما قمتم به من العمل فى هذا السبيل ونحمدكم عليه، ولكن من البديهى أنه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق، ولكنهم لسبب ما، يكرهون حسن التفاهم بين انجلترا ومصر، هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أويظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرون ما يخامر بريطانيا العظمى من

العواطف الكريمة التى تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصرى،فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن إزالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم فى السبيل الموصلة إلى التسوية التى يشغف بها كلانا شوطاً لا يُقطع بأية وسيلة أخرى».

ردّ الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة إلى الوفد أرسل إلى اللجنة ردا تمسك فيه بوجوب المناقشة فى التحفظات قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية وأعرب عن رأيه فى أن إرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية، وطلب أيضاً إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية فى مصر لإمكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين، قال:

«أتشرف أن أبلغكم أنى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لايزال مفتوحاً بين لجنتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨ أغسطس الماضى، وأن محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التى تنجم من إيقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنا، ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع، ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقا كليا، وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين.

«ولا يخفى أيضا أن مناقشة التحفظات الآن أمر لامندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية، فإرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصرى على

الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية، وهذا مالا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه .

«ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس، ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم.

«على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لاتتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توجيه الدعوة لإحلال الثقة فى النفوس، فالإنسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لابد أن تعده البلاد خادعا أو مخدوعا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة، ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم، ولاشك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجا منافياً للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه.

«وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه إليه، ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً فى إيجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد، ومهما يكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى».

سفر الوفد إلى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل إلى باريس، ومن هناك أرسل سعد باشا إلى مصر النداء الآتى يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكى تنال استقلالها، قال:

«أيها المواطنون الأعزاء، لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية، وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى، بل أنتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقاً بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماناً هادئاً صادقاً»

«سعد زغلول»

وفى الحق أن البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئًا بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر، فإن «المزايا التى لايستهان بها» والتى أشار سعد إلى اشتماله عليها فى بيانه إلى الأمة (ص ١٢٧) قد نالتها بشىء من الصبر والجهاد دون أن ترتبط بتلك القيود الواردة فى المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان، فهذه المزايا تنحصر فى إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وقد اعترفت انجلترا بكلا الأمرين فى تصريح من جانبها، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الثالث من كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، ولاشك أن هذا التصريح مهما قيل فيه أقل ضرراً من مشروع ملنر، ولا يقيد الأمة فى شىء، لأنه تصريح من جانب واحد.

قرار الوفد

واجتمع الوفد فى باريس بكامل هيئته وقرر بالإجماع أن لايدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى أبدتها الأمة.

قرار الحزب الوطنى

وأصدر الحزب الوطنى نداء إلى الأمة بعد قطع المفاوضات، أهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلا قال:

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجارى وأصدرت بياناً سياسيا للأمة هذا نصه:

«أصدر الحزب نشرة فى ٩ إبريل سنة ١٩١٩ قال فيها : إنه يعاون الأمة بكل ما فى وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده بإخلاص إلى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أى كائن من كان يعمل لهذا الاستقلال، ولقد سار الحزب بجد فى هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى بهمة رافعاً الاحتجاج تلو الاحتجاج، مصدراً البيان تلو البيان، ناشراً التقرير داعيا الأمة إلى الاتحاد والصبر والثبات، حتى إذا ما هبطت لجنة لورد ملنر أرض البلاد وأصدرت بلاغها الشهير فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذى رغب إلى الأمة فيه ألا تفاوض أية هيئة إنجليزية فى أمر الاتفاق بين مصر وانجلترا إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير المشوب بأية شائبة، وجلت جنودها عن البلاد، مكرراً دعوة الأمة إلى الاحتفاظ باتحادها وصبرها ومثابرتها على طلب الاستقلال التام.

«ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملنر الشاملة قواعد الاتفاق فى ١٠ سبتمبر الفائت محصت لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصاً دقيقاً وأصدرت باسم الحزب قراراً أعلنت فيه للأمة رفض المشروع بحذافيره مبيّنة الأسباب فى تقرير نشرته بالعربية فى طول البلاد وعرضها وبالفرنسية والإنجليزية فى العالمين الأوربى والأمريكى، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسى الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيتها قضاء مبرماً، كما حضت الأمة على الاستمرار فى الجهاد بجميع الوسائل المشروعة.

«هذا وقد كانت النتيجة السارة أن الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة فى الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكا لاشبهة فيه، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها فى الاستقلال التام إيماناً راسخاً لا تتحول عنه يميناً ولا شمالا، ولقد زال الأثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة فى هذه الأيام على رؤوس الأشهاد ما أعلناه من قبل من أن الاستقلال لم يكن لفظاً فحسب، بل هو ما يضم مدلوله من كل معانى السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعها داخل بلادها وخارجها دون تدخل

أية سلطة أجنبية فى مرفق واحد منها، لذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة أن يثبت على عقيدته الوطنية مثابراً على المطالبة بالاستقلال التام متحداً مع العاملين له بإخلاص ونزاهة، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل لحرية بلاده واستقلالها ولاتزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبى النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام، فإنما الشخصيات تفنى فى خدمة الغاية الرافعة من ضعة، غاية النجاة والحياة، والله نصير العاملين».

وكيل الحزب

على فهمى كامل

تقرير اللورد ملنر ـ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملنر تقريره إلى اللورد كيرزون وزير خارجية انجلترا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢١، وقام خلاف بينه وبين زملائه فى الوزارة ـ إذ كان وزيراً للمستعمرات ـ انتهى باستقالته كما سيجىء بيانه.

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة فى تاريخ المسألة المصرية، وهو فى أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذى أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر عقب إخماد الثورة العرابية لدرس أحوالها ووضع تقرير عنها، وقد قدم هذا التقرير إلى حكومته فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣، ووضع فيه قواعد سياسة انجلترا فى مصر على عهد الاحتلال، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال فى البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم[١]

وقد وضع اللورد ملنر فى تقريره قواعد السياسة التى اتبعتها انجلترا فى مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا.

بسط اللورد ملنر فى هذا التقرير عمل لجنته فى مصر، وما صادفته من صعوبات بسبب المقاطعة والهياج اللذين قاما فى وجهها، وخلاصة الحوادث التى جرت أثناء إقامة اللجنة، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية، وتكلم عن تطور الحوادث فى مصر منذ إعلان الهدنة إلى قيام الثورة، وذكر بعض وقائعها، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية، ورسم قواعد السياسة المقبلة التى اقترحها على حكومته، فقال ما خلاصته أنه يرى العدول عن السياسة القديمة التى كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم فى البلاد، وأن حالة الهياج الذى شاهده فى مصر لايمكن معالجته بالرجوع إلى هذا النظام القديم، ولا بإصلاح إدارى فى أداة الحكم، بل يرى إحداث تغيير جوهرى يناسب الحالة الجديدة، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفق بين أمانى مصر فى الاستقلال ومصالح انجلترا الجوهرية فى مصر ومصالح الأجانب فيها، وذكر النقط البارزة التى تكفل المصالح البريطانية، وهى أن تسترشد مصر ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية، وأن تعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية، وهذه الحقوق فى نظره وبحسب تسميته على نوعين، أولهما أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى سلامة مواصلاتها الامبراطورية، وثانيهما أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة، وأن تترك انجلترا لمصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها، وقال إنه إذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ،فإنه يرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال، أى حكومة مصرية للمصريين، وأشار بأن تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيداً بهذه القيود، مع استبعاد السودان إطلاقاً من هذه التسوية، وإبقاء الحالة فيه على ماهى عليه طبقًا للوضع الذى أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كما أوضحه فى خطابه المرافق لمشروعه، واشترط أن تقر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية .

هذه هى خلاصة القواعد التى اقترحها اللورد ملنر فى تقريره،وهى كما ترى بعيدة بعدا شاسعا عن الاستقلال بمعناه الصحيح، الذى تفهمه الأمم كافة، وتدركه الفطرة الوطنية السليمة،وذكر أنه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة فى مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم فى الجملة اعتراضا جوهريا عليها، وإنما أحالوه للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان فى باريس وقتئذ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد فى لندن مما لا يخرج عما أوردناه فى موضعه وأنها أسفرت عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه فى موضعه وقد أسماه مذكرة) ، وقد وضعته اللجنة محتويا على النصوص التى تحبذها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها، وأورد فى تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها، وقال إن الوفد فى مفاوضته اللجنة سلّم من بادئ الأمر بتخويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية فى أرض مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية،غير أن أعضاءه ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس، وفضلوا أن تكون فى الضفة الشرقية، ولم يأبوا أن تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها فى مدة الحرب، وقال إنه أخرج السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد، وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه، وأن المعاهدة لاتمس حالة السودان بحال، وعرض لاستشارة الأمة فى مشروعه، فقال إنه تبين من أقوال مندوبى الوفد أن الرأى العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان، وقال فى هذا الصدد ما يأتى: «صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين قد حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر، وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا، واحتجوا خصوصا لعدم إدخال السودان فى المشروع، وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت السلطانى الذين أصدروا منشورهم المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠، فانتهزوا الفرصة ونشروا فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغا آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لايؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرا يذكر، ولما رأى أولئك الأمراء أن مقترحات اللجنة وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا(١).

ونصح بالتغلب على الحزب الوطنى الذى سمى أعضاءه بالمعارضين فى الاتفاق، قال: «من البين أنه لايزال هناك معارضة يجب التغلب عليها، وأن فى مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق، بل لايزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك، غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى».

وأشار إلى أن أهم الشهادات الناطقة باستحسان الرأى العام للمشروع شهادة الأعضاء الباقين من «الجمعية التشريعية» فى اجتماع عقدوه فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضوا،أقر ٤٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه وتخلف عن الحضور اثنان وكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة عليه، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه.

وختم اللورد ملنر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية بالتعجيل فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة، قال فى هذا الصدد ما يلى: «فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة».

استقالة اللورد ملنر،وتصريح المستر تشرشل
بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنة

وبعد أن قدم اللورد ملنر تقريره إلى حكومته، حدث خلاف فى شأنه بينه وبين زملائه فى الوزارة، أدى إلى استقالته من منصبه فى يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرا للمستعمرات)، وفى فبراير سنة ١٩٢١ خلفه فى منصبه المسترونستون تشرشل، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسميا أدلى بتصريح فى مأدبة أقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام، تناول فيه المسألة المصرية، فعدها من المسائل البريطانية، وعد مصر جزءاً من الامبراطورية البريطانية المرنة، وأعرب عن أمله فى أن الصعاب القائمة

من جانب إرلندا ومصر تتناقص فى سنين قليلة، وأن تتولى هاتان الأمتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنة للامبراطورية البريطانية.

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج فى مصر، إذ جاء فى أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الامبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنة لهذه الامبراطورية، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح إلى جميع الصحف والدوائر السياسية.

هوامش الفصل الرابع عشر

(١) من بواعث الأسف أن فريقا من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السليمة التى تبدو فى هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام، وأقروا الوضع الذى قررته معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة فى الوزارة فى ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها «بروح الود والإخلاص» على مافيها من إقرار لوجود القوات الأجنبية فى البلاد ومحاولة فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، ومن التناقض البين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق الاشتراك فى الحكم على أساس أوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة إلى رفضها، وإلا ففيم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع إذا كانوا يقرونها عمليا باشتراكهم فى وزارات تألفت على أساس تنفيذها؟ لاشك أن الاشتراك فى الحكم على أساس هذه الأوضاع وفى ظلها هو انتقاض على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه، والعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

(٢) الاهرام ٢١ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠.

(٣) يشير إلى معاهدة سيفر التى عقدت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت وحلت محلها معاهدة لوازن فى٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣.

(٤) انظر هامش ص ١٤٢ و ٧١.

(٥) انظر ج ١ ص ٢٠ و ٣٣

(٦) بريد الرئيس ويلسن انظر ج ١ ص ٤٤

(٧) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة توفى سنة ١٩٠٣.

(٨) وزارة محمد سعيد باشا

(٩) ص ٨٧ من كتاب «أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسلى سنة ١٩١٠» بالفرنسية.

(١٠) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها.

(١١) يشير إلى حديث للأمير عمر طوسون مع الشيخ عبدالمجيد اللبان نشرته جريدة (الأهرام) فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الأمير: «إنه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الأمة واحتفاظها بحقوقها، وإنه وإن كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة، فهو يحترم رأى الأمة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم إحترام رأيها، وأن بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم الكمال، وأنه لا يقصد به التأثير فى الرأى العام أو تحويل اتجاهه، وأن كل رأى تراه الأمة فهو يحترمه ويجله، وأن شعاره سيظل دائما النهوض بمصر والعمل لإبلاغها السعادة التى يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق، وإن هذا المعنى هو الذى تشير إليه خاتمة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق»، وليس فى هذا الحديث عدول من الأمير عن رأيه فى مشروع ملنر ورفضه إياه.

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى
بأن الحماية علاقة غير مرضية

على أثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويدجورج) تقرير اللورد ملنر، قررت اعتبار الحماية التى أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية،ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية «للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتطابق الأمانى المشروعةلمصر والشعب المصرى» (كذا)

وقد أبلغ اللوردأللنبى هذا القرار إلى السلطان فؤاد فى خطاب أرسله إلى عظمته فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، قال:

«دار الحماية : القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

«إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

«يا صاحب العظمة لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته(١) الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها.

«ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى، وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده،وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى

أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم.

«وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم:

«إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لايكوّن علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى.

«وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق»

«أللنبى»

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١.

كان هذا التبليغ حادثا جديداً فى السياسة البريطانية، حقاً إنه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها، ولايخطو بها إلى تحقيق آمالها، ولا يصلح أساساً لمفاوضات ناجحة، ولكن أمراً هاماً يبرز فيه، وهو أنه احتوى أسلوباً جديداً للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى، وخطة جديدة فى مواجهته، وهذا الأسلوب يختلف عن أسلوبها من قبل، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى أعلنتها وفرضتها قسراً على البلاد، وتمسكت بها على تعاقب السنين، هى علاقة غير مرضية، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر فى ميدان النضال، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال، وفى مطالبتها بالاستقلال التام، ولايخفى أن سياسة الاستعمار تتشكل وتتنوع تبعاً لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المهضومة حقوقها، فكلما زادت قوة المقاومة فيها، تراخت تبعاًلذلك قبضة الاستعمار.

قارنْ بين هذا التبليغ وبين إعلان الحماية ذاته، أو بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ،وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، تجدْ فرقا كبيراً فى الأسلوب والمعانى.

ففى بلاغ إعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية أنه «بالنظر إلى حالة الحرب بين انجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية وأنها أصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بهذه الحماية».

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال مخاطباً الدول العظمى : «إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو، وإلى أن يحين ذلك فإن مركزحكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل «نصائح» لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم».

وقال فى تلغرافه الثانى الذى أرسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ إلى السير افلن بارنج (اللورد كرومر) : «ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان،لاتقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائمًا فى مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع «النصائح» التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها، ومن الضرورى أن يتخلّى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقًا لهذه السياسة، وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة»(١)

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها إلى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، تجد اعترافا من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية، وتغييراً فى أسلوبها، بحيث أخذت تحسب حسابا للشعب المصرى، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية فى البلاد.

استقالة وزارة نسيم باشا

١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منتظراً بعد هذا التبليغ أن تستقيل وزارة نسيم باشا، البغيضة إلى الشعب، وتخلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة، وتساهم فى خدمة قضيتها، وقد اتجهت الانظار إلى عدلى باشا ليؤلف هذه الوزارة.

ولم يكن السلطان يميل إلى استقالة وزارة نسيم باشا، لأنه كان واثقًا من سياستها فى تدعيم الحكم المطلق فى البلاد، والخضوع لسياسة السراى، مع الإذعان للأوامر البريطانية، وكان يبغى أن تبقى رغم سخط الشعب عليها، وأن يعهد إلى عدلى باشا يكن بمهمةالمفاوضة، لكن عدلى باشا لم يكن مطمئناً إلى سياسة نسيم باشا وداسائسه، وبخاصة لأن عدلى قد اعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفاً داخلياً هاماً، كانت تتمخض عنه الحوادث، وهو إعلان الدستور، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراى فى الحكم، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل فى خاصة نفسه إلى النظام الدستورى، وظلّ بَرِمًا به، متجهّماً له، طول حياته، فاستمسك ببقاء نسيم فى رآسة الوزارة، وطلب إلى عدلى باشا أن يقتصر على رآسة وفد المفاوضة، فرفض عدلى هذا العرض، ولم ير السلطان بداً من الإذعان لضغط الحوادث، وتنحية وزيره الثقة الأمين، فرفع هذا إليه كتاب استقالته فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١، وضمّنه ما كان من إعلانه حين ألف وزارته أنها لا تبتّ فى نظامات البلاد السياسية حتى يفصل فى حالتها السياسية، وأشار إلى المفاوضات غير الرسمية، ثم إلى قرار الحكومة البريطانية الأخير فى شأن التساهل فى أمر إلغاء الحماية والمفاوضات الرسمية، وأنه لذلك يقدم استقالته، قال:

«يا صاحب العظمة:

«لما رأى مولاى ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد إلى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد، حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا إلى عملنا بصدق من نياتنا،وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة، ولله مصائر الخلق وعواقب الأمر.

«بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير، بين رءوس مدبرة، وعقول مفكرة، وهى تتمه بظهور آية البشرى على يد سيِّد البلاد وسلطانها، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل، أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدى العاملين لخير البلاد وإسعادها.

«لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة إثر تشكيلها أنها تسلمت الأعمال لتكون أمانة فى يدها، وأن لا تبتّ فى نظامات القطر السياسية حتى يفصل فى حالة مصر السياسية، كما أنى قبلت وقتئذ الرياسة معلناً ارتياحى لبدء تلك المفاوضات، مقدماً حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله، وجاء دور المفاوضات الرسمية.

«ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الإنجليزية التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده فإنى أتقدم لعرشكم المجيد رافعاً استقالتى بقلب ملؤه الإخلاص لذاتكم السنية ومفعم بالإجلال والإعظام لسدتكم العلية واضعاً هذه الأمانة بين يدى المليك المعظم الأمين على البلاد والذى هو للكل وليس للفرد، والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب، ولازلت يا مولاى عبدكم الأمين»؟

«محمد توفيق نسيم»

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا فى ١٦ مارس، وعهد فى اليوم ذاته إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها فى ١٧ مارس ؛وضمّن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته، فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل إلى اتفاق لايجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وأنها ستدعو الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وأن هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلا صحيحًا، ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن إحداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد.

وهاك نص الوثائق التى تبودلت فى صدد تأليف الوزارة

كتاب السلطان إلى عدلى باشا

عزيزى عدلى يكن باشا

«لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين، وإنا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية، وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديماً وما نعهده فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به.

«وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته»

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)

«فؤاد»

جواب عدلى باشا

يا صاحب العظمة

«أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد، لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه.

«حسين رشدى باشا نائب مجلس الوزراء. عبدالخالق ثروت باشا وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا وزير المالية. أحمد زيور باشا وزير المواصلات. جعفر ولى باشا وزير المعارف. أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف. محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية. نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة. عبدالفتاح يحيى باشا وزير الحقانية.

«إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لايجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض.

«ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك

التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى ممايدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستُفْضى إلى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة،وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضًا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقهاتحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحًا، وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل، وإنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة.

«وإننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نتمنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم، هذا وإن الوزارةلعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ - ١٧ مارس سنة ١٩٢١

«عدلى يكن»

وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى باشا.

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى «وزارة الثقة»، وترجع هذه التسمية إلى سعد، فهو الذى اختارها لها، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلى ورشدى وثروت، فصارحوه الرأى بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد، وقد أرسل سعد باشا برقية إلى إبراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم، قال: «سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد)، وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءاً حكمة ووطنية خالصة».

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء إقامة لجنة ملنر بمصر، وبعد رحيلها، ورأى تأليف «وزارة ثقة» تضع الدستور وتتولى المفاوضات، فأرسل إلى عدلى خطابا من باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باشا تأليف هذه الوزارة، قال:

«لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه إلى لوندره للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الإنسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كمسألتنا، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال، وهو عدم رضا الحكومة الإنجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده، لأن فيه إنكارا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات، أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم، نعم أن ترجمة عبارة Self Governing institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها، ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ(١) مع عدم اقتضاء المقام لهابعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى

الذى فهمناه، والقول بأن القصد منها إنما هو ألاّ يكون الاتفاق إلامع حكومة دستورية لايتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له.

«ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الإنجليزية لايصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا.

«ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية فى رأينا هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد، موثوق بها، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال برنامج مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهتكم لدى الأمة، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة، إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجلّ خدمة وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى» «سعد زغلول»

وأرسل سعد إلى عدلى برقية من باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا إلى مصر، ونظراً لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا إلى لوندره فإننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح، وبما أن المفهوم من عبارة Self Governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد إلامع حكومة دستورية فقد صار إذاً من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث، وقد سبق إرسال خطاب تفصيلى».

«سعد زغلول».

وكتب سعد إلى عدلى خطابا آخر استيفاء لشرح هذه المسألة، قال:

«صديقى العزيز

«إن الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة، لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضة مع هيئة موثوق بها خصوصاً من الأمة، وأن يتصدق على ما تنتهى المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكده لكم من المقصود بعبارة Self Governing institutions التى أوردها فى بلاغه إن لم تكن هى بذاتها، ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبته لكم، لأنها لا تربط غيركم، وهى فوق هذا ضرورية جداً حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لايكون السعى إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبرهمها، نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم، والوفد مستعد لأن يعمل مافى وسعه لتسهيلها عليكم، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة، وتحصيلا لمطامعهم الباطلة، ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى»

«سعد زغلول»

ففى هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برآسة عدلى تتولى وضع الدستور، ثم تباشر المفاوضة، ولا يدخلها الوفد.

ولما انتهى اللورد ملنر من عمله فى مصر أرسل سعد يستدعى عدلى إلى باريس، وبعث إليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نكون سعداء برؤيتكم فى باريس، أما عن الاقتراح الثانى[1] فإنا نوافقكم عليه، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيراً إذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات».

«سعد زغلول»

وكرر استدعاءه إياه فى برقية بتاريخ ٢٥ مارس، هذا نصها:

«نشارككم رأيكم فى عدم قبول الأساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع».

«زغلول»

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها:

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليزيه - باريس

«قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيداً باستلام خطاب تفصيلى»

«عدلى يكن»

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٠:

«وصل تلغرافكم متأخراً، نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم».

«زغلول»

فلبى عدلى دعوة سعد، وبارح مصر فى ١٦ ابريل، ولازم الوفد فى مفاوضاته مع ملنر، ثم عاد إلى مصر فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠

فلما ألف وزارته فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١، كانت هى «وزارة الثقة» التى دعا سعد إلى تأليفها، ومن هنا جاءت تسميتها «وزارة الثقة»، فلا غزو أن قوبلت بابتهاج الأمة واغتباطها، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التى تألفت سنة ١٨٨١ فى إبان الثورة العرابية، نزولا على إرادة الأمة، وقوبل تأليفها بالاغتباط العظيم، وسميناها «وزارة الأمة»[1].

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلى كان شبيها بمصير وزارة شريف باشــــا(٣)، بل كان أسوأ منه، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار، وفى الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا

عودة سعد إلى مصر

أرسل عدلى إلى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجها، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية

فجاء الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس، ووصل الإسكندرية يوم الإثنين ٤ ابريل، وإلى القاهرة يوم ٥ منه، وقوبل فى الإسكندرية وفى الطريق منها إلى القاهرة، وفى العاصمة، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة، بحيث كانت مقابلته سلسلة لانهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات، مما لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث.

وهنا تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر القومى، سنعرض لها فى كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية».

هوامش الفصل الخامس عشر

(١) كذا فى الأصل، أى حكومة جلالة ملك بريطانيا، وهو تعبير مألوف فى المراسلات السياسية البريطانية.

(٢) راجع كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢٨.

(٣) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٩٥.

(٤) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة.

(٥) (١، ٢) راجع فى تفصيل ذلك كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) ص ١٣٨ وما بعدها و ١٩٧ وما بعدها.

الفصل السادس عشر

هل نجحت الثورة؟

وفيم نجحت

نريد فى الفصل الأخير من هذا الكتاب، أن نستبق الحوادث التى سيرد ذكرها فى كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأى فى نتائج ثورة سنة ١٩١٩، فموضع هذا البحث هو فى كتاب، الثورة، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها،أن نبحث فى نتائجها، وهل نجحت فى الجملة أم لم تنجح، وإذا كانت قد نجحت، فما هو مدى نجاحها؟ وفى أى النواحى كان هذا النجاح؟

لقد قيل كلامٌ كثيرٌ فى هذا الموضوع، واختلفت الآراء اختلافا بيّناً فى الجواب على ذلك السؤال، وهذا الخلاف يرجع فى الغالب إلى الزمن الذى يصدر فيه الجواب، والظروف التى تلابسه، وحالة الإنسان النفسية فى الوقت الذى يجيب فيه.

ومن الواجب علينا بادئ ذى بدء، لكى نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الإنصاف،وأبعد عن التأثرات الشخصية، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق، وأن نتخيّر القواعد التى نبنى عليها بحثنا.

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساسًا للبحث فى مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها،هى تعرّف الحالةالتى كانت عليها البلاد قبل الثورة، والحالة التى وصلت إليها بعد الثورة، وهل تقدمت أم تأخرت، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر.

اتبعنا هذه القاعدةفى الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العرابية، وانتهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح، وبينا أسباب إخفاقها، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العرابية)(١)

قامت الثورة العرابية فى أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستورى أساساً للحكم فى البلاد،وتحريرها من الحكم المطلق، ومن التدخل الأجنبى معًا، ونجحت مؤقتا فيما قصدت إليه، إذ أعلن النظام الدستورى الكامل فى فبراير سنة ١٨٨٢، ولكن الأحداث التى تعاقبت على البلاد، والدسائس الاستعمارية، قد أفسدت عليها نهاية الثورة، فانتهت بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وضياع الاستقلال معاً، وحلّ محلهما الاحتلال الأجنبى والحكم المطلق، فكان حقاً علينا أن نعتبر الثورة العرابية قد أخفقت فيما قامت من أجله .

ظلّ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢، يعصف باستقلال مصر،ويسيطر عليها، ويستأثر بشؤون الحكم فيها، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، فصار احتلالا مقرونا بحماية، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩.

أثر الثورة فى الناحية السياسية

أوضحنا فى أسباب الثورة أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال، فمن الحق أن نقول إن الثورة نجحت فى قومتها ضد الحماية، إذ اعترفت الحكومة البريطانية فى فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية، ثم أعلنت إلغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة فى إجلائه، لأنه مع الأسف لايزال قائما حتى اليوم (١٩٤٥).

حقاً إن الاحتلال يحمل فى طياته عناصر السيطرة الأجنبية التى قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحى، وحقاً أن الاستقلال الذى اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقى الذى تنشده مصر، ولكن من الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسبًا دوليا لمصر، وربحا سياسيا وأدبيا لكرامتها القومية، لأن هناك فرقا كبيراً بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبى، ليست له بأى حال صفة شرعية.

وليس يخفى أن الحماية التى أعلنت انجلترا إلغاءها سنة ١٩٢٢ هى الحماية التى اعترفت بها الدول بطلب انجلترا ذاتها فى مؤتمر فرساى، فإلغاؤها من الدولة التى أعلنتها، وتبليغ الإلغاء إلى تلك الدول التى سبق أن اعترفت بها،جعل لهذا الإلغاء

صبغة دولية، فمصر الآن فى نظر الدول الأجنبية جمعاء دولة مستقلة، وهى من هذه الناحية لها مكانة دولية وأدبية لا تُنكر، بين مجموعة الأمم المستقلة، أما الاحتلال الأجنبى فهو غصْب ثم يزول،وسيزول إن شاء الله فى وقت أقرب ممايظنون، ولانزاع فى أن أثر الاحتلال فى الحدّ من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معاً.

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن فى إلغاء الحماية، وفى حمل انجلترا على إعلان هذا الإلغاء، والاعتراف باستقلال مصر.

ولا تظنن أن الحماية كانت سائرة من نفسها إلى الزوال، أو أنها كانت فى نظر انجلترا ضرورة من ضرورات الحرب، بل الواقع أنها حين أعلنتها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى إلى تثبيتها وتوكيدها، وتدعيمها وتأييدها، ولولا ثورة سنة ١٩١٩، لظلّت مضروبة على البلاد، أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب، فإنما كانت دعاية من الجانب المصرى، لإقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب، ولعمرى إنها لم تكن من ضرورات الحرب، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب.

وإنك إذا تأملت فى وثائق الحماية، وبخاصة فى التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤، تجد أن انجلترا إذ أعلنت الحمايةقد اعتبرت أنها نظام دائم، وهذا ظاهر من قولها فى هذا التبليغ: «وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانا صريحاً، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد».

وكررت هذا المعنى فى تبليغها إلى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧، إذ قالت: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوّء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم».

وردّد السلطان حسين كامل هذا المعنى فى كتابه إلى رشدى باشا، إذ قال: «إن الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية».

كما ردّده السلطان فؤاد إذ قال فى كتابه إلى رشدى باشا ، «وقد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها».

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية فى اعتبار الحماية نظاما دائماً، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله سكرتير المندوب السامى البريطانى إلى سعد باشا فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصرى بالسفر، وينبئه أنه إذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم فى مصر فليتقدم بها إلى المندوب السامى البريطانى على أن لاتخرج عن حدود التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل، أى فى حدود الحماية.

ولما شبّت الثورة، احتجاجًا على الحماية، أصرّت الحكومة البريطانية فى بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمساك بها، وحمل الدول على الاعتراف بها، ففى بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال أللنبى مندوبا سامياً فى مصر أكّدت أنها وكلت إليه اتخاذ «جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى».

وبادرت إلى حمل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية فى أبريل سنة ١٩١٩ ،واعترف بها مؤتمر الصلح فى مايو، وأقرتها معاهدة الصلح مع ألمانيا (معاهدة فرساى) فى يونيه من تلك السنة، وصرح اللورد كيرزون فى خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ بأن الحماية ستنال بعد توقيع ألمانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) الاعتراف العام، وأن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن التبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة الحكم فى مصر على عاتقها، وأن هذه التبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية فى معاهدة الصلح المعقودة معها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهدة «سان جرمان»، وظفرت أيضًا باعتراف تركيا بهذه الحماية فى معاهدة سيڤر المعقودة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠[(١)].

ولما ألفت لجنة ملنر كانت مهمتها «تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية الخ»

كل هذه التصريحات والملابسات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمساك بها.

فإذا كانت قد رأت فى أعقاب الثورة، وبعدما أعيتها الحيل فى حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض، أن تعدل عنه، وتعلن إلغاء الحماية، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية.

ولا مراء أيضاً فى أن إلغاء الامتيازات الأجنبية[٢] فى مصر كان ثمرة للثورة، فإن سياسة انجلترا قبل الثورة، وبعدها، كانت ترمى إلى أن تحلّ هى محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها، ولكن الثورة قد نجحت فى إلغاء هذه الامتيازات إطلاقًا، وفى بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب فى التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧، والقضاء (ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩)، وهذا ولاشك مكسب قومى كبير.

فى نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة فى نظام الحكم، فلقد كان لها الفضل الأكبر فى تقرير النظام الدستورى، وتوجت بذلك جهاداً طويلا شاقا، استمر أربعين سنة سبقت الثورة، فليس يخفى أن جهاد الأمة فى سبيل الدستور قد بدأ فى أواخر عهد إسماعيل، إذ فزعت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها، ذلك التدخل الذى بدأ فى ذلك العهد، ونجح الأحرار فى دعوتهم،وألف شريف باشا وزارته الأولى فى أواخر عهد إسماعيل،وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب، فوضع الحجر الأساسى للنظام الدستورى فى مصر، وسنّ دستوراً يحقق سلطة الأمة، وهوالمعروف بدستور سنة ١٨٧٩[١]، ثم خلع الخديو إسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول، وتعطل إنفاذ الدستور زهاء

سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق، إلى أن قامت الثورة العرابية،فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢(٢)؛ الذى لايختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩، ثم تلاحقت الأحداث والدسائس الأجنبية، فأفضت إلى الاحتلال البريطانى، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكما وفعلا؛ وهو نظام «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» الذى فُرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣؛ أى زهاء ثلاثين سنة؛ ثم حلّ محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣؛ وهو أيضًا من صُنع الاحتلال؛ ومن النظم التى أرادت بها السياسة البريطانية إهدار سلطة الشعب، والاستيثاق من خضوع الوزارات المصرية لإرادتها وأوامرها.

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهاداً طويلافى سبيل الدستور، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد.

فكان مصطفى كامل، إلى جانب دعوته إلى الجلاء، لاينى فى المطالبة بالدستور، سواء فى خطبه أو مقالاته.

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠من «اللواء» مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر)، ذكر فيها وعد اللورد ذفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد، كإخلافها وعودها فى الجلاء، ثم قال: «لعمرى إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أومصرية أن تمسها بسوء».

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢، وكان على صفحات «اللواء» يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس الاحتلال) أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية، وختمها بقوله: «وعندى أن

هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى،فلا يسن قانون بغير إرادته ولا تحور مادة إلا بمشيئته، ولا يزعزع نظام بغير أمره، ولا تعلو كلمة على كلمته، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقةفى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيراً ويجر عليها الوبال»

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتى: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رقّ الاحتلال، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة»، إلى أن قال: «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم، فلتفعل، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور، إلى جانب جهاده فى سبيل الجلاء، على عهد محمد فريد، فقد كان من أجلّ أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور، وذلك لمناسبة ردّ مجلس الوزراء على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى، إذ جاء فى هذا الردّ المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى: «ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد، فاعتزم فريد بك ردّ هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى عرائض

لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابى، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض، ووزعها على أعضائه وأنصاره، والمصريين كافة فى جميع الجهات، للتوقيع عليها، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة،وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥,٠٠٠ قدّمها الفقيد إلى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨، وفى ديسمبر من تلك السنة قدّم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦,٠٠٠ توقيع، فكان لهذه العرائض دوىّ هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور، ردّاً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية، اعتبرْ ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردّاً على العرائض الاجتماعية التى قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور، إذ قال: «إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية فليس عندى على ذلك إلا جواب واحد، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو إلى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفةفى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، كجعل جلساتهما علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩)، بعد أن كانت من قبل سرية، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات، وعدّ المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب - إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : «مما نالته الأمة بفضل

مجهوداتها فى هذه السنة ـ ١٩٠٩ ـ علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس،إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها، حسابا كبيرا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم».

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور، إلى جانب المطالبة بالجلاء، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية انجلترا، وقرار آخر بطلب ردّ الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، ولبىّ المؤتمر دعوته وأصدر القرارين معاً، وقد تعقّب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوّامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمةً تقع تحت طائلة العقاب! وعدّوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، وحوكم الفقيد عليها فعلا، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل بك، وإسماعيل بك حافظ، بالحبس سنة له، وثلاثة أشهر لزميليه.

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين تحول دون الأمة ودستورها،ولما شبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة١٩١٤، وأعقبها إعلان الحماية فى ديسمبر من تلك السنة، فازدادت الأمة بعداً عن تحقيق آمالها فى الدستور، وبدا من وثائق الحماية تصميم السياسة الإنجليزية على إهدار سلطة الأمة، ففى تبليغها إلى السلطان حسين كامل أعلنت أنها دائبة على ما أسمته سياسة «التدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى»،

وهى هى السياسة التى سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢، وسوغت بها حرمان الأمة دستورها أربعين سنة متوالية، وكان فى نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لولا ثورةسنة ١٩١٩، وتبدو هذه النية فى مشروع القانون النظامى الذى وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالى البريطانى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى تقدم الكلام عنه، فإنه مشروع ينزل بمصر إلى مرتبة أسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية، إذ يجعل سلطة التشريع فيها فى يد شرذمة من الأجانب تهدر بجانبها شخصية الأمة وكرامتها وسلطتها الشرعية، وهذا المشروع يدلك على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من أسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها.

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا فى وأد هذا المشروع وهو فى مهده، وفى تقرير الدستور نظاماً للحكم، وإعلانه سنة ١٩٢٣، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعى فى حكم نفسه بنفسه، فإنه قرر حقوق المصريين وحرياتهم السياسية والشخصية.

ومن الحق أن نقول إن هذه الثورة هى حدٌ فاصل بين عهد وعهد، بين نظام قديم قوامه إلغاء سلطة الأمة حكما وفعلا، وإلزام الحكومة الأهلية باتباع «النصائح» البريطانية طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤، وحصر السلطة فى يد المستشارين والموظفين البريطانيين، وفرض حماية باطلة على البلاد، ونظام جديد، قوامه استقلال ناقص، يشوبه احتلال أجنبى غير مشروع، ودستور يقرر سلطة الأمة ويحدّ من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبى.

وينبغى أن لا نغفل عن حقيقة جوهرية، لا أفتأ أنادى بها، وهى أن الدستور لايكون كاملاً، وسلطة الأمة لا تكون مستقرة، مادام الاحتلال الأجنبى قائما، هذه حقيقة لامراء فيها، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى، وهى أن الدستور هو الأداة الطبيعية القوميةلحكم الشعب حكما مشروعا، وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها، فالبلاد التى يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية، وتعيش مستعبدة من الداخل، وفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة فى نضالهما عن حقوقهما.

وهنا يلزمنى أن أردّ على قوم لا يعدّون الحياة الدستورية مغنما، بل يتجهّمون لها

ويتنكرون، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب! ويضعوا في طريقها العقبات سراً وعلنا.

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور، وهم إن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة، فإنهم يبثونها في أحاديثهم ومجالسهم، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم، واتجاهات أفكارهم، فإلى هؤلاء الناقمين أوجّه القول في صدق وإخلاص، وأناشدهم أن يعيدوا النظر في آرائهم، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع في الحكم، أوعدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه، أو نتيجة للتأثرات الوقتية، أو الاعتبارات الشخصية، ولعلهم يتدبرون في جسامة المتعة الأدبية التي يحملونها في الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة إلى الوراء.

والحقيقة أن النظام الدستورى - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة في انتخابات حرة - لايمكن أن يبلغ الغايةمن الكمال في سنة أو سنتين، بل هو في حاجة إلى مران طويل، وممارسة مستمرة، لكى تُشْرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه، ولا يضير الأمم أن تخطئ في ممارسة هذا النظام، فإن الخطأ يصلح مع الزمن، والأمة في ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة، قد يخطئ ويتعثر في سيره، بادئ الأمر، ولكن هذه الأخطاء هي التجارب للإنسان، يفيد منها، ولابد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة، وليس العلاج للشاب الناشئ في الحياة أن تحرمه حرية العمل، أو أن تحجر عليه، وتفرض عليه وصيًا بحجة حمايته من الخطأ والعثار، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية، اللتين هما المميز للإنسان، وهما قوام النجاح في الحياة، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية؛ وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم، وكذلك الأمم، لاتنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية؛ وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية، التي تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية؛ ولا يُطلب من الأمة المصرية التي حُرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال في بداية حياتها الدستورية؛ بل هي في حاجة إلى سنين عديدة، لكى تعوّض من ذلك الحرمان الطويل خبرةً ومرانا.

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية؛ فإن الزمن كفيل بإصلاحها؛ أما النظم

الاستبدادية فعيوبها مستديمة، وحسبك أنها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية .

كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه، فلقد وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعاً خصباً، لم يجد مثله في الغرب، ولهذه الظاهرة أسباب شتى، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالي السنين، وأفسدت أخلاقها، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها، فلم تقو على صدّ أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها، لأن الشعب الذي يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا، أقل بكثير من مزاياها، بل هي أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطاناً، ثم إنها بلا مراء أقل من عيوب الحكم المطلق.

على أن عيوبها لاترجع إلى الدستور في ذاته، ولا إلى قواعده ومبادئه، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب، من خاصته وعامته، وهذا النقص الخلق هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي.

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرّم به، وإهداره حكما أو فعلا، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق، بل تزداد ضعفا وفسادا، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس، والنظم الحرة تنشيء الأمم الحرة، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أمما مستعبدة.

هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لاتصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها، وأنها في حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضاً، وهذا ولاشك شر إعلان عن الأمة، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية، لأن الحكم الأهلي ماهو إلا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال، فإذا قام في أمة من ينادي بأنها لاتصلح لحكم

نفسها بإرادتها، فإن هذا يغرى بها الطامعين، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها، ومن ناحيةأخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية الاستقلالية، وهنا الخطر كل الخطر، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى، ولعلك إذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها، تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات إلى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية.

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت فى تقرير الدستور نظاما للحكم فى مصر، وهى من هذه الناحية قد نجحت، حيث أخفقت الثورة العرابية.

فى الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩، وهو نجاح معنوى، يرتبط بتاريخها القومى، ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية، جديرةبأن تحيى فى النفوس روح الإخلاص للوطن، هذه الروح التى هى عُدّتنا فى النضال والكفاح، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها، فى سبيل مجد الوطن وعظمته، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها، أو منافع يجنونها، خليقون بأن يبعثوا فى نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن.

ولا تظنّنّ أن أثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام، ولا تقولنّ إن هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان، وأعقبتها صفحات أخرى من التهافت على الغنائم، فإلى جانب هذا التهافت تبقى دائما فكرةالوطنية التى كانت الثورة إحدى مراحلها ووسيلة لبثّها فى طبقات الشعب

حقّا إن هذه الفكرة لم ترسخ بعد فى النفوس بالقدر الذى بلغته عند كثير من الأمم الأخرى، ولايزال مستوى الوطنية ضعيفا فى نفوسنا، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها، لكنها قد شقت طريقها إلى الأمام، ووصلت إلى مرحلة تتلوها إن شاء الله مراحل نحو النمو والكمال.

ولا يغيبَنّ عن أذهاننا أن صفحات المجد فى حياة الأمم لاتبلى عظمتها، ولا تخلق

جذّتها، ولا تنال منها السنون، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية، فليس هذا ذنب الثورة، بل ذنب بعض خلفائها أو المنتسبين إليها أو مستغليها، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض، توحى بالعمل الصالح، وإذا كانت سيرة البطل الواحد خليقة بأن تكون مصدر لهذا الوحى، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين، فأَخْلِقْ بأولئك الشهداء المجهولين أن يكونوا مصدرا دائما لمثل هذا الوحى المجيد.

ليست روح الثورة فى قيام الجماعات ضد نظام من النظم، ولا فى نزوعها إلى الشر والعدوان، أو الفوضى والانقسام، فإن مثل هذه الظواهر قد تهدم أسمى معانى الثورة، وإنما الروح المجيدة للثورة هى عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له فى نفس الوطنى، فهذه العقيدة هى روح الثورة، وهى تراثها الدائم الذى به تعيش وتتجدد ذكراها فى النفوس على تعاقب الأجيال، ولا غرو فهذه العقيدة - عقيدة الإخلاص للوطن - هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية، ولكل عمل صالح فى حياة الأمم.

وإذا كان لى أن أنصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب، فإنى أقول لهم: لا تكونوا ثوريين كأسلافكم سنة ١٩١٩، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن فى أعمالكم وأهدافكم.

لاتكونوا مثلهم ثوريين، فإن فى ميادين الجهاد السلمى السياسى والاقتصادى والاجتماعى مجالا فسيحا لجهودكم، وإخلاصكم وتضحياتكم، وأن فيها لأعمالا مجيدة تنتظركم، لكى تنهضوا ببلادكم فى مختلف النواحى

لاتكونوا فى حياتكم الوطنية معتدين، فإنه لخير للبلاد وللحركة الوطنية أن تكونوا معتدًى عليكم لا معتدين، فباستهدافكم للاعتداء عليكم، تقوى فى نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد فى سبيل بلادكم

وإذا انتظمتم فى سلك الحياة العملية، فتعهّدوا فى نفوسكم شعلة الوطنية، ولا تدعوها تنطفئ أو تذبل على الأيام، فهى الشعلة التى تنير للأمم طريق الحياة والنهوض، والسعادة والمجد.

أدّوا واجبكم فى الحياة،فلو أدى كل منكم، رجالا ونساء، واجبه نحو الوطن، الزارع فى حقله، والصانع فى مصنعه، والتاجر فى متجره، والكاتب والأديب فى أدبه وتفكيره، والموظف فى وظيفته،وصاحب المهنة الحرة فى مهنته، والسياسى فى بيئته،

لسعد بكم الوطن، ولأديتم له من الخدمات أكثر مما أدى أسلافكم.

كونوا مؤمنين بالوطن، مؤمنين بالواجب نحوه، ولا يزعزع إيمانكم يأسٌ أو خيبة أمل، فإن الأمم لاتنهض بأقوام يتجسّسون مواضع النقص والضعف فى مواطنيهم، لا ليصلحوها، بل ليسوّغوا لأنفسهم نزعةالتنكّر للمثل العليا، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا فى اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم، لاتنهض الأمم بهؤلاء وأولئك، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم، فيترسمون فى الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم، يؤدونه، ولو كانوا ضحية هذا الواجب، أو ضحية المجتمع الذى له يخلصون، فمهما تبلغ تضحيات المرء فى هذه الدنيا، فإنها لا تقاس إلى تضحيات الشهداء فى ثورة سنة ١٩١٩، وشهداء الوطن عامة، أو شهداء الأمم فى الحروب التى حصدت الملايين من بنى الإنسان، ممن بذلوا أرواحهم فى سبيل أوطانهم.

فثورة سنة ١٩١٩ هى من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيدة الإخلاص للوطن.

فى الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة فى الناحية الأخلاقية للأمة؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهرى فى أخلاق الأمة، لأن الأخلاق ترجع فى صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى، لا دخل للثورة فيها، وأهمها الوراثة، والتربية المنزلية والمدرسية، ثم البيئة الاجتماعية، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة، فالصدق والاخلاص، والوفاء والمروءة، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل، وطغت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدّها، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة، وبعضها كان موجودا إلى حد ما قبل الثورة، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتقاء مستوى المدارك والأفكار، فكشفت لنا عن عيوب كنا نغفل عنها، أولا نلقى بالاً إليها، وازدياد قوة الملاحظةظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة فى الجملة إلى الأمام، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية، وهى من نتائج نظم الحكم التى كانت مضروبة على البلاد، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبى، وما أفسده من نفوس

الناس وأخلاقهم ووطنيتهم فهذا الذى نشكو منه، من نفاق وجبن وذبذبة، وتهافت على المنافع الشخصية، هو فى الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال، على أن من الواجب أن نتعرف أيضا أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيرا منهم بعدها، فقد كانوا ـ فى الجملة ـ أكثر جلدا على العمل، وأبعد عن مفاتن الشباب وغروره، وأكثر وفاءً، وأشد إخلاصا فى العمل لوجه الله والوطن، ولعلّ من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورةقامت على أكتاف الشباب، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وإضراباتهم وتضحياتهم، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم، فسرى الزهو والخيلاء إلى نفوس الشباب عامة، حتى الذين لم يشتركوا فى تضحيات الثورة، ولم يقتبسوا من فضائلها، فصرفهم هذا الشعور عن الإكباب على دروسهم، والاستزادة من العلم والمعرفة، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور،ومال ميزان الأخلاق فى نفوس الجيل.

ومما زاد الحالة سوءا أن الشباب رأوا من تمليق بعض الشيوخ والزعماء لهم مازادهم غرورا، ولما استمر الانقسام بين الزعماء، جهد بعضهم فى أن يستميل إلى جانبه المجتّدين السابقين فى الثورة، أو خلفاءهم، وأغروهم بالمنافع والمزايا، فأفسدوا فيهم روح الإخلاص، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية

ومن الممكن إصلاح هذا الضعف ببث روح الوطنية والإخلاص فى نفوسهم، وتحبيبها إليهم بالقدوة الصالحة،والأسوة الحسنة، والدعوة الخالصة، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الإصلاح، وتأخذ فى إصلاح نفوسها أولا، لأننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفى الحق أن هذه ناحية هامة من الإصلاح، يجب أن نتعاون جميعا على النهوض بها، لأن الأخلاق هى سياج نهضة الأمم، ولا يمكن للمرء أن يؤدى رسالته فى الحياة إلا إذا كان متحصنا بالأخلاق والفضائل القومية التى تجعل منه جنديا مخلصا من جنود الوطن.

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى النهضة الاقتصادية؟

إذا رجعنا إلى زعامة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالاً شاملاً، وهنا

تبدو ناحية من نواحى النقص فى زعامة الثورة، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة، فإن زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة فى توجيه الأمة إلى البعث الاقتصادى، مما بدا أثره فى تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة، والمؤسسات والنقابات العمالية، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث، وغاندى وأنصاره فى الهند قد جعلوا أيضا لدعوتهم جانبا اقتصاديا واسع المدى، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية،وفى قوة الحركة الوطنية عامة، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومى.

على أن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها، فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية، وإلى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة فما أن ظهرت فى أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادى طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصره الشباب وأيدوه، وبثوا دعوته بين طبقات الشعب فى المدن والأقاليم، مدفوعين إلى ذلك بفطرتهم السليمة، ونجحت الدعوة إلى هذه المؤسسة العظيمة، بعيدة عن زعامة الثورة، وتأسس البنك فى سنة ١٩٢٠، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة، فالروح العامة التى أوجدتها الثورة فى النفوس كان لها أثرها فى نجاح هذه الدعوة، ونستطيع أن نلمس هذا الأثر إذا رجعنا قليلا إلى الماضى، فإن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطنى قد ظهرت فى إبان الثورة العرابية، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذى يكفل نجاحها، وفى ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى فى خطبته التى ألقاها يوم ٢١ يناير سنة ١٩٠٩: «إنى وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطنى كبير لكنى أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله، وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادىء التعاون»، وقال فى خطبته التى ألقاها فى ٢ مايو سنة ١٩١١، أى بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة: «إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم إلى إنشاء مصرف عام، فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون

الصغيرة ليخلصوا على الأقل من شر المرابين)، وأخرج المرحوم طلعت حرب فى نوفمبر سنة ١٩١١ كتاباً عن (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة)، دعا فيه إلى إنشاء البنك الوطنى، ولكن دعوته لم تتحقق فى ذلك الحين، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها، ولكنه لم يجد من الأمة فى سنة ١٩١١، من الاستعداد لتأييد دعوته، مثلما وجد فى سنة ١٩٢٠، أو بعبارة أخرى: إن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطنى لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة، ما لقيته بعد الثورة، وهذا ولاشك مرجعه إلى أن الروح العامة للثورة قد بعثت فى النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر.

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة، كما أوضحنا ذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، ومن الحق أن نقول أيضًا إن الثورة كان لها أثرها فى تطور هذه النهضة، وازدياد عناصر النشاط فيها، إذ أخذت طبقات المجتمع، تحت تأثير الثورة، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض، وأول ظاهرة لهذا التطور ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة فى أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والأقاليم، وتأسست فى ابريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها، فنموّ الروح الرياضية كان نتيجة للروح التى أوجدتها الثورة فى النفوس.

وكان للثورة أثرها فى النهضة النسائية، فإن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب فى المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، حقًا إن بعضها كان سابقا عليها، ولكن الثورة كان لها أثرها فى إبرازها واتساع مداها.

وكذلك كان للثورة أثر فعال فى النهضة التعاونية، والنهضة العمالية، فقد ركدت

الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى، ولكنها بعثت بعثًا جديداً فى أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحة الغلاء بالتعاون، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلا اجتماعياً إنسانياً بتأسيس جمعيات التموين الخيرية التى قامت على المبادئ التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه فى الريف والحضر.

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفى أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، وترقية شؤونهم، وكثرت مطالب العمال فى مختلف جهات العمل، فألفت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، بحيث لم يكن يمر وقت إلا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثًا جديداً للنهضة العمالية، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء، والتجار، وبعض الموظفين، فشرعوا من ذلك الحين فى تأسيس نقابات لهم.

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع، على اختلاف طبقاته وبيئاته، واستثارت فيها عوامل الوعى والتقدم، بما أشاعت فى النفوس كافة من التطلع إلى المثل العليا، وتحقيق ما يجيش بها من أمان وآمال، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت فى الطبقات الشعبية، ولا غرو فهى التى احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها، فكان من حقها أن تساهم فى الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل.

وصفوة القول، أن ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة فى تاريخ الحركات القومية، وقد ظهر نجاحها فى شتى النواحى السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة.

هوامش الفصل السادس عشر

(١) كتاب الثورة العرابية ص ٥٥١ وما بعدها.

(٢) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه .

(٣) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التى عقدت فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

(٤) راجع نصوصه فى كتاب عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠.

(٥) راجع نصوصه فى كتاب عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧.

وثائق تاريخية

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلاء[١]

نذكر فيما يلى أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلاء:

١ ـ تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير إنجلترا فى الاستانة للسطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١)

«ليس فى إنجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر».

٢ ـ تصريح السير إدوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر ـ ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨١).

«إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو، وهى لاترغب فى احتلال مصر ولا ضمها».

٣ ـ تلغراف اللورد جرانفيل Granvilleوزير خارجية إنجلترا إلى السير إدوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية ـ الوقائع المصرية ـ فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى ضمنه السلطان لها،

وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى إذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية، وإن العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين».

٤ ـ تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان».

٥ ـ تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة».

٦ ـ تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا فى الاستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع فى مصر، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة، والرأى العام فى إنجلترا مجمع على هذه السياسة، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا، وأن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى».

٧ ـ تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ ـ ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

«إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال انجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة».

٨ ـ تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

«إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر» .

٩ ـ تصريح الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ .

«سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها» .

١٠ ـ تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .

«إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربيا» .

١١ ـ ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .

«تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لاتبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لايخول لرعايا الحكومات الأخرى» .

١٢ ـ منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

«إن عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر» .

١٣ ـ تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢) .

«إن انجلترا لاتسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى» .

١٤ ـ تصريح السير شالس ديلك Charlcs Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المسيو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

«إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الاسكندرية»

١٥ - تصريح المستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية».

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢.

«إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى، ونحن على يقين أنه خير لانجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها».

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢.

«أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقًا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة».

١٨ - تصريح المستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢.

«ليس فى نيتنا مطلقا أن نحتل مصر، وإذا كان هناك شىء لانقدم عليه فهو ذلك الاحتلال، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها».

١٩ - منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢).

«يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه»

٢٠ـ منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ .

«يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لاتسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول» .

٢١ ـ تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

«لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر، لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها» .

٢٢ ـ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

«إن انجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها» .

٢٣ ـ تصريح المستر دودسون Dodson فى خطابه بسكر برو Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

«ليس لإنجلترا نية البقاء فى مصر يومًا واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وإنما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين» .

٢٤ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

«أنقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية» .

٢٥ ـ خطبة المستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

«إنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا ارلندا جديدة فى الشرق، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال» .

٢٦ ـ تصريح الملكة ڤيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة١٨٨٣

«سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر» .

٢٧ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ .

«إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لإنجلترا فى مصر، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة» .

٢٨ ـ تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ .

«لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوما واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة» .

٢٩ ـ تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ .

«لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية، وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى مصر، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها»..

٣٠ ـ تصريح جلادسون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

«إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا»

٣١ ـ تصريح السير شالرلس ديللك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩

أغسطس سنة ١٨٨٣ :

«إن حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل ما يشبه هذا الضم احتفاظاً بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا».

٣٢ - تصريح السير وليم هركور William Harcourt فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

«إن انجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعدّ وسيلة غير سياسية، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له، فلا ضم ولا حماية، بل إننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها».

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

«تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر».

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤

«نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد».

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

«مثل التصريح السابق».

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

«تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية»

٣٧ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

«الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوما واحداً، أكثر مما تقضى به الضرورة»

٣٨ ـ تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

«سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات».

٣٩ ـ تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

«ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر، وإن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال».

٤٠ ـ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

«يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى، ونحن لا نقبل ضماً ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ، وإن أحسن ما يعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدّاً لمثل هذا التدخل».

٤١ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

«إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين، لأننا لانبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء».

٤٢ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

«لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى، وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة» .

٤٣ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارةفى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :

«لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا، وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات» .

٤٤ ـ تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم٢ سنة ١٨٨٧) :

«كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد انجلترا السياسية، ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان، وانتهاكا لحرمة القانون الدولى» ..

٤٥ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

«إن نتيجة مفاوضات الاستانة[١] لاتغير شيئا من واجبات بريطانيا العظمى» .

٤٦ ـ تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

«إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درو مندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود» .

٤٧ ـ تصريح السير جيمس فرجسن المذكور فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«لسنا فى سواكن إلا فى مركز الدفاع، ولا نرمى قط إلى غرض الفتح».

٤٨ ـ تصريح المستر ستانهوف Stanhops وكيل وزارة الحربية فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«التصريح السابق»

٤٩ ـ تصريح و.هـ. سميث W.H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله»

٥٠ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩:

« لا نستطيع إعلان حمايتنا علي مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا؛ لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية»

٥١ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١:

«ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً»

٥٢ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا في خطابه بمدينة سدني فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢:

«تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة، ولقد حل اليوم وقت الجلاء، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط، بل لأن مصلحتنا أيضا تتطلب

القيام به، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف»

٥٣ ـ تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣:

«إن زيادة الحامية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى»

٥٤ ـ تصريح اللورد روز برى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣:

«مثل التصريح السابق»

٥٥ ـ تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣:

«إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد»

٥٦ ـ تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوز ويتر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤:

«ليس احتلال مصر إلا وقتيا، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا»

٥٧ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرته التى ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥:

«الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لإنجلترا، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد»

٥٨ ـ تصريح المستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (أنظر كتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و ٥١ من الطبعة الثانية):

«إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين»

٥٩ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨:

«كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر».

٦٠ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارةفى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩:

«ليس فى نيتنا مطلقا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم».

***

معاهدة الاستانة ـ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وأسبانيا وهولندا والمقررة والمنظمة لحياد قناة السويس

المادة ١ ـ تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية، دون تمييز بين الدول.

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم، ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحرى.

المادة ٢ ـ تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية، فيما يختص بترعة المياه العذبة، تلك التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣، والتى تتكون من مقدمة وأربع مواد.

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أوأحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها.

المادة ٣ ـ تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة.

المـــادة ٤ ـ بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة، فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة.

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتار فى القناة أو فى أحد موانئها إلا فى حدود ما تقتضيه الضرورة، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بورسعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة، إلا فى الأحوال القهرية، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفن فى أقرب وقت ممكن، ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ ـ لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها، أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها، فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانئها، بشرط أن لاتزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب.

المـــادة ٦ ـ تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المـــادة ٧ ـ لايجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة.

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى فى ميناثى بورسعيد والسويس بوارج بشرط أن لايزيد عددها على اثنتين لكل دولة، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة.

المادة ٨ ـ يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رآسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذى لا حظوه، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة فى كل سنة، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتى القناة، يكون الغرض منه أوتكون نتيجته عرقلةحرية الملاحة وسلامتها فى القناة.

المادة ٩ ـ تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥(١) وتتبادل الرأى معها عند اللزوم فى هذا الموضوع.

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و٥و٧و٨ من الإجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة .

المادة ١٠ ـ وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و٥و٧و٨ لاتمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها.

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك.

ومن المتفق عليه أيضًا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لاتمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر.

المادة ١١ - إن الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة.

وفى هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة.

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من أركان هذه المعاهدة بأن لاتسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد، خاصة بالقناة، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية.

المادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة فى نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التى لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات.

المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس.

المادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها فى القطر المصرى.

المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التى لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها، وأن تسعى لديها للموافقة عليها.

المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات فى الاستانة فى مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن.

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهى القروض المعقودةفى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩ - إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها.

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدةفيها:

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.

الهوامش :

(١) نشرناها فى كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ٢٤٣ ، ونعيد نشرها هنا .
(٢) هى مفاوضات درو مندولف بشأن الجلاء . انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد احتلال) .
(٣) انظر كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٣٩ .







المعرفة حق لكل مواطن وليس للمعرفة سقف ولا حدود ولا موعد تبدأ عنده أو تنتهى إليه.. هكذا تواصل مكتبة الأسرة عامها السادس وتستمر فى تقديم أزهار المعرفة للجميع. للطفل - للشاب - للأسرة كلها. تجربة مصرية خالصة يعم فيضها ويشع نورها عبر الدنيا ويشهد لها العالم بالخصوصية ومازال الحلم يخطو ويكبر ويتعاظم ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة... وأنى لأرى ثمار هذه التجربة يانعة مزدهرة تشهد بأن مصر كانت ومازالت وستظل وطن الفكر المتحرر والفن المبدع والحضارة المتجددة.

سوزان مبارك

